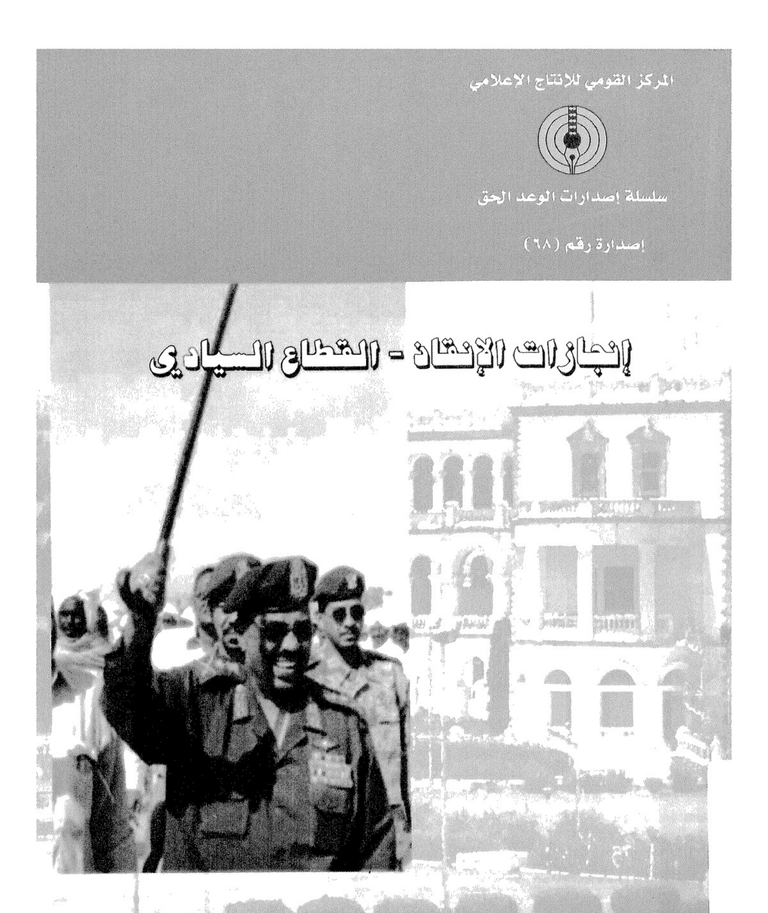
المركز القومي للانتاج الاعلامي

سلسلة إصدارات الوعد الحق

إصدارة رقم (٦٨)

إنجازات الإنقاذ - القطاع السيادي



إهـــــــداء ٢٠٠٧

سفارة جمهورية السودان - المستشارية الثقافية

القاهرة

المركز القومي للإنتاج الإعلامي
سلسلة إصدارات الوعد الحق
إصدارة رقم (٦٨)

إنجازات الإنقاذ - القطاع السيادي

إعداد : وزارة مجلس الوزراء
تصميم : عبد الرحمن البلك
الناشر : المركز القومي للإنتاج الإعلامي
طباعة : دار الفكر بيروت
الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م

المحتــــويات

تصدير الناشر

أهل السودان أناسٌ شفاهيون ، فيهم العلماء الأفذاذ لكنهم لا يكتبون ، بل يخَلّفون علماً غزيراً فى صدور تلاميذهم ، وأعمالاً جليلة تشهد على نفسها لكنّ أحداً لا يعرف قصتها .

والتوثيق لهذا العلم ولتلك الأعمال الجليلة هو الآخر قليل الحظ فى السودان ، وأهل الصبر والهمة العالية فقط هم الذين يضطلعون بمثل هذه المهمة .

سررنا جداً فى (**المركز القومي للإنتاج الإعلامي**) أن نتميز بإصدار ونشر هذه السلسلة (**الوعد الحق**) وهي سلسلة فريدة لتميزها بالآتي :

أولاً : لأنها تضم أربعة وسبعين كتاباً تصدر دفعة واحدة .

ثانياً: لأنها كتبٌ توثق لنشاط حكومي فى بلد عربي أفريقي ، وتحكي قصة إنجازات شامخة أحدثت أثراً ونقلات نوعية وكمية فى مجتمعها ، والناس فى عالمنا الثالث لا يكادون يصدقون أن يكون لحكومة ما إنجاز وأثر على النحو الذي تحقق .

فحكومة الإنقاذ الوطني فى السودان جاءت إلى الحكم بخلفية فكرية تطرح الإسلام رؤية حضارية شاملة، ورؤية للتنمية الشاملة وتأهيلاً للإنسان وتنمية لإمكاناته وقدراته، وتحريراً لقيمه ومـوارده المكنونة، ورؤيـة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولها رؤية كذلك للاجتماع البشري فى العالم تدعو إلى التفاعل الإيجابي وحَوار الحضارات وليس تصادمها .

ويشهد كل العالم أن حكومة الإنقاذ فى السودان حُوربت من الدول الكبرى حرباً شاملة وأُلبت عليها دول الجوار وحوصرت حصاراً اقتصادياً ودبلوماسياً قاسياً ، كما شهد العالم كذلك أن حكومة الإنقاذ قاتلت بصبر وثبات وفاوضت بحكمة وحنكة .

لكن الذي لا يعرفه العالم هو أن حكومة الإنقاذ الوطني رغم هذا الحصار وتلك الحرب الاستنزافية ، كانت إرادتها الحرة القوية تحارب بيد وتنجز بيدها الأخرى.إنجازات شامخة تحكي قصتها وأرقامها ومعدلاتها هذه السلسلة ، سلسلة (**الوعدالحق**) فى التعليمين العام والعالي ومعجزة فى مجال الاتصالات ، وفى البترول والمعادن والطرق والموانئ والمطارات ، وتركت بصمات قوية الدلالة فى كل مجال ، ولأن هذه الإنجازات شهدت لصالحها بعض المؤسسات الدولية المعتبرة ومراكز الدراسات والدوريات العلمية المحايدة ، يسر المركز القومي للإنتاج الإعلامي تقديمها للقراء الكرام .

الناشر

يعتبر القطاع السيادي هو القطاع القائد والموجه والمتابع لأداء الدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة الأمر الذى قاد الى أن تتصدر هذا القطاع ثماني مؤسسات ووزارات مهمة تقف على رأسها رئاسة الجمهورية ،ووزارة مجلس الوزراء ، وديوان الحكم الاتحادى ، ووزارة الدفاع الوطنى ووزارة الخارجية ، ووزارة الداخلية ووزارة العدل ،ووزارة العلاقات بالمجلس الوطنى ..هذا وقد كان كسب وانجاز هذا القطاع خلال السنوات (١٩٨٩- ٢٠٠٥م) من عمر ثورة الانقاذ الوطنى متميزاً رغم ما احاط ويحيط بالبلاد من ظروف استثنائية على المستوى العالمى والاقليمى والداخلى فعلى المستوى العالمى تعرضت البلاد لاجراءات حصار سياسى واقتصادى مصحوب بهجمة اعلامية تشويهية- رغم ما حدث فى البلاد من انجازات تاريخية فى مجالات احلال السلام واحداث التنمية مع بذل مجهودات جبارة لاحداث زعزعة فى الاستقرار الاجتماعى بالبلاد . وعلى المستوى الاقليمى سعت بعض دول الجوار لإضعاف نظام الانقاذ بشتى الطرق والوسائل مستعينة ببعض ضعاف النفوس هذا وعلى المستوى المحلى أو الداخلى استجابت بعض العناصر من ابناء الوطن لاغراءات القوى الدولية والاقليمية لاحداث شرخ فى النسيج الاجتماعى للدرجة التى رفعت فيها بعض هذه القوى السلاح فى وجه الوطن الام مطالبة بمطالب تعجيزية ذات توجهات عنصرية وجهوية وعرقية .. مما أثر على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد .

رغم كل ذلك انجز القطاع السيادى انجازات غير مسبوقة لم يشهدها السودان منذ أن نال استقلاله العام ١٩٥٦م ويمكن اجمال بعض هذه الانجازات فى الآتى :

١- تطبيق الشريعة الإسلامية :

استطاع هذا القطاع فى صورة تكاملية مع القطاعات الاخرى تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان بعد أن كانت حلماً من الاحلام .وهى حتى الآن حلم يراود مجمل اقطار الامة الإسلامية . وهكذا اخذ السودان قصب السبق فى هذا الجانب الأهم فى حياة الأمة وسط اقطار امته عندما اعلن تطبيق الشريعة ١٩٩١م وفق المرسوم الدستورى الرابع.لقد كان أمر تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان أمر عصياً على الاحزاب الكبرى ذات القواعد الإسلامية اذ لم توفق طيلة سنوات حكمها على ضمورها فى القيام بهذه الخطوة

الاساسية وذلك بسبب الضغوط التى كانت تزاول عليها من قبل القوى العالمية العلمانية . والقوى المحلية ذات نفس التوجه ..ولذلك نادت بها الاحزاب للوصول الى كراسى السلطة .. عندما اعلنت شعارات الجمهورية الإسلامية ، والصحوة الإسلامية .

هذا وقد حقق هذا القطاع بصورة تكاملية مع باقى القطاعات نجاحاً منقطع النظير عندما حمل القوى العظمى المشاركة فى مبادرة الايقاد لاحلال السلام فى السودان فى الابقاء على تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان مع مراعاة الولايات التى لا تدين الاغلبية فيها بالاسلام حسبما نص عليه فى اتفاق السلام فى نيفاشا بكينيا ٢٠٠٥م .

٢- تحقيق السلام فى جنوب السودان :

وجدت الأنقاذ عند مجيئها فى ١٩٨٩م البلاد تحترب مع نفسها ..بل أن من اسباب قيام الانقاذ هو استمرار الحرب فى البلاد والسعى الجاد لاحلال السلام ..وفعلاً بدأت الانقاذ مسيرة استمرت ستة عشر عاماً هو عمرها فى جولات مستمرة للسلام عبر مؤتمر الحوار الوطنى للسلام بالداخل ١٩٩٠م ثم السفر المستمر عبر القارات فى افريقيا واوروبا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان احدى الحركات التى قادت الحرب فى جنوب الوطن .. وذلك ابتداءً من نيروبى ١٩٨٩م وحتى ابوجا .. وفرانكفورت واثيوبيا وغيرها من العواصم حتى تكلل المجهود لاحلال السلام بتوقيع اتفاق السلام الكامل فى نيفاشا بكينيا ٢٠٠٥/١/٩م . نعم لقد كان تحقيق السلام هو الهدف الاستراتيجى للبلاد ابتداءً من الاستراتيجية العشرية الشاملة (١٩٩٢- ٢٠٠٥م) وحتى الإستراتيجية ربع القرنية (٢٠٠٣- ٢٠٢٨م) ..وتسعى الانقاذ الآن لوضع هذا الاتفاق موضع التطبيق فى الفترة الانتقالية بالدخول فعلا فى صياغة دستور انتقالى يحكم هذه الفترة حتى اجراء الانتخابات العامة بعد ثلاث سنوات .

٣- التطور الدستوري ونظام الحكم الاتحادى :

هذا وعلى مستوى التطور الدستورى ونظام الحكم تم بحمد الله وتوفيقه إحداث نقلات هيكلية غير مسبوقة فى البلاد ..حيث قام مجلسا تشريعيا هو الأول فى نظام الانقاذ يسمى بالمجلس الانتقالى وقد تطور هذا المجلس من التعيين الى الانتخاب عبر دوائر جغرافية وذلك بتولى المهام الشورية والتشريعية حتى انتخاب المجلس الوطنى ..ثم جاء قرار حل مجلس قيادة الثورة فى ١٦/ ١٠/١٩٩٣م وتم تعيين الرئيس الفريق / عمر حسن أحمد البشير رئيساً للجمهورية وبذلك تكون الثورة قد انتقلت من مرحلة الشرعية الثورية الى مرحلة الشرعية المؤسسية ثم بدأت الشرعية الدستورية حيث دخلت البلاد فى احداث ثورية كبرى هى :-

١- انتقال الهيئة التشريعية من التعيين الى الانتخاب الشعبى المباشر .

٢- أن يكون رئيس الجمهورية بالانتخاب بواسطة الشعب وفعلاً ترشح بجانب رئيس الجمهورية (٣٩)مرشحاً .

وقد توجت هذه الفترة بكتابة دستور ١٩٩٨م والاستفتاء عليه . وعلى مستوى الحكم الاتحادى تمت إعادة ترتيب اوضاع البلاد الى ثلاثة مستويات من مستويات الحكم هى الحكم الاتحادى ، والحكم على مستوى الولايات ..ثم الحكم المحلى وذلك بمقتضى توصيات مؤتمر الحوار الوطنى ١٩٩٠م حيث اصدر المرسوم الدستورى الرابع ١٩٩١م وبذلك صار السودان (٢٦) ولاية وعدد من المحافظات تقلصت الآن الى (١٣١) محلية عبر السودان وبذلك تم انزال السلطة الى الولايات والتى صار لكل ولاية فيها والٍ وحكومة .. ومجلس تشريعى منتخب .. كما تم الاجتهاد فى تقسيم الدخل القومى فى إطار قسمة الثروة عبر صندوق دعم الولايات .

٤-نظام فصل السلطات :

أنجز القطاع السيادى مبدأ مهماً من مبادئ الحكم وهو مبدأ فصل السلطات ..إذ تبنى السودان منذ قيام ثورة الانقاذ الوطنى ١٩٨٩م نظام توزيع السلطة بين ثلاث سلطات:-

١-السلطة التشريعية : والتى تجلت فى قيام المجلس الوطنى (ثلاثة مجالس منذ قيام الانقاذ) لها سلطات تشريعية ورقابية على الجهاز التنفيذى .

٢-السلطة القضائية :وقد تمثل ذلك فى قضاء منفصل يحكم بالشريعة الإسلامية ويراعى غير المسلمين .

٣-السلطة التنفيذية : وهى السلطة التى يمثلها الجهاز التنفيذى مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء .

٤-الترتيبات السيادية وفق اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥م .

دخل القطاع السيادى وفق إتفاق السلام الشامل ، اتفاق نيفاشا ٢٠٠٥م فى مرحلة مهمة من تطور السودان على مستويات نجمل منها.

١-على مستوى الحكم : سوف يكون هيكل الحكم فى أربعة مستويات :-

أ. المستوى القومى (الاتحادى) .

ب . مستوى حكومة جنوب السودان .

ج . مستوى الولايات .

د . مستوى الحكم المحلى .

٢- هذا وعلى المستوى الدستورى : سوف يكون هناك عدة دساتير هى :

أ . الدستور القومى او الاتحادى .

ب . دستور مستوى جنوب السودان .

ج . دساتير الولايات .

٣- فى جانب **السلطة التنفيذية** : سوف تكون هناك حكومة اتحادية ، وحكومة على مستوى جنوب السودان ، وحكومات للولايات يرأ س كل حكومة والٍ تختاره جماهير الولاية.

٤- هذا وعلى **مستوى السلطة التشريعية** : سوف يكون لكل ولاية مجلسها التشريعى الذى يختار مباشرة من الشعب او الجمهور الخاص بكل ولاية .. كما سيكون هناك مجلسا تشريعيا لجنوب السودان بجانب المجلس التشريعى القومى ومجلس الولايات القومى الذى سيعمل جنباً الى جنب مع المجلس التشريعى القومى .

من هنا نعلم ان القطاع السيادى قد انجز انجازات تعتبر انجازات فعلية فى تاريخ السودان الحديث على مستوى السلطة السياسية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية وهى تجربة ثرة اضافت للسودان ارثاً فى الحكم غير مسبوق فقد تدربت مئات الكوادر على مستوى السلطة ، والادارة ، والتشريع على المستوى الاتحادى والولائى . الامر الذى يشير الى ان بلادنا مقبلة على فترة مهمة فى تاريخها الحديث .

الفصل الأول

الأوضاع في السودان قبل يونيو ١٩٨٩م

منذ أن نال السودان استقلاله في العام ١٩٥٦م دخل في تجارب وطنية متعددة في الحكم ، جرى التناوب فيها بين النظم العسكرية والنظم الديمقراطية الحزبية . وإذا كانت النظم العسكرية هي الأطول عمراً مقارنة بفترات حكم الأحزاب ، إلا أن هذا التقلب يشير إلى درجة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي في الحياة السودانية . ومعلوم أن الاستقرار السياسي يشكل عاملاً حاسماً في استقرار السياسات ويجعلها تسير على وتيرة منتظمة وأكثر انسجاماً ، فضلاً عن مساعدته في تأسيس تقاليد و ذاكرة تراكمية لجهود المؤسسات تعين الأجيال المتعاقبة على التواصل معها والبناء عليها وتطويرها . إن إنجازات السودان في مجالات التنمية والبنى التحتية معظمه منسوب إلى الحقب التي حكمتها النظم العسكرية بحكم الاستقرار النسبي الذي حققته . إذ بلغت جملة السنوات التي حكمتها الأنظمة العسكرية منذ الاستقلال وحتى مايو /٢٠٠٤م سبعا وثلاثين سنة مقارنة بإحدى عشرة سنة هي جملة السنوات التي حكمتها النظم الحزبية في ذات الفترة. وبالرغم من أن البعض يبرر فشل التجارب الحزبية المتعاقبة، بهشاشة التنظيمات السياسية، وتفشي الأمية، وغياب الوعي بالممارسة الديمقراطية الراشدة، وعدم منح التجارب الحزبية الفترة الكافية للرسوخ والتطور ، إلا أن النتيجة النهائية تظل هي تكرار فشل التجارب الحزبية في السودان ، ويرى البعض في هذا الفشل المتكرر، سبباً قوياً وموضوعياً يدفع المؤسسة العسكرية إلى تولي الأمر عبر الانقلابات العسكرية. ومهما يكن صواب هذا الرأي أو ذاك ، فلنتخذ التجربة الحزبية الأخيرة نموذجاً (٨٦ ١٩- ١٩٨٩م) .

مظاهر الفشل في التجربة الحزبية الأخيرة في السودان (٨٦ ١٩- ١٩٨٩م) :

ثمة قضايا قومية ظلت تشكل محاور الإصلاحات في برامج الحكومات المتعاقبة في السودان، وهذه القضايا هي محل اهتمام المواطن السوداني ومعياره الموضوعي في تحديد موقفه المؤيد أو المناهض لأي نظام يتولى زمام الحكم . تتمثل هذه القضايا في الأمن ، السلام، الاستقرار و التنمية ، وسنعرض مظاهر فشل التجربة من خلال نقاش هذه القضايا.

التردي الأمني :

المعلوم تاريخياً أن قضية جنوب السودان هي القضية الأمنية الأولى التي شغلت الحكومات المتعاقبة منذ العام ١٩٥٥م حيث ظهرت حركتا الأنانيا الأولى والثانية . وعقب التوقيع على اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م ، مر عقد من الزمان اتسم بالهدوء قبل أن يتجدد القتال مرة أخرى بظهور الحركة "الجيش الشعبي لتحرير السودان" في العام ١٩٨٣ م نتيجة لعدم التزام الحكومة المركزية القائمة وقتئذٍ ببنود اتفاقية أديس أبابا للسلام . وخلال فترة الحكم الحزبي الأخيرة سيطرت الحركة "الجيش الشعبي لتحرير السودان" على معظم مساحة جنوب السودان ، وصارت المدن والمواقع العسكرية تسقط الواحدة تلو الأخرى ، ونجحت الحركة في تحقيق أكبر عملية اختراق استخباراتي داخلي، وظَفته لمصلحتها في كسب تأييد ومساندة اليسار الحزبي لصالحها . وفي مقابل ذلك ، أظهرت الحكومة الحزبية عجزاً واضحاً، في تجهيز القوات المسلحة بضرورات الحرب، كما عجزت عن تنظيم التعبئة الجماهيرية، لرفع الروح المعنوية للقوات المسلحة في مناطق العمليات والخطوط الأمامية، ولتقوية الجبهة الداخلية . وصارت القوى السياسية القابضة على الزمام تستجيب لشروط وضغوط الحركة " الجيش الشعبي لتحرير السودان" في طاولة التفاوض . ونتيجة لذلك أبرمت اتفاقية حزبية لا حكومية فرطت في الهوية الثقافية لغالبية أهل السودان لصالح خيار الدولة ذات التوجه العلماني، ودون أن يكون ذلك في إطار أي مشروع للتسوية الشاملة والعادلة والدائمة.

ومع هذا التردي الأمني لجنوب السودان ، برزت اختلالات أمنية أخرى في الشمال . ففي دارفور برزت ظاهرة النهب المسلح وتفاقمت لدرجة أن عصابات النهب المسلح كادت تصبح قوى موازية لقوة الدولة ، وامتدت ظواهر مشابهة (كالسطو المسلح) إلى العاصمة نفسها . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة واختلال النظام العام ، وانتشرت ظاهرة الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات .

ومما زاد الأمر حشفا على سوء كيلة ، احتدام الصراع الحزبي الطائفي على السلطة مما قاد إلى تعدد الحكومات الإئتلافية وتأرجح مواقع القوى البرلمانية بين حكومة ومعارضة خلال فترات قصيرة مما أحدث اختلالاً ملحوظاً في الأداء التنفيذي والتشريعي في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد إلى الاستقرار السياسي لمواجهة المهددات الأمنية الماثلة والأزمات الاقتصادية المستفحلة .

انعكس هذا التردي إجمالاً على الجبهة الداخلية والخارجية اللتين فقدتا الحصانة الذاتية في مواجهة المخاطر والمهددات المحدقة ، وبذلك صار الأمن القومي للسودان

منكشفاً أمام المخططات والأطماع الإقليمية والدولية .

مذكرة الجيش (١٩٨٩م) :

عندما بلغ السيل زباه من التدهور والتردي وأصبح الأمن القومي للبلاد في خطر، تحركت المؤسسة العسكرية ورفعت مذكرتها الشهيرة إلى السلطتين التنفيذية والسيادية في ٢٢/ فبراير/١٩٨٩م. حملت المذكرة اتهامات كبرى تدور حول العجز والفشل الذي لازم ذلك العهد الحزبي مما أثّر سلباً على أداء القوات المسلحة في مواجهة المخاطر المحدقة ، إذ تضاءل الدعم الخارجي نتيجة لمحورية السياسة الخارجية ، وضعف الدعم المادي والمعنوي للقوات المسلحة ، بالإضافة إلى ضعف وهشاشة الجبهة الداخلية .

تقول مذكرة القوات المسلحة :

" : إن قدراتنا القتالية قد تناقصت بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه في العام ١٩٨٣م وذلك للاستنزاف المستمر في المعدات المختلفة والأسلحة ومؤن القتال ، مع غياب كامل للاستعواض المنتظم ، وأخيراً توقفت كل الدول المانحة عن تقديم أقل احتياجاتنا الحيوية. أمَا المؤشرات لذلك فهي واضحة ، فإننا قد فقدنا مساحات أرضية ، ليس بسبب قصور مقاتلي جيشنا العامل ، ولكن بسبب تدنى إمكانياتنا القتالية، وقصور حركة إمدادنا المنتظم. من الجانب الآخر نجد أنَ جيش الحركة يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوافر له كل إمكانيات ومتطلبات القوات النظامية . إن التاريخ لن يرحمنا نحن القادة، ممارسة الفرجة على قمة قواتنا المسلحة العاملة، وهي تفقد معارك تفرض عليها، ولا تجد الحد الأدنى من المتطلبات الدفاعية، ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوي من الجبهة الداخلية، ولا نحرك ساكناً ... إننا نقف اليوم أمام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك وطننا العزيز، وأما مسئولياتنا المقدسة نحو ضبّاطنا وجنودنا، الذين يقدمون أنفسهم ودماءهم الزكية، في تضحية وفداء مقدس ... دون خوض عميق فيما يحدث في الجبهة الداخلية، فجميعنا يدرك الحجم والأبعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين ، أولهما التأثير المباشر على الأمن القومي السوداني ، وثانيهما التأثير على إدارة العمليات العسكرية ، وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة .

إن مهددات الأمن القومي السوداني عديدة ولكن نشير إلى أكثرها خطورة :

١. التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي .
٢. الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء .
٣. نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمني .
٤. إفرازات الحرب في الجنوب .

٥. تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد .
٦. إفرازات الصراع المسلح الدائر بدارفور .

القوات المسلحة :

١. انهيار البنيات الأساسية للاقتصاد والمجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية .
٢. المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل بتوجيه من الخارج .
٣. انقسام الجبهة الداخلية في إسناد ودعم القوات المسلحة، وإفرازات ذلك واضحة على أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية .
٤. في هذا الجانب يجب أن نقف قليلاً ونخلص إلى أن ما يشهده السودان اليوم على صعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم على مستقبل الوطن ، أمنه ووحدته، وحق شعبه الكريم في مستقبل مشرق .

إن إدارة الصراع المسلح لا تنفصل أبداً عن إدارة السياسة المتوازنة للدولة، عليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الشرق والغرب، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من كسب احترام العالم بمواقفنا المرشدة، ويمكننا من استقطاب العون الاقتصادي والعون العسكري الذي نحتاج إليه اليوم، وعليه مع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب ، نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة، لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم (يوم تقديم المذكرة) ."

تضمنت هذه المذكرة التاريخية حقائق خطيرة، لا يمكن لوطني غيور في موقع المسئولية أن يصمت عليها دونما تنبيه للقيادة السياسية والتنفيذية . وواضح من قائمة المذكرة أنها انطوت على دلالات ومعانٍ إنذارية أكثر منها تنبيهية. وقد جاء رد فعل القيادة التنفيذية على المذكرة، على لسان السيد الصادق المهدى، رئيس الوزراء وقتها ، حيث اعترف بما ورد في المذكرة . وعلَق عليها بما يشير إلى أن المناخ أصبح مواتياً ومهيأً للتغيير ، حيث قال : هناك نقاط وردت في المذكرة لا خلاف عليها ، وهي :

١. إن الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلباً على مهام الدفاع .
٢. إن الحرب الحالية تدور في غير مشاركة كاملة من الشعور العام في البلاد.
٣. إن القوات المسلحة تنقصها مقومات الإصلاح ، لا سيما في السلاح الجوى والدفاع الجوى والبحرية .

٤. إن التمرد في الجنوب يحظى بظروف تأييد غير عادية من مصادر مختلفة.

ما دمنا نتحدث بصراحة، فهناك قضايا عسكرية فنية، أي أن لكم ملاحظات حولها تتعلق بأداء التوجيه المعنوي، والأداء الاستخباري، والجهد الشعبي لدعم القتال، والاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة. ينبغي أن نجرى محاسبات موضوعية على الأخطاء السياسية العسكرية لتحقيق الدفاع والأمن للوطن. هذه نهاية غير موفقة لأنها تشبه الإنذار وتفتح باب ملابسات. فالذين يرون إحداث انقلاب عسكري، سيجدون منها مدخلاً ، والذين يخشون من وقوع انقلاب عسكري، سيجدونها مدخلاً مضاداً .

توالت ردود فعل القيادة التنفيذية على المذكرة ، إذ دعا رئيس الوزراء ، السيد الصادق المهدى ، أمام الجمعية التأسيسية (البرلمان) إلى استنفار كل القوى السياسية لتماسك الجبهة الداخلية . وطالب سيادته بالحصول على تفويض خلال أسبوع واحد من النقابات والفعاليات السياسية والعسكرية كافة، حتى يتمكن من التحرك لحسم الأمر ، وهدد سيادته بتقديم استقالته ، في حالة عدم حصوله على هذا التفويض !!

وكان رد فعل القوات المسلحة على رد رئيس الوزراء على مذكرتها، أن أصدرت ما يفيد أن " القوات المسلحة لا تفوض مسئولياتها الدستورية لأية سلطة سياسية .. وأنها تؤكد اصرارها على ضرورة تنفيذ كل ما جاء في مذكرتها ، وترفض التلميح بوجود تقصير أو عدم انضباط عسكري . وتؤكد مرة أخرى أن الدعم العسكري الفوري والمستمر هو الحل لإعادة التوازن الإستراتيجي العسكري" (أنظر: صحيفة القوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١م).

مما سبق يمكن أن نخلص إلى عدة مؤشرات ، منها :

أولا : أن السيادة القومية والأمن القومي والوحدة القومية، أصبحت في مهب ريح التهديد بفعل التردي الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً : فشل السلطة السياسية والتنفيذية وعجزها عن إعداد القوات المسلحة، وقيادة تعبئة شعبية تدعم تماسك الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات والمهددات المحدقة بالأمن القومي، والسيادة والوحدة الوطنية .

ثالثاً : هذا التردي الشامل منح القوات المسلحة شرعية التدخل في الشئون السياسية انطلاقاً من مسئولياتها القومية الدستورية المتأثرة بالوضع السياسي الداخلي والخارجي. وقد أدى هذا التدخل إلى إفراز متغيرات سياسية جوهرية، مع إنها لم تسر في اتجاه الأهداف القومية التي رسمتها مذكرة الجيش . فخضع رئيس الوزراء السابق لضغوط مذكرة القوات المسلحة، ولكن في الاتجاه الخطأ ، إذ قام بتغيير وزاري :

١/ كان التغيير الوزاري انتقائياً استبعادياً، يفتقر إلى التوجه القومي، حيث عزل قوى سياسية لها وزنها في البرلمان، واستعاض عنها بقوى عديمة الوزن السياسي، بل وأدخل قوى سياسية كانت خارج البرلمان.

٢/ كان التغيير سلطوياً سطحياً، بينما بلغ التدهور الأمني والاقتصادي درجة لا مثيل لها في التردي .

٣/ خضعت الوزارة الجديدة لشروط الحركة "الجيش الشعبي لتحرير السودان" بقبولها مبدأ علمانية الدولة، وإلغاء أو تجميد القوانين الإسلامية.

رابعاً : المذكرة أدخلت البلاد في أزمة من نوع جديد ، أزمة تبودلت فيها الاتهامات بين القيادة العسكرية والقيادة التنفيذية والسياسية، في مشهد اقرب ما يكون إلى الانقلاب العسكري غير الخشن . ففي الوقت الذي ترى فيه القيادة العسكرية أن تدخلها أصبح مشروعاً بمقتضى مسئولياتها الدستورية ، كانت القيادة السياسية تعده نوعاً من الإخلال بالانضباط العسكري . فالجيش يعتبر التدهور الأمني قصوراً سياسياً، في الوقت الذي كانت القيادة السياسية تعده تقصيراً فنياً من الجيش .

وبذلك تهيأ المناخ العام للتغيير ، أي تغيير، ومن أيما جهة كانت ، مهما كان توجهها . فالتغيير أصبح واقعاً لا محالة .

الاختلالات الأمنية في الجبهة الداخلية :

في ١٣/يونيو/١٩٨٨م خاطب السيد/ وزير الدفاع آنذاك ، الجمعية التأسيسية (البرلمان)، وكان محور حديثه الأوضاع الأمنية الداخلية ، حيث قال: "لعل أبرز المهددات للأمن الداخلي هي الضائقة الاقتصادية التي نعايشها ، وما ينتج عنها من ظروف اجتماعية، دفعت إلى إتباع السلوك المنحرف لإشباع الحاجات الإنسانية ، ويتمثل هذا السلوك في الجرائم ضد الأموال ، وجرائم سوء استخدام السلطة ، والإضرار بالاقتصاد القومي، في شكل عمليات التهريب والاتجار غير المشروع ، والجرائم ضد الإنسان ، والتخزين للسلع الضرورية .

لقد ارتفعت معدلات الجريمة في الآونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً فبلغت ١١,٥٪ في الفترة من يناير إلى مايو ١٩٨٨م مقارنة بالعام الماضي ، كما ارتفعت نسبة بلاغات النهب والسرقة وامتد التهريب إلى السلع الاستراتيجية مما خلق الندرة وأدى إلى تفشي السوق السوداء. " ثم أشار وزير الدفاع إلى حادثتين خطيرتين من الجرائم الإرهابية وقعتا في الخرطوم إبان هذا العهد الحزبي ، وفي ذلك يقول السيد عبد الماجد حامد خليل : " إن حادثتي اغتيال مهدى الحكيم في الهيلتون ، وتفجير وإطلاق النار في فندق الأكروبول

والنادي البريطاني، تحملان في طياتهما تعقيدات الإرهاب الدولي ، وتنقلان بلادنا إلى هذا النوع من الجرائم السياسية الدولية. "

فهذه كلها نعدها شهادة من وزير الدفاع خلال العهد الحزبي الأخير، وهي تعطى صورة كاملة لما آلت إليه الأوضاع الأمنية في ذلك الوقت.

التردي الاقتصادي :

التردي الاقتصادي ورد ضمن مهددات الأمن القومي التي حددتها مذكرة القوات المسلحة، وأكد ذلك السيد المرحوم د. عمر نور الدائم الذي كان وزيراً للمالية في ذلك العهد. ففي خطاب الميزانية للعام ١٩٨٨/١٩٨٩م الذي قدمه الراحل د. عمر نور الدائم أمام الجمعية التأسيسية، بتاريخ ١٥/يونيو/١٩٨٨م ، عدَد سيادته ما أسماه "وجوه القبح" الموروثة والمكتسبة في الاقتصاد ، حيث قال:

" أول وجوه القبح ،هو أن مجتمعنا صار يستهلك أكثر مما ينتج . وثاني وجوه القبح، هو أن التنمية في بلادنا (للسبب الأول) صارت تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الأجنبية . وثالثها ، أنَ الاقتصاد الوطني صار مثقلاً بدين كبير تراكم على مر السنوات ، ولم يستغل استغلالاً استثمارياً فعَالاً . ورابعها ، هو ذلك الترهل الذي أصاب القطاع العام، فجعل مؤسساته التي كانت رابحة خاسرة . وخامسها ، هو أن القطاع الخاص الذي لعب دوراً تاريخياً في التنمية الاقتصادية قد صودر وأصم وكبل ، كما لحقت بكثير من أنشطته ممارسات السوق السوداء ، التي برزت نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة . وسادسها ، هو أن التركيبة المحصولية والنمط الاستهلاكي في بلادنا جعلنا ، ونحن بلد زراعي المقومات ، نعتمد على غيرنا في الحصول على بعض أهم مكونات غذائنا، مثل القمح واللبن والسكر . وسابعها ، هو أن ما ورثناه من حرب في جنوب البلاد ، بدأت بسبب أخطاء ارتكبها النظام المايوي ، واستمرت بسبب عوامل أجنبية احتضنت الحرب ، ثم سخرتها لأهدافها القومية . هذه الحرب اللعينة أهدرت جزءاً مهماً من موارد البلاد، وشردت جزءاً مهماً من سكانه ، وعطلت عطاءهم الاقتصادي . وثامنها ، اعتمادنا على استيراد الوقود بصورة مستنزفة لاقتصادنا الوطني ، بينما البترول في أرضنا موجود بكميات على أقل تقدير تكفي لاستهلاكنا القومي . وتاسعها ، هو عدم التوازن في فرص التنمية وتوزيع الخدمات ، مما أورث بلادنا مفارقات تنموية بين أجزائها المختلفة . "

تلك هي وجوه القبح في الاقتصاد السوداني كما حددها وزير المالية خلال العهد الحزبي الأخير ، وهي تتضمن ما يعرف اصطلاحاً بـ " الثالوث المقيت "، (تدنى الإنتاج ، زيادة الصرف دون موارد حقيقية ، والاعتماد على الخارج في التنمية والغذاء) . وليس من

كارثة أكبر من هذا .

أما في خطاب الموازنة للعام ٨٩/١٩٩٠م ، فقد عدَّد وزير المالية مظاهر التردي بما يلي:

" الميزانية التقديرية الجديدة قد ورثت من ميزانية العام المالي الحالي ، وما سبقها من ميزانيات عديدة ، سمتين : القصور الهيكلي، والتطورات الاستثنائية . أما القصور الهيكلي فمظاهره :

١. ضعف نمو الإيرادات العامة ، مع نمو المصروفات بمعدلات أعلى، مما أدى إلى تزايد عجز الميزانية .
٢. عجز الإيرادات العامة عن تمويل المرتبات والأجور والخدمات الجارية .
٣. الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي لتغطية جزء من العجز .
٤. الاعتماد على الاستدانة من النظام المصرفي .
٥. زيادة الإنفاق العام .

لكل ذلك ، يمكن القول إن التردي الاقتصادي قد وصل إلى مستوى الأزمة، نتيجة للاستجابة الاستسلامية لمستجدات العوامل والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، ودون ما إرادة سياسية تفعل دور الميزات النسبية لاقتصادنا في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة ، ودون خطة استراتيجية هادية ، مع الاستبعاد الكامل للبعد الروحي المعنوي في دفع التغيير الاقتصادي بالاعتماد على النفس ، وحشد وحسن توظيف الطاقات الذاتية . وكان من نتيجة ذلك ، الاعتماد على القروض والمعونات بشروطها القاسية المعلومة، وما يترتب عليها من تراكمات في المديونية الخارجية، دون إحداث أية آثار هيكلية إيجابية على الاقتصاد الكلى . وقد صاحب ذلك عجز كامل عن كسر أحادية التركيبة النقدية، بإدخال الاستثمار في مجالات التعدين والنفط والصناعة . فتوقفت بذلك عجلة التنمية الاستراتيجية الضرورية لبناء البنى التحتية للنهضة الاقتصادية ، مثل الطاقة والري والمواصلات والاتصالات . تلازم ذلك أيضا مع جمود في مجالات التنمية الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة وغيرهما . وفوق كل ذلك ،فقد الاقتصاد الوطني هويته وميزته، وكبَلت قواه الفاعلة في تحريك الاستثمار والإنتاج والتسويق وغيرها .

التردي الاجتماعي :

يتميز المجتمع السوداني بخصائص وسمات قائمة على قيم التواصل والتكافل والنصرة وغيرها . وقد تأثر المجتمع بدرجة كبيرة تأثراً سالباً بطبيعة نشوء وتركيبة الأحزاب السياسية . فهي ليست أحزاباً سياسية بالمعنى الحقيقي لمصطلح حزب سياسي ، ذلك أن الحزب السياسي في الفقه السياسي المعاصر، تقوم فكرته على طرح برنامج واضح يخاطب

قضايا الدولة والمجتمع، ورؤيته لمنهج التعامل بها ومعالجتها . أما الأحزاب السياسية السودانية، فتتمحور حول الأبعاد الطائفية القبلية، والتحيز الجهوي والعنصري، بغرض السيطرة . وليس من مهدد على وحدة المجتمع اكثر من هذا التكوين التقليدي المتخلف .

نشأت على هذه الأسس التقليدية الجهوية تنظيمات عديدة ، نذكر منها على سبيل التمثيل: مؤتمر البجة ، جبهة نهضة دارفور ، منظمة اللهيب الأحمر ، منظمة سونى، الحزب القومي السوداني ، اتحاد جبال النوبة ، أحزاب الجنوب ، الأحزاب القومية العربية ... إلخ .

بالإضافة إلى الأحزاب الطائفية ذات الولاء المعروف . ونتيجة لكل ذلك ، بدأت بوادر الانقسامات حتى في الحزب الواحد ، ثم تجاوزت الكيانات الحزبية، لتلحق بالمهن والوظائف . فظهرت عصبيات المهن ، وتكاثرت النقابات بدرجة أصبح واضحاً معها استحالة التناسق والتعاون المطلوب لتحريك دولاب العمل في الدولة .

كان هذا التفكك المجتمعي أخطر على الدولة من سائر المهددات الأخرى ، وأعمقها أثراً، وأشرسها فتكاً بعضد الدولة ، لكونه القاعدة التي ترتكز عليها جميع مقومات الدولة الأخرى وأقواها .

لذلك كان لابد من التغيير لحماية المجتمع من خطر التفكك، وجمع هويته القومية ذات الطابع السوداني المميز، وثقافته الموحدة لقبلته وانتمائه الروحي .

تردى الأداء التشريعي والتنفيذي :

البرلمان في أي بلد من بلاد الدنيا، يعد من أهم الأجهزة الدستورية، وله مهام تشريعية ورقابية على الجهاز التنفيذي ، فضلاً عن كونه يمثل الشعب بمختلف شرائحه وفئاته وتشكيلاته، ويحمل همومه ويحمى مصالحه . وعندما يتراخى دور البرلمان، يكون ذلك على حساب الشعب، ويزيد من تغول السلطة التنفيذية .

وفي التجربة الحزبية الأخيرة في السودان(١٩٨٦/١٩٨٩م) (الجمعية التأسيسية)، وبسبب عدم المسئولية في الاهتمام بشأن المجتمع، كثرت حالات غياب الأعضاء عن الجلسات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى فض الجمعية التأسيسية لعدم اكتمال النصاب. وتكررت هذه الحالات حتى صارت تمثل ظاهرة ،مما شل قدرة الجمعية التأسيسية على القيام بواجباتها الدستورية ، وقلل من قدرها وهيبتها لدى القواعد الشعبية.

ونتيجة لذلك تكونت لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في ظاهرة غياب نواب الشعب عن حضور جلسات الجمعية التأسيسية ، وذلك بموجب القرار رقم (١٠) بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤م،

وكانت اللجنة برئاسة الأستاذ حسن عبد القادر ، نائب رئيس الجمعية التأسيسية، وعضوية أمناء الهيئات البرلمانية للأحزاب الممثلة في الجمعية. أعدت اللجنة تقريراً حول الظاهرة . وبدأ التقرير بمقدمة تضمنت تحليلاً عاماً للآثار المترتبة على ظاهرة تغيب النواب، ونقتبس حديث رئيس اللجنة حيث قال:" كما تعلمون فإن مشكلة التغيب عن الجلسات، قد رافقت هذه الجمعية منذ دورة انعقادها الأولى ، إلا أنها سرعان ما تفاقمت في الآونة الأخيرة، بصورة سلبية، أدت إلى شل قدرة الجمعية، وقعدت بها عن التصدي المسئول لواجباتها، خاصة في الأوقات التي كان فيها الرأي العام السوداني يتوقع من أعضائها حرصاً أكبر على حضور الجلسات، ومناقشة القضايا المهمة المدرجة في جدول أعمالها، أو المتوقع من الأعضاء إثارتها. وكان من نتائج ذلك ،أن تحول تخلف الأعضاء عن الحضور إلى مادة للتندر في الصحف والمنتديات العامة والخاصة. مما قلل من هيبة الجمعية كجهاز دستوري له مكانته الرفيعة، ويعلق عليه المواطنون آمالاً عراضاً . "

وعزا تقرير اللجنة ظاهرة تغيب النواب عن جلسات البرلمان للآتي :

١ / الجهاز التنفيذي :

وقد أخذ عليه التقرير القصور التالي :

أ/ عدم حضور الوزراء عامة ، والوزراء الأعضاء خاصة للجلسات ، والمشاركة في أعمالها بصورة منتظمة ، الأمر الذي أخلّ بفاعلية دور الجمعية الرقابي .

ب/ قلة وضآلة حجم العمل التشريعي الحكومي المقدم للجمعية .

ج/ عدم انتظام حضور رئيس الوزراء لجلسات الجمعية للرد على تساؤلات الأعضاء واستفساراتهم غير المضمنة في جدول الأعمال، مما أضعف صلة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي .

د/ عزوف الوزراء عن تنظيم مقابلات لأعضاء الجمعية لبحث ومناقشة مشاكل دوائرهم وناخبيهم ، بالإضافة للمعاملة غير اللائقة لهؤلاء الأعضاء عند لقائهم بالوزراء ، مما لا يتناسب ووضعية الأعضاء كنواب للأمة وكممثلين للجماهير .

هـ/ إغفال إحاطة الجمعية بأوامر وقرارات تأسيس الوزارات، لتمكين الأعضاء من التعرف على اختصاصات وواجبات هذه الوزارات .

و/ تأخير تقديم قوانين الحكم الإقليمي والمحلى للجمعية ، رغم أهمية هذه التشريعات ، لسد الفراغ الإداري والتنظيمي بالبلاد ، والانعكاس السلبي لذلك على مصالح المواطنين .

٢ / رئاسة الجمعية :

أخذ عليها التقرير :

أ/ التساهل في تطبيق اللائحة الخاصة بمحاسبة الأعضاء المتغيبين .

ب/ عدم تقيُّد رئاسة الجمعية بالدخول للقاعة في المواعيد المحددة في اللائحة .

٣ / أعضاء الجمعية :

حمَّلهم التقرير مسئولية :

أ/ الانشغال بارتباطاتهم وأعمالهم الخاصة من تجارة وزراعة وغيرهما، على حساب مسئولياتهم البرلمانية .

ب/ إضاعة الكثير من الوقت أمام مكاتب الوزراء والتنفيذيين في نفس المواعيد المحددة لجلسات الجمعية .

ج/ عدم الحرص على الاستفادة من الصلاحيات الواسعة المكفولة لهم لائحياً، للرقابة على الأداء التنفيذي وإثارة القضايا الحيوية داخل الجمعية .

٤ / الأحزاب السياسية :

اتهمها التقرير بالآتي :

أ/ عدم الاهتمام بضبط حضور الأعضاء وأداء الهيئات البرلمانية داخل الجمعية، والتنسيق والتعاون مع أجهزة الجمعية في هذا الشأن.

ب/ إغفال تنوير الهيئات البرلمانية واستشارتها في كثير من المسائل المهمة، والقضايا الحيوية قبل عرضها على الجمعية .

ج/ المقاطعة الجماعية لجلسات الجمعية لمدة طويلة من بعض الهيئات البرلمانية.

ثم مضى التقرير يقدم توصياته المتعلقة بإزالة أسباب غياب أعضاء الجمعية ، ونادى بعدة وسائل لإصلاح ضعف أداء البرلمان ، أهمها الدعوة بعدم تهميش الجهاز التنفيذي للنواب وللبرلمان وأجهزته . كما دعا التقرير الهيئات البرلمانية للأحزاب إلى رفع القدرات الفكرية لأعضائها وتطوير سبل ممارستهم لواجباتهم البرلمانية .

دلَّت تجارب الممارسة في الأيام التي تلت التقرير،على عدم الاستجابة له ، لا من قبل الأعضاء، ولا من قبل الجهاز التنفيذي، ولا من قبل الهيئات البرلمانية . بل أن تهميش الجمعية التأسيسية التي تمثل نواب الأمة قد بلغ مداه (كما يقول التقرير) بما جرى من تعديل وزاري لاحق، كان مسرحه الرئيسي القصر الجمهوري ، لا البرلمان . ومن ذلك التقرير المهم يمكن أن نخلص إلى عدة حقائق عن ذلك العهد الحزبي :

أولها : عجز الجهاز التشريعي عن أداء مهامه الدستورية ، وتشمل وضع الدستور، وهي

المهمة الأساسية للبرلمان ، أو سن تشريعات لتنظيم الحياة العامة، و ممارسة الرقابة على أداء الجهاز التنفيذي .

ثانيها : اختلال وسوء العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي لصالح الجهاز التنفيذي، بسبب ضعف الجهاز التشريعي، الذي جمَّد صلاحياته الدستورية المخوَلة له . وترتَّب على هذا الاختلال في العلاقة بين الجهازين قدراً من عدم الثقة بينهما .

ثالثها : انحسار وتراجع العمل والأداء التنفيذي، بسبب عزوفه أو عدم قدرته على تقديم المبادرات التشريعية التي ينتظرها البرلمان، دون أن تبادر الجمعية التشريعية بها، في الوقت الذي ظهر فيه فراغ إداري وتنظيمي يستدعى التقنين والتشريع .

رابعها : غياب دور الهيئات البرلمانية التي تنوب عن الأحزاب داخل الجمعية التأسيسية، وذلك لانشغال عضويتها بمصالحها الشخصية على حساب واجباتهم القومية والدستورية.

خامسها : انصراف المؤسسات الحزبية إلى الصراع حول كراسي الحكم، بدلاً عن الانشغال بترقية العمل البرلماني والتنفيذي .

هذا التردي المريع في أداء أهم أجهزة الدولة الدستورية يعدُ عاملاً أسهم بقدر كبير في تهيئة المناخ للتغيير وملء الفراغ الناتج عنه .

أزمة الممارسة الحزبية واحتضار تجربة الديمقراطية :

تضافرت مظاهر التردي الاقتصادي والأمني والاجتماعي والسياسي السابقة جميعها، لتفاقم الأزمة الحقيقية التي مر بها النظام الحزبي الأخير في السودان ، وعندما وصلت الأزمة الشاملة حداً تجاوز مستوى التصورات ، اعترف بها الوطنيون من ذوى المسئولية وأعلنوا بشجاعة فشلهم في تجاوزها ، وهذا جانب مهم من مقتضيات المسئولية . ففي غرة مارس ١٩٨٩م قدم السيد الشريف زين العابدين الهندي ، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي ونائب رئيس الوزراء في ذلك العهد ، قدم خطاباً تاريخياً أمام الجمعية التأسيسية ،اعترف فيه اعترافاً شجاعاً بالانهيار الشامل للأوضاع في السودان، حيث قال: " وفي اللحظة التي كان يلقى فيها رئيس الوزراء خطاب الرئاسة هنا، كانت توريت تتساقط وتُخلى وتُترك نهباً بما فيها من عُدة وعتاد .. بلادنا الآن ، وإن كان هذا ليس مكانه ، نصفها ليس لديكم ، وكل مركز من مراكز الضفة الشرقية محاط، ويحدق به الخطر ، يتحدث المتحدثون هنا عن الغلاء وعن التضخم وعن الجوع، وكلنا نعاني منها ولا داعي لذكرها .. لكن هناك شيئاً واحداً علينا أن نعترف به، وهو أننا في أزمة وأزمة واضحة المعالم ومرئية .. نحن الآن نعاني من أزمة بلد كامل ينتقص (ثم مضى

يتساءل) .. وهل هذه مذكرة الجيش الأولى ؟ هذه ليست مذكرة الجيش الأولى على الإطلاق .

الفساد موجود، ونقول غير موجود ، المحسوبية موجودة، ونقول غير موجودة، هناك تأخر في الاقتصاد، ونقول لا يوجد ، هناك ضيق في المعيشة، ونقول لا يوجد ، هناك ديون، ونقول لا توجد ، وهناك محدودية، ونقول لا توجد .

إن الواقع الديمقراطي يتضعضع وينزل إلى الحضيض عندما لا يستطيع أهله أن يكونوا قوّامين عليه، لأنهم لا يستطيعون حمل الأمانة ... لم يأت بنا الشعب لهذا ، نحن منذ ثلاث سنوات لم نؤدِ واجباً ، جئنا هنا لوضع الدستور الدائم، الذي أصبح حلماً وأصبح نزاعاً ... لماذا لا نلتقي لنناقش، لنعرف ما هي المشكلة، كي نشير بشجاعة أن الحكم فشل، لأسباب كذا وكذا.

كيف نطلب من الآخرين ضمانات كي يحافظوا على الديمقراطية، وهي عرجاء وكسيحة وعاجزة عن أداء واجبها .. تاني كان شاله كلب ما بيقولوا ليهو جر .. لأننا غير جديرين بالحكم الديمقراطي .. أجلسوا كمواطنين واختلفوا على بينة .. على بينة.. وأنتم الآن تختلفون بغير طائل ، وتتعصبون فحسب ، ودخلت الحمية الحزبية في الجمعية فأفسدتها».

ليس هناك الكثير مما يقال عن النظام الحزبي الأخير بعد هذه الشهادة التاريخية، من نائب رئيس الوزراء في ذلك العهد، وهي بمثابة دعوة مفتوحة وإعلان رسمي . أنّ البلاد في حاجة إلى من ينقذها مما هي فيه .

من حيث التحليل ، يمكن أن نعزى الأزمة الشاملة التي عايشتها التجربة الديمقراطية (العرجاء والكسيحة كما قال السيد الهندي) إلى طبيعة التركيبة الحزبية، التي يغلب ويسيطر عليها الطابع الطائفي التقليدي ، وهذا يتناقض مع القيم الديمقراطية والتعريف السياسي لمصطلح "الحزب السياسي » . وهذا الطابع الطائفي التقليدي لبعض الأحزاب، هو الذي ورط الأحزاب الطائفية في ممارسة الديكتاتورية المدنية، المستترة خلف الهياكل والإجراءات الديمقراطية، كسبيل للوصول إلى السلطة والمحافظة على النفوذ . وبذلك لا يمكن أن نسمى التجربة الموصوفة آنفاً بأنها تجربة ديمقراطية حقيقية، مقارنة بالمفهوم الأصيل للديمقراطية التي عرفها الفقه السياسي المعاصر ، وذلك لعدة عوامل موضوعية ، منها :

أ/ أن الطائفية السياسية تتناقض مع الديمقراطية . لأن الأخيرة تقوم في جوهرها على حرية الإرادة الشعبية، بينما تقوم الأولى على مصادرة هذه الإرادة لمصلحة

الولاء الطائفي .

ب/ إن الصراع السياسي الذي أحتدم حول السلطة، إنما كان في حقيقته صراعاً طائفياً على النفوذ ، وهو صراع استمد حدته من العصبية الطائفية، مما دفع البلاد إلى الأزمات السياسية المهددة للاستقرار السياسي، وحوّل اهتمام السلطة بعيداً عن التصدي لمهام التنمية والتحديث، وقعد بها عن واجبات الدفاع عن الوحدة والسيادة .

ج/ طبيعة التركيبة الطائفية للأحزاب وممارستها للديكتاتورية المدنية ،جميعها عوامل غذت ظاهرة الانقسامات الطائفية والقبلية والجهورية ،وهي انقسامات تهزم فكرة التكامل القومي للأمة . وبذلك تفتقر الأحزاب إلى الطبيعة القومية، التي يجب أن تقوم عليها ، فمثلاً الأحزاب الشمالية ليس لها وجود سياسي حقيقي في جنوب البلاد ، فضلاً عن كونها بطبيعة تركيبتها، تميز بين المواطنين على أصل الولاء الطائفي، مما يباعد بينها ومبدأ المساواة السياسية، الضروري في الممارسة الديمقراطية الصحيحة .

هذا التردي الشامل للأوضاع في السودان إبان العهد الحزبي الأخير ، هو الذي ولّد المناخ السياسي والنفسي ، الذي هيأ البلاد لترقب واستقبال التغيير ، الذي يمكن أن ينقذ البلاد والعباد من الضياع والتلاشي .

الفصل الثاني
الإنقاذ وشرعية التدخل

الإنقاذ وشرعية التدخل

إن الأوضاع التي سادت في السودان قبيل قيام الإنقاذ هي التي أوحت لقادتها التسمية الدالة على مهام الثورة "الإنقاذ الوطني" . ومن الضرورات التي استمدت منها الثورة شرعيتها ، المهام الإنقاذية التي تصدت لها منذ قيامها في يونيو ١٩٨٩م. ولم تقف الإنقاذ عند المهام الإنقاذية الاستثنائية لوقف التردي المتسارع الشامل في الأوضاع ، ولكنها قدمت نفسها بديلا مطلوباً للنظام الذي أوصل البلاد إلى هذه الدرجة الموصوفة من التردي الشامل . وطرحت فكرها المتكامل في برنامج نهضوي حضاري واضح المعالم والأهداف التزمته عبر مراحل تطورها السياسي والدستوري المطرد، كما سيجرى تفصيله لاحقاً .
أما المهام الإنقاذية فسارت في اتجاهين يكمل بعضهما البعض :

الاتجاه الأول : هدفه إنقاذ البلاد من المهددات الأمنية، وتدهور البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، التي يقوم عليها الاستقرار السياسي، بوصفه حجر الزاوية في التنمية الشاملة والسلام الاجتماعي .

الاتجاه الثاني : هدفه إنقاذ هوية الأمة السودانية من الاستلاب والاستهداف الخارجي، الرامي إلى فرض خيار العلمانية عبر آلية الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية .
كل ذلك بهدف إبعاد دور القيم الدينية في توجيه الحياة العامة في السودان .

إن الثورات كما يقول (دهاقنة السياسة) عبارة عن حركة تاريخ ، وكأية حركة تاريخ لا يمكن لأية ثورة أن تنعزل عن تربتها الثقافية وينابيعها الروحية . فالقيم الروحية من مقومات الثقافة في أي مجتمع ، بل هي واسطة العقد التي تفسر حقائق الوجود (حقائق المعاش والمعاد) . وبذلك فالقيمة الروحية هي قيمة مطلقة، وتشكل أصلاً تستمد منه كل المبادئ النسبية . بهذا الفهم ، فالثورات كحركة تاريخ تستلهم الماضي في إعادة صياغة الحاضر وإرساء دعائم المستقبل ، لا يمكن لها أن تكون رفضاً عشوائياً للمطلق (القيم) والنسبي (المبادئ)، ولكنها تطرح القضايا العامة في إطارها التاريخي، وتعرضها عرضاً علمياً بحقائقها الموضوعية ، لأن التغيير الثوري الهادف لا يتم إلا من خلال التحليل الموضوعي للواقع التاريخي، واعتماد المنهج العلمي في الأداء، مع إخضاع كل ذلك للناموس الإلهي .

إذا ما أسقطنا هذا التوصيف الفلسفي على تجربة الإنقاذ ، فأقل ما يمكن أن يقال عنها إنها تمثل « ثورة » بكل ما يحمل هذا الاصطلاح من معنى ومدلولات ، وذلك لأنها :

أولا : استردت جوهر الديمقراطية، بوصفه يمثل التوجه العام للإرادة الشعبية . فقد كانت هذه الإرادة تنتخب الأحزاب السياسية الرئيسة بناءً على معيار دينية الدولة لا علمانيتها ، ولكن عندما خضعت تلك الأحزاب السياسية التي كانت حاكمة لإرادة القوى الخارجية، بإذعانها لخيار العلمانية ، تقدمت الإنقاذ وأعلنت تمسُّكها بخيار الإرادة الشعبية، وتطويره وترسيخه ضمن مشروع حضاري شامل . وبذلك فإن استجابة الإنقاذ لتوجهات الإرادة الشعبية، أكسبها الشرعية بمثل ما أفقد النظام الحزبي الأخير شرعيته بسبب تنكره لهذه الإرادة .

ثانياً : درأت الإنقاذ مهددات الأمن والسيادة والوحدة الوطنية داخلياً وخارجياً، وجاهد بنوها في مسارح العمليات في الجنوب والشرق ، وأحسنت إعداد القوات المسلحة ودعمتها بقوات الدفاع الشعبي، وسندت ظهرها بالتعبئة الشعبية، وتماسك الجبهة الداخلية . وطورت هذا المجهود الدفاعي إلى حركة جهاد متفردة لها مآثرها وسيرها وآدابها ، وبذلك فهو مصدر آخر لشرعية الثورة وشرعية نظامها . فصيانة الأمن القومي والسيادة الوطنية والوحدة، جميعها تمثل سنام المسئوليات القومية والدستورية التي فرط فيها النظام الحزبي السابق بشهادة رموز ذلك النظام، وكان ذلك التفريط سبباً موضوعياً لفقدانه الشرعية .

ثالثاً : طرح نظام ثورة الإنقاذ رؤية استراتيجية متكاملة ومتماسكة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في السودان ، وعلى هذه الرؤية الاستراتيجية سارت جهود الإنقاذ المتلاحقة لتحقيق السلام، وصولاً إلى الاستقرار السياسي الذي تزدهر في ظله التنمية، وتتطور الممارسة الديمقراطية الراشدة ، دون التفريط في الثوابت القومية للأمة . وإذا كانت الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان منذ الاستقلال، قد عجزت عن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في السودان ، فإن الإنقاذ نجحت بفضل عزمها وتصميمها وإرادتها ورؤيتها الاستراتيجية الواضحة في تحقيق السلام، بتوقيعها اتفاقية السلام بعد جهد جهيد، ومفاوضات امتدت عبر سنوات الإنقاذ تم تتويجها بالسلام. وهذا سيدعم الاستقرار السياسي والتنمية والممارسة الديمقراطية الراشدة ، وهذا أيضاً مصدر للشرعية .

رابعاً : نجحت الإنقاذ في وقف التدهور الاقتصادي المتسارع ، الذي كان يهدد بالانهيار الحتمي للأمن القومي والدولة ، وطوّرت خطة الإنقاذ الاقتصادي (البرنامج الثلاثي

للإنقاذ الاقتصادي) إلى خطة جريئة للإصلاح الاقتصادي الشامل. فحققت بموجبها قفزات مشهودة، أدت إلى نهضة اقتصادية شاملة وملموسة ، تمثلت في الاقتصاد النامي، وتحول الاقتصاد إلى بؤرة إقليمية حيوية للاستثمار الزراعي والصناعي والنفطي والتعديني ، اكتفاءً ذاتياً وتصديراً ، وحررت قوى النشاط الاقتصادي ، وولجت آفاق التجارة العالمية الحرة بعلاقات متكافئة . كل ذلك تم وفق معادلة مدروسة وموزونة وفَقت بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . هذه المنعة الاقتصادية المشهودة تمثل تعزيزاً مستداماً للسيادة القومية، ومصدراً جديداً لشرعية حكومة الإنقاذ .

خامساً : تمكنت الإنقاذ من تجاوز أخطر أزمة سياسية مرت بها البلاد ، أزمة أفرغت النظام الحزبي الأخير ومؤسساته من أي محتوى ديمقراطي ، وأقحمت البلاد في اضطراب سياسي هدد بقاءها . فاستحدثت الإنقاذ نظاماً متفرداً للتعددية السياسية التي آلت إلى "مؤتمر وطني" يمثل الديمقراطية المباشرة وتنظيمات سياسية أخرى تمثل الديمقراطية غير المباشرة ، وذلك على أصل حرية المشاركة في العمل السياسي ، وحرية تداول السلطة ، وحرية الاختيار الشعبي . وتشترك سائر هذه القوى السياسية في الالتزام بالثوابت التي حددها الدستور وفصّلها القانون ، مع اختلافها في طبيعة تكوينها وممارساتها على قاعدة " الحرية لنا ولسوانا " ومبدأ "النزاهة"، وهذه هي الشرعية السياسية الكبرى التي اكتسبتها الإنقاذ عبر تطورها السياسي والدستوري .

سادساً : اختارت الإرادة الشعبية في ظل الإنقاذ النظام الاتحادي كصيغة إدارية ديمقراطية، تتيح القسمة العادلة للسلطة والثروة على أساس المساواة، وفق معيار المواطنة. والحرية في اختيار مصادر التشريع للمجموعات الثقافية، وفي التعبير عن تنوعها الثقافي. وهذا ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان. إذ لم تنجح تلك الأنظمة في إقامة العلاقة السليمة بين الوحدة والتنوع ، بين الدين والدولة ، وهذا ما أكسب الإنقاذ شرعية راجحة على شرعية الأنظمة التي سبقتها.

سابعاً : أسست الإنقاذ وثيقتين محوريتين في ثوابتها ومركزية نشاطها ، هما الدستور والاستراتيجية القومية الشاملة . فالدستور هو وثيقة الحرية الكبرى المستمدة من مرجعية أصول الدين وأعراف الأمة ، وتميّز عن الدساتير الأخرى في كونه قرن الحقوق بالواجبات، ورفع حقوق الحياة الخاصة إلى مراتب الحرمات ، وأطلق حق الحياة وحق الحرية لتستقر في أعلى المراتب . أما الاستراتيجية القومية الشاملة ، فهي وثيقة العمل الكبرى التي قضت بحشد قوى الدولة والمجتمع ، حول الأهداف الكلية لبناء الدولة الرسالية الحديثة ، بمشروعها النهضوي الشامل ، وشكلت مرجعية للسياسات الكلية ،

وكشفت عن القدرة التخطيطية للإنقاذ ، صاحبتها قدرة تنفيذية تفوّقت بها على أداء الأنظمة السابقة ، فضلاً عن أن مجرد الالتزام بها كمرجعية للسياسات الكلية على مدى عقد من الزمان ، لهو إنجاز لم يحققه نظام منذ الاستقلال . إذ كثيراً ما يتم التخلي عن الخطط بعد عام أو أقل ، مما كان مؤشراً لاضطراب الأنظمة السابقة ، ولذلك فهاتان الوثيقتان (الدستور والاستراتيجية القومية الشاملة) تضيفان الكثير إلى شرعية حكومة الإنقاذ .

ثامناً : من مقتضيات شرعية الإنقاذ كذلك ، اعتمادها مبدأ الحوار الجامع لاستخلاص الرأي الجامع ، واعتمادها مقررات الحوار للملتقيات الجماعية نهجاً منفتحاً لرسم الخطط والسياسات والبرامج القابلة للتنفيذ .

تاسعاً : في إطار سعي الإنقاذ لتوسيع دائرة المشاركة ، عملت إلى إحياء دور المجتمع المدني المتقدم على الدور الرسمي للدولة ، وذلك عبر آليات النظام السياسي والحكم الاتحادي ، وهذا ما يميز نظام الإنقاذ عما سواه، ويضيف إلى رصيد شرعيته .

عاشراً : كفلت الإنقاذ الحماية الدستورية لاستقلال القضاء ، انطلاقا من التزامها بسيادة حكم القانون، المستمد من مقتضيات الالتزام الديني والقومي . وهذا ما دفعها إلى توفير ضمانات النزاهة القانونية في أداء النظام العدلي . وهذا يعزز شرعية الإنقاذ، وشرعية التطور الدستوري الذي حققته .

واستطاعت الإنقاذ أن توسع مقتضيات الالتزام بحكم القانون، ليستوعب تعاملها في الأطر الإقليمية والفضاءات الدولية . فقامت علاقاتها الخارجية على استلهام قيم العدل والإحسان ، لينعكس ذلك سلاماً على الأرض وعدلاً مع بنى البشر وإحساناً مع ذوى القربى والجوار . ونتيجة لذلك ، برزت شخصية السودان الخارجية ، بحرية قراره السياسي، واستقلال إرادته الاقتصادية وهي تعتزم الوفاء لهويته الثقافية وتجهد وتجاهد في بناء دولته الرسالية الحديثة ، الأمر الذي أثار حنق الهيمنة الدولية عليها ، وحرك قوى التبعية الإقليمية ضدها . ونتيجة لذلك تعرضت البلاد لموجات الغزو ، الذي انطلق من دول الجوار ، مدعوماً بتلك القوى الخارجية الحاقدة ، التي وجدت في العمالة المحلية والحملات الإعلامية الجائرة والاتهامات السياسية غطاء ، أخفت خلفه نواياها الحقيقية المعادية لتوجه السودان والأنموذج الذي قدمته الإنقاذ .

هكذا قامت الإنقاذ ثورة شاملة تحمل آليات تطورها الذاتي في شتى مجالات الحياة ، لتتمخض عن ثورات في مجالات السياسة ، الإدارة ، التشريع ، الإنتاج ، الاستثمار ، الثقافة ، التعليم وشئون المجتمع . وهذه الثورات هي في واقع الأمر تمثل ملامح وسمات

المشروع النهضوي الذي طرحته الإنقاذ، لإقامة الدولة الرسالية الحديثة في السودان. نموذج الدولة الذي يزاوج بين واجب العبودية المطلقة للخالق، وبين حق الخلافة في الأرض، وفق رؤية تجعل من الدنيا مطية للآخرة، وتجعل القيمة المادية سبيلاً للتنمية الروحية.

إن التغيير الاجتماعي الثقافي الذي قادته الإنقاذ أرسى إصلاحا متيناً لمجتمع الفضيلة الذي تسوده قيم التكافل والتراحم ، مجتمع يعتمد على ذاته أكثر من اعتماده على غيره، وأكثر من اعتماده على الدولة نفسها، وترسخ ذلك بالتغيير الثقافي الذي قادته الإنقاذ، وأصّلته في المفاهيم والممارسات ، فتمخّض عن ذلك كله ثقافة جديدة ، ثقافة الحوار والتكافل والاعتماد على الذات، والجهاد في سبيل الله لإقامة الدولة الرسالية. وأصبح الإبداع يعبر عن هذه الثقافة الجديدة . وانتشرت مظاهر إحياء الشعائر الدينية وتعظيمها في برامج الدعوة الشاملة في الذكر والفكر والمعرفة والخبرة . وأثّرت هذه القيم على الأخلاق فتفجرت الطاقة الروحية الدافعة وراء الطاقة المادية الناشطة ، ومن نتائج ذلك ، توالي الانتصارات العسكرية في الجبهات القتالية جهاداً واستشهاداً ، ومن نتائجها أيضاً، التنمية الاستراتيجية في ظل ظروف الحصار والمقاطعة اعتماداً على الذات وتوكلاً على الله .

وبعد ، فهذه معالم مشروع الإنقاذ الإصلاحي ، وسمات مقومات النهضة الحضارية التي أكسبت الإنقاذ شرعيتها .

الإنقاذ وضرورات الشرعية الثورية :

عندما تعجز السلطة السياسية والتنفيذية والتشريعية في بلد ما عن القيام بواجباتها الأساسية ، ينشأ فراغ دستوري خطير يترتب عليه تفشى حالة من الفوضى وتتلاشى هيبة الدولة وتقوى المهددات الداخلية والخارجية ، ويصبح البلد مسرحاً لسباق داخلي وخارجي محموم لملء الفراغ الدستوري . ومهما يكن من أمر مثل هذا السباق والصراع المحتدم ، فإن القوى التي تملأ الفراغ في الوقت اللازم لإنقاذ الموقف تصبح هي صاحبة الشرعية في ذلك البلد . وإن استمرار هذه الشرعية من عدمها لتلك القوى يتوقف على ما تنجزه في المضمار الوطني ويحظى برضى الشعب ومساندته .

ونتخذ من هذه القاعدة مدخلاً موضوعياً لتناول تجربة الإنقاذ بوصفها قوة وطنية تحركت بدواعي المسئولية لتملأ الفراغ الدستوري الخطير، الذي نشأ إبان العهد الحزبي الأخير، وأصبح السودان نتيجة ذلك يتهدده الزوال . وقد بدأت الإنقاذ كثورة قادتها طلائع القوات المسلحة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ومرت هذه الثورة بمرحلة استثنائية اقتضتها

ضرورات الواقع الذي نشأت فيه، وطبيعة المهام الإنقاذية التي تصدت لها. والمراحل الاستثنائية في عرف الثورات دائماً ما تكون لها ضرورات ومقتضيات ومطلوبات ، ولكنها مؤقتة، تنتهي بتحقيق مستوى نسبي من استقرار الأوضاع، لتبدأ مرحلة جديدة لها ضروراتها ومقتضياتها الخاصة بها.

المرحلة الاستثنائية للإنقاذ :

المرحلة الاستثنائية للإنقاذ هي الفترة التي تولى فيها مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني زمام السلطة السياسية والسيادية والتنفيذية والتشريعية . وكان المجلس يمارس جميع هذه السلطات، بموجب قراراته وقرارات اللجان الأربع التي شكلها لمعاونته ، وهي :

١/ اللجنة الأمنية .

٢/ اللجنة السياسية .

٣/ اللجنة الاقتصادية .

٤/ اللجنة الإعلامية .

استحدث المجلس لنفسه آلية تمكنه من بلورة الإجماع القومي حول القضايا الوطنية ، واهتدى بهذا النهج في تأسيس قواعد الحكم . إذ دعا المجلس إلى تنظيم مؤتمرات قومية للحوار حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، واعتمد مقررات هذه المؤتمرات القومية وتوصياتها وتبناها كسياسات عامة .

استهدفت تلك المؤتمرات القومية ، جانب التخطيط العلمي للشئون العامة وطرح حلول المشكلات وإرساء أسس الحوار ، واستهدفت تحقيق أكبر قدر من الشورى لاستيعاب القدرات القومية العلمية والفكرية والعملية ، وتحقيق أعلى معدلات المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الوطنية المصيرية ، وبناء أجهزة التنفيذ والمتابعة لضمان انفعال القواعد الشعبية بخطط وبرامج الثورة ، وحشد الولاء العام لمشروعات البناء الحضاري ، وتحريك قوى المجتمع للبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي،وتوحيد الرأي العام حول الحلول المطروحة للقضايا الداخلية والخارجية .

بلورة الإجماع الوطني عبر آلية المؤتمرات القومية للحوار :

كان أول هذه المؤتمرات القومية مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام (٩سبتمبر- ٢١ اكتوبر ١٩٨٩م)، وقد شكلت مقررات وأطروحات ذلك المؤتمر برنامج الحكومة للتفاوض مع الحركة الشعبية . ومن أبرز مقررات المؤتمر ، إقرار النظام الرئاسي والحكم الفيدرالي كأفضل الصيغ لحكم وإدارة البلاد . أعقب هذا مؤتمر الحوار الوطني للإنقاذ الاقتصادي (٢أكتوبر - ٣١نوفمبر١٩٨٩م) وشكلت مقررات هذا المؤتمر الأساس

للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة أساسا لسياساتها طوال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٣م) . وعندما وضعت الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م-٢٠٠٢م) اعتبر البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي مكملاً لها وأحد مرتكزات برامجها الاقتصادية .

وخلال الفترة (٧-١٢ديسمبر ١٩٨٩م) عقدت الإنقاذ مؤتمر الدبلوماسية السودانية لتحديد معالم السياسة الخارجية ومرتكزات علاقات السودان الخارجية . وفي يناير ١٩٩٠م عقدت الإنقاذ مؤتمراً خاصاً لمناقشة قضايا المرأة اعترافاً بدورها الحيوي في المجتمع وتفعيلاً لمشاركة هذا القطاع الاجتماعي المهم (القطاع النسوي) وتوحيد فعالياته وتوسيع مجالات مشاركته في عملية التغيير المنشود .

وفي مجالات الشأن الاجتماعي ، عقدت الإنقاذ مؤتمر النازحين الذي وضع السياسة العامة للدولة في معالجتها لمشكلات النزوح من جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، وكان ذلك المؤتمر في فبراير ١٩٩٠م . وخلال الفترة من ١٥-١٨ فبراير ١٩٩٠م عقدت الثورة مؤتمرا للحوار حول قضايا التعليم ، ووضع هذا المؤتمر القومي الأسس التي جرت بمقتضاها مراجعة سياسات التعليم لترتبط فلسفتها بالتوجه الحضاري الوطني، وتستجيب لحاجات البلاد الحقيقية في شتى دروب الحياة .

ولتنقل الثورة خطابها إلى الرأي العام عن الإصلاح المنهجي، ووفق معادلة موزونة بين المسئولية الوطنية والحرية الإعلامية ، عقدت الثورة مؤتمراً قومياً حول قضايا الإعلام خلال الفترة من ١٩-٢٨ فبراير ١٩٩٠م . أعقبه في يونيو ١٩٩٠م المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، تأكيداً لعمق البعد الاجتماعي في عملية التغيير . ولم تغفل الثورة عن حيوية الدور المنوط بشريحة الشباب ، ولذلك نظمت مؤتمر الشباب والرياضة (٢٧-٣٠ يونيو ١٩٩١م) الذي رسم الأطر المختلفة لمشاركة الشباب في إرساء دعائم المشروع الحضاري للأمة . ثم نظمت الثورة مؤتمراً قومياً للحوار النقابي ، انفتحت أبواب المشاركة فيه، لجميع القطاعات الفئوية وتنظيمات العمل الإقليمي والدولي . هدف ذلك المؤتمر إلى ترقية مرامي العمل النقابي ، وحشد طاقات القوى النقابية لمضاعفة الإنتاج وأداء الواجب في مقابل الحقوق .

مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة :

بعد أن قامت ثورة الإنقاذ الوطني بعملية بلورة الإجماع الوطني حول القضايا الكبرى عبر آلية المؤتمرات القومية للحوار ، التزمت بمقررات وتوصيات هذه المؤتمرات القومية الجامعة، وعملت على صياغتها ونظمها في خطة استراتيجية تهتدي بها السياسات العامة،

وتشكيل مرجعيتها الإصلاحية . فدعت الإنقاذ في أكتوبر ١٩٩١م إلى مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة ، وكان هدف المؤتمر وضع خطة استراتيجية تؤسس للنهضة الحضارية، وتمكن السودان من تحقيق ذاتيته ، وإشاعة الحرية بين أهله والارتقاء بإمكاناته .

شارك في مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة ٦٥٨٠ مواطناً من مختلف التخصصات المعرفية والأكاديمية والخبرات المهنية والعملية ، من القطاعين العام والخاص ، من كل الأقاليم ، بل ومن خارج السودان . أجاز المشاركون التصور النهائي للاستراتيجية الشاملة الذي أعدته لجنة تسيير المؤتمر ، ثم انقسم المؤتمر العام إلى أربعة عشر قطاعاً شملت التنمية الاجتماعية ، الزراعة ، الموارد الطبيعية ، الصناعة ، الطاقة ، التعدين، النقل والمواصلات ،التشييد ، العلوم والتقانة ، الثقافة والإعلام ، الموارد البشرية ، السياسات المالية والاقتصادية ، الدفاع والأمن ، العلاقات الخارجية ، النظام السياسي والعدلي ، والخرائط ومعلومات الأرض .

انبثقت عن هذه القطاعات ٥٢ لجنة فرعية تواصلت اجتماعاتها على مدى ثلاثة أشهر ، تخطيطاً وتنسيقاً فيما بينها ، مستعينة بالبحوث والدراسات والإحصاءات والخبرات . وبناء على ذلك حدّدت هذه اللجان الأولويات ، ورسمت المراحل ومَحصت الأهداف كمّاً وكيفاً .

خضعت تقارير القطاعات لنقاش جدي من قبل لجنة تسيير المؤتمر ، بمشاركة الوزراء المختصين ، والقيادات التنفيذية العليا بالدولة . ثم عكفت لجنة التنسيق المكونة من قيادات القطاعات في المؤتمر لدراسة تقارير القطاعات واللجان الفرعية ، للتأكد من الاتساق الداخلي للقطاعات ، والاتساق الشامل بين جميع قطاعات الاستراتيجية . ثم أُحيلت الأوراق والتقارير إلى لجنة الصياغة ، التي نظمت هذا الجهد الوطني في خطة استراتيجية شاملة أطَرت أداء جهاز الدولة والمجتمع على مدى عقد من الزمان .

خطة الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م-٢٠٠٢م) :

هذه الخطة نبعت من عبقرية الشعب السوداني استجابة لطموحاته، ووفاء لتطلعاته في إنتاج المستقبل التاريخي المختار، وليس المنتظر، ورسمت هذه الخطَة العشرية. بعد مضي عامين على قيام ثورة الإنقاذ الوطني، تمكنت خلالهما من تأسيس أركانها، وترسيخ أطروحتها، وتجذير شعاراتها في نفوس الناس، وبلورت توجهات الأمة الإصلاحية وتطلعاتها من خلال مؤتمرات الحوار القطاعية المذكورة آنفا. شكلت هذه الخطة طورا جديدا في مسيرة الإنقاذ تجاوزت به مرحلة إنقاذ الوطن، وعبرت به إلى أفق النهضة الحضارية الشاملة، من خلال حشد قوى الدولة والمجتمع، لتحقيق الأهداف الكلية

وبلوغ الغايات الاسمى، وفق منهج ثوري أصيل، اثبت نجاحه في تحدي الصعاب وتجاوز الأزمات، وتقديم أنموذج جديد للتجربة الإنسانية المعاصرة. وبذلك تمثل هذه الخطة:

أولا: بداية التأصيل الشامل للنهضة الفكرية والتنمية الثقافية، وتحريك قوى المجتمع وتعبئتها في إطار ثوري حر، يفجر الطاقات ويستنهض الهمم.

ثانيا: بداية التخطيط الشامل الذي يستوعب كل قطاعات المجتمع ، تحقيقا للنهضة والطفرة التي يطمح إليها الشعب السوداني .

ثالثا: القدرة التخطيطية على التوظيف الأمثل لمجمل الموارد والطاقات التي يزخر بها السودان.

رابعا: الطموح الذي يحي الأمل ويجدد الثقة في إمكانات السودان المعطاء، ويرسم صورة لما يمكن أن يبلغه بجهد أبنائه في ظل إحكام التخطيط وصدق العزم وعلو الهمة وتجويد العمل.

خامسا: الخارطة التي رسمت مسارات التحول الحضاري باتجاه العمل المنشود : مجتمع الفضيلة، الذي تسوده قيم الحرية والعزة والمنعة والرفاه، مجتمع يقدم القدوة الحسنة للبشرية .

حددت الاستراتيجية العشرية الغاية والأهداف القومية ، ثم رسمت الموجهات العامة لقضايا المجتمع، النظام السياسي ، العلاقات الخارجية ، السياسات الاقتصادية ، السلام وغيرها ، على النحو الآتي بيانه :

الغاية القومية :

" تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكن السودان من تحقيق ذاته، وإشاعة الحريات لأهله، والارتقاء بحياتهم، وتحقيق المنعة التي تصون الوجود والقيم . "

وترتكز هذه الغاية على :

• القيم الفاضلة بوصفها تمثل المقومات المعنوية الراسخة في الدين والعقيدة والأعراف الحميدة والخلق والتراث والثقافة .

• العزة من حيث هي تطوير لمقومات الدولة الحضارية وقدراتها الدفاعية، بما يضمن لها الوجود الفاعل والارتقاء .

• الحرية باعتبارها ضرورة لتحرير الإرادة الوطنية، وتحقيق كرامة الوطن والمواطن والحياة الكريمة . ومعياراً للمستوى المتقدم من الحياة الطيبة للمواطن ، ويؤكد حقوقه الإنسانية والاجتماعية ، ويلبى حاجاته ، ويرضى التطلعات العليا للأمة .

الأهداف القومية :

تتمحور حول هدف تحقيق الأمن القومي الشامل وفق المرتكزات التالية :

أ/ الأهـداف الاجتماعية :أن يكون السودان خير مجتمعات العالم النامي ديناً وخلقاً وثقافة ومعاشاً وبيئة ، وأن يكون المجتمع مستقلاً عن السلطة في معظم حاجاته وسابقاً لها في مبادراته .

ب/ الأهداف السياسية : أن يكمل السودان الانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية وفق منهج شورى ديمقراطي فعّال، وتحقيق السلام ووحدة الوطن والمجتمع وتطبيق الحكم الاتحادي ، وإقامة النظام السياسي الجديد .

ج/ الأهداف العسكرية والأمنية : أن تتطور قدرات الدولة الدفاعية بما يمكنها من حماية أمنها وتحقيق الطمأنينة وبسط العدل للمواطنين .

د/ أهـداف السياسة الخارجية : أن يكون القرار السياسي أصيلاً متحرراً من الضغوط الخارجية ،وتكون للقوى الدبلوماسية القدرة على إنفاذ السياسات وخدمة مصالح البلاد ، وأن يكون السودان ذا فاعلية سياسية وعلاقات وحدوية وتكاملية في المحورين الإقليمي والدولي .

هـ/ الأهداف الاقتصادية : أن يتمكن السودان من تطوير قدراته الاقتصادية بما يجعله في طليعة دول العالم النامي .

و/ الأهـداف العلمية والثقافية : أن يمتلك السودان المقدرات اللازمة في مجال التقانة والعلوم والتأهيل والتدريب التي تؤهله لإنجاز أهدافه وتطلعاته ومراميه.

الموجهات العامة :

(١) السـودانيون شعب واحد ، تجمـع بينهـم المواطنـة ، يشكِل الدين عنصراً أصيلا في تكوينهم وثقافتهم ، ويمنحهم إيمانهم روحاً رسالياً ، وخلقاً فاضلاً وعزماً قوياً ، وإيماناً بالقيم العليا وتمسُكاً، هو مغزى الكفاح السوداني في سبيل الأصالة والحرية والتنمية والرفاه الاجتماعي .

(٢) يسعى الشعب السوداني لتحقيق نهضته الحضارية الجديدة على مستوى الأصالة والمعاصرة والرؤية المستقبلية ، بالاعتماد على الذات ، والتعويل على الإنسان السوداني ، وتفجير قدرات المجتمع البشرية والمادية لتحقيق التقدم المنشود ، ومراعاة العدالة في الاستمتاع بثمار ذلك التقدم .

(٣) شعب السودان هو حصيلة التمازج العربي الإفريقي عبر القرون ويشِكل هذا التمازج جوهر الهوية السودانية . والسودان بدياناته وأعرافه وثقافاته شعب مؤهل

لبناء مجتمع حضاري واحد عماده الوحدة الوطنية ،التي ترتكز على التوزيع العادل للسلطة والثروة ، والمشاركة الفاعلة للجميع في الشأن العام .

تمثلاً للغاية القومية للاستراتيجية ،وسعياً لتحقيق الأهداف القومية المتقدمة ،واسترشاداً بالموجهات العامة ، انطوت الاستراتيجية على معانٍ جوهرية في تحقيق التغييرات التي هدفت إلى إحداثها في المجالات التالية :

في المجتمع :

إن القاعدة الرئيسية لانطلاق المجتمع ، وتفجير الطاقات ، ومواجهة التحديات ، لابد أن ترتكز على القوى الكامنة والدافعة لتطوره ، والتي تشكل محور تماسكه وصلابته ، بحيث يكون دورها هو تحقيق التكامل القومي للمجتمعات المحلية بالبحث عن مواطن الالتقاء في الحضارات الوطنية والمتعايشة في النطاق القومي الواحد عوضا عن البحث عن مواضع الاختلاف بينها . وبدون تأسيس هذه القاعدة يكون مشروع النهضة الحضارية فاقداً للهدف والمضمون ، ومعرّضاً للتقلبات والأهواء . ولذلك كان لازماً أن نرد الاستراتيجية القومية الشاملة إلى اختيار ثقافي تاريخي يشكل رؤى الخلاص والبعث الجديد . هذا الاختيار الثقافي الجديد هو بعث لثقافة أصيلة حية متجددة ، قادرة على كسب الولاء والنفوذ والقبول للاختيار لا بالقسر والقمع ، وقادرة على تقديم نموذج حضاري يستجيب لحاجات الإنسان الروحية والمادية والاجتماعية ، ويبنى حياة عصرية متمدنة ، تربط حركة الحياة بمقاصد الدين والأخلاق والرقى الاجتماعي ، وتصون كرامة الإنسان من الابتذال والانحلال وتؤمن مقومات تلك الكرامة ، وتجعل من المجتمع أنموذجاً للفضيلة والطهر ، وبديلاً للنماذج الحضارية المعاصرة المختلة غير المتوازنة .

إن محور الارتكاز للاستراتيجية الاجتماعية، هو أن يكون المجتمع مدنياً حقّاً ، مبادراً ومستقلاً عن السلطة في توفير معظم حاجاته ، معتمداً على موارده وقدراته الذاتية ، أصيلاً في توجهاته ، مجدداً في خططه ومسلكه وأدائه . ولبلوغ هذا الهدف الأسمى لابد من تنمية روح المبادرة لإحكام التخطيط وتجويد التنفيذ ، من خلال تقوية المؤسسات السياسية المحلية ، وإجراء تغييرات عميقة في الهياكل الإدارية والقانونية ، حتى يتسنى تحريك البنيات الارتكازية التحتية للمجتمع ، وتحريره من كل أشكال القيود والاستغلال . ويستلزم ذلك تقوية مؤسسات المجتمع في كل أوجه نشاطه ، الفكري والروحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وأن تكون الأوعية السياسية أوعية فعالة تمكن من المشاركة الشاملة غير المقيدة، لكل أبناء السودان وبناته ، والحوار الحر الطليق في اتخاذ القرار المؤسس على حرية التفكير والبصيرة ، والمشاركة في نفاذه وتحمل مسئوليات وتبعات بناء الوطن

القائمة على بصيرة ذلك القرار .

في النظام السياسي :

إن الاستراتيجية القومية الشاملة إذ تتبنى خيارات الثورة الإصلاحية . . في نفاذ الشريعة، وتطبيق نظام الحكم الاتحادي ، وإقامة النظام السياسي الجديد المجسد لكل ذلك ، والقائم على ديمقراطية المشاركة ، إنما تهدف إلى الدفاع عن هوية هذا الوطن بكيانه العربي الإفريقي الإسلامي الجامع ، الذي تشيع فيه الحرية والعدالة والمساواة . ويكون التعويل فيه على الإيمان والعقل ، والضمير والوجدان السليم والفطرة ، وحميد سجايا الشعب وقيمه وتقاليده ، وتجارب تاريخه الحضاري والنضالي .

إن هذا النظام قائم على الديمقراطية المباشرة المشرعة أبوابها لكل المواطنين دون تمييز، أو عزل ، أو قيد بسبب انتماء سابق أو فكر أو منبت عرقي أو اجتماعي أو ثقافي، بطاقة دخوله المواطنة والرغبة الطوعية . إنه يتسع لكل اختلافات الفكر والرأي والعقائد الدينية. سعى في بنيانه القائم على المؤتمرات الجامعة والقطاعية واللجان الشعبية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً في المؤتمرات القاعدية المفتوحة ، ومجالس الحكم المحلى التي تنتخبها المؤتمرات القاعدية المفتوحة ، ومجالس الحكم المحلى التي تنتخبها المؤتمرات على مدارج البنية الإدارية ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية الاتحادية ، وتلك التي تخص الولايات القائمة وعلى المزج بين العضوية التي تأتى من المؤتمرات والدوائر الجغرافية ، ورئاسة الدولة المنتخبة انتخاباً مباشراً من الشعب في كل أنحاء الوطن . إن يقيم نظاماً شورياً ديمقراطياً أصيلا لا يتقيد بإتباع سبل الآخرين المستوردة ، وإنما يسمح للتعبير عن التعددية بأنماط نابعة من تراث الشعب وتجاربه ليقوم الأمر كله على الديمقراطية والرضا والقبول الشعبي المعبر عن حرية إرادة المواطن وحرية الوطن ، بعيداً عن استلاب الإرادة أو تزويرها بعصبيات العشائرية الضيقة ، والحزبية المقسَمة المشتتة لتلك الإرادة ، أو الطائفية السياسية التي تستغل الدين لكسب النفوذ الشخصي ، وإثارة نوازع الفرقة والشتات والفتن .

في العلاقات الخارجية :

تنبع قوى السودان الاستراتيجية ، ليس فقط من موارده البشرية ، والطبيعة الكلية لكتلته الحيوية ، بل إن أعظم قوى السودان تنبع من أعماق انتماءاته العرقية ، والثقافية، وروابطه التاريخية . السودان هو إفريقيا مصغرة ، يحمل في أحشائه منابت وثقافات إفريقيا ، وكل نماذج الطبيعة الأفريقية . والسودان وطن عربي عريق ، بالأصول ، واللسان ، والوجدان، والتاريخ المشترك والمصير الواحد . السودان وطن إسلامي صادق ، بالعقيدة والروح ،

ومناهج الحياة ، وروابط التاريخ . والسودان وطن أمة من أمم العالم الثالث ، قاسمها أهوال التاريخ الاستعماري ، ويشاركها اليوم أعباء النضال الحضاري ، من أجل عالم جديد ، تسوده الحرية والتكافؤ والعدل ، "السودان يمتلك من موارد القوى الاستراتيجية ما يضعه في مصاف دولة قارة مجيدة وقادرة ." هذا التعريف لموارد قوة السودان الاستراتيجية تقتضيه ضرورة الملاءمة الفعلية بين الأهداف ، وأطر الحلول والوسائط الاستراتيجية التي تضعها في أيادينا قوانا ، وأوضاعنا ، وإرادتنا الواعية بشروط تحققها ونفاذها ، وبضرورة وضع ثقلها التاريخي في المواقف الحاسمة .

في السياسات الاقتصادية :

إن تحقيق العدالة والمساواة كهدف اقتصادي واجتماعي ، لا يقف عند إقرار المعاني الحقوقية المجردة والتكافؤ الشكلي للفرص ، وإنما يكون باتخاذ تدابير فعلية لإعادة توزيع الثروات المادية وغير المادية ، لصالح المستضعفين والمحرومين ، وبتبني سياسات فاعلة لمحو الظلم والهيمنة ، والقضاء على كل أشكال البؤس والفقر والحاجة ، حتى لا يصبح التقدم جزراً معزولة تحاصرها بحار الفاقة والبؤس . ولابد أن تستجيب السياسات الاقتصادية لمتطلبات النهوض بالمناطق المتخلفة ، وإحداث التنمية المتوازنة لنتمكن من النهوض الاجتماعي الشامل بالوطن كله ، والارتقاء بنوعية حياة أهله أجمعين . وأن توجَه السياسات لهدف تحقيق سلطة المجتمع وذلك بإخراج الاقتصاد الوطني من قيود التبعية، ومن تحُكم الدولة والطبقة ، إلى آفاق أرحب ،تشجع المبادرة ، وتكبح الجنوح إلى الطمع والاستغلال ، عبر سياسات تشجِع النشاطات التي تكفل تأسيس أشكال واسعة وعريضة من الملكية الخاصة ، تشمل أوسع الفئات الاجتماعية في المجالات الاقتصادية الأكثر مساساً للجماعة ، أو تتطلب تميُزاً . وقوة السعي لتشجيع الاستثمارات للمشروعات الإنتاجية الصغيرة والوسيطة ، والملكيات التعاونية ، وملكية الأسرة ، ومنشآت الاكتتاب العام ، باعتبارها بنى مؤسسية لنشر الملكية وتوسيع فرصها بين جميع الفئات الاجتماعية لسد الفجوة بين العمل ورأس المال والجهد والكسب لبناء المجتمع المدني الراسخ . وتستلزم هذه الرؤية استبدال قطاع رأسمالية الدولة ، بصيغ الملكية الشعبية الخاصة ، والملكية الفردية لجميع القطاعات الاقتصادية ، عبر خطط تكون في نسق اجتماعي اقتصادي أكثر استجابة لرؤى الحرية والعدالة ، وأن تصان الحقوق الإنسانية وتؤمن الحاجات الأساسية المعنوية والاجتماعية والمادية لكل أبناء الشعب كل فرد منهم وجميعهم معاً .

في شأن القطاع الرائد :

إن قاعدة الانطلاق لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، تتمثل في رفع معدلات استثمارات

القطاع الزراعي ، والتصنيع الزراعي إلى أعلى مستويات ممكنة . وأن يوجه التمويل الأكبر نحو المحاصيل الغذائية والنقدية التصديرية . إن الارتقاء بمستويات الدخل القومي بما يحقق أهداف الاستراتيجية الشاملة يتطلب استثمار موارد هائلة ، ومكوناً أجنبياً ضخماً . كما يتطلب الارتقاء بالمستوى التقني والاقتصادي ، وحل العوائق الهيكلية كافة . ومن المستحيل الحصول على هذه الموارد على نحو متواصل بغير مضاعفة عائدات الصادرات على نحو درامي متصاعد ، ولا سبيل لذلك في مدى زمني قصير بغير الاستغلال التجاري لثرواتنا البترولية والمعدنية . وذلك يتطلب جهوداً خارقة ، سياسية ودبلوماسية لحشد الشركاء الملائمين ، وجذب الاستثمارات اللازمة لذلك من السوق العالمي والدول الشقيقة وشركاء التنمية عبر القارات .

في السلام :

لقد جعلت ثورة الإنقاذ الوطني تحقيق السلام قضية الوطن الأولى ، حفاظاً على هوية الوطن ، وجمع شمله ، وسبيلاً لحقن دماء أبنائه ، وتحقيق أمنه القومي واستقراره وتقدمه، وإعادة بناء ما دمرته الحرب ، وإعادة توطين من نزحوا وهاجروا، ومن هُجروا خوف الحرب وعادوا إلى كنف الوطن ، بناء لا يستعيد رونق القديم وحده ، وإنما ينشئ الجديد الزاهر في مستوطنات بشرية وإنتاجية جديدة في كل ربوع جنوب الوطن الآمنة، وتلك التي سيكتمل أمنها بنهاية الحرب واستتباب السلام العادل الكامل . وإن الأمل لمعقود على جهود مؤسسة السلام والتنمية لفتح طريق التقدم والنماء ، وبسط العودة والعدل . اننا عازمون على جعل جنوب الوطن درة في صدر الوطن ، وقوة في بنائه ، وحاميا لعزته ومنعته ورخائه .

بعد أن حدَد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان في سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٩م الأسس الموضوعية لحل كل قضايا التنوع والثراء الحضاري الذي حبا به الله تعالى هذا الوطن ، بإرساء حقوق المواطنة الشاملة الكاملة المتساوية لنا أجمعين ، وأبان طرائق المشاركة الحرة الطليقة في كل الشأن العام ، وضوابط اقتسام الثروة والدخل ، وحدد الإصلاحات السوية في علاقة الدين بالدولة .

علمتنا التجارب المريرة الطويلة ، أن مواجهة الحرب المفروضة على الوطن في جنوبه، تتطلب وعياً كاملاً بأن الوصول للسلام يقتضي سياسة متكاملة في كل المجالات ، تتوخى العدل ، وترعى الإخاء ، وتغرس الثقة والمحبَة ، وتتغلب على روح الشك والريبة حول نوايا السيطرة الثقافية والإثنية ، كما تتطلب همَة وطنية عالية جامعة ، وذهناً متفتحاً لاستثمار كل بارقة أمل ، وإشراقة رجاء ، وظرفٍ مُوَاتٍ لتحقيق السلام عبر التفاوض

المخلص الجاد ، وكذا بناء أسباب القوة الوطنية التي تجعل التصدي لكل مهددات أمن الوطن وزعزعته مسئولية المجتمع كله، عبر قواته المسلحة ، وقواته النظامية، ودفاعه الشعبي، وجموع مواطنيه . وأن تبنى الاستراتيجية والخطط والبرامج بصورة مرنة قادرة على الاستجابة الناجعة الفاعلة لكل متطلبات وحقائق الواقع الذي تفرضه هذه الحرب .

المتابعة والتقويم :

١. يمثل تنزيل الاستراتيجية على الواقع في شكل خطط وبرامج ومشروعات تحدياً كبيراً ، يحتاج تخطيطاً واضحاً لمناهج جمع المعلومات ، وإجراء الدراسات والبحوث، وتوظيف الطاقات والإمكانات وتكاملها . وإن بناء الدولة الحديثة المستنيرة يتطلب تخطيطاً وتنسيقاً بين مؤسسات البحث العلمي ومعاهده كافة ، بما يحقق تكامل الجهود في أمثل استغلال للموارد المتاحة . ولذلك يجب أن تكون البحوث والمعلومات المطلوبة التي تبرز الحاجة لها في مراحل وضع الخطط والبرامج وتنفيذها ، تحت إدارة مقتدرة ومؤهلة، تساعد في توظيف الموارد وتوزيع الأدوار وترعى تكاملها .

٢. إن من المعضلات الكبرى التي تواجه العالم النامي عموماً ، مسألة ابتداع المناهج الصحيحة لتنزيل الأفكار والخطط على أرض الواقع ، وآليات متابعة وتقويم الأداء في تنفيذ البرامج ، وكيفية مواجهة التحديات والعقبات والاخفاقات وتجاوزها وتصويب المسارات . كما تشكل قضايا التكامل والتنسيق بين البرامج والأجهزة القائمة عليها، وتحديد المؤشرات والمعايير الإحصائية والكمية والكيفية لقياس الأداء والإنجاز ، في كل مجال وكل قطاع ، ولقوى الدولة مجتمعة ، قضية رئيسية أخرى . إن نجاح آليات المتابعة والتقويم يعتمد على فاعلية وقدرة أدوات المراقبة والرصد . ويتحقق ذلك بخلق آلية تمكن الجهاز التنفيذي من الاضطلاع بدوره ، كما تمكن المؤسسات التشريعية والسياسية من ممارسة مراقبتها باقتدار وفاعلية. وإن إنجاز كل ذلك يحتاج إلى تقوية مؤسسات الإحصاء وزيادة فاعليتها ، وربطها بمنظومة وآليات المتابعة بمختلف أوجهها ونشاطاتها . كما يستوجب قيام مجلس التخطيط القومي ، وأماناته الفنية، وأجهزته الفنية الاستشارية ، ومجلس التخطيط الاجتماعي ، ومجالس ووحدات التخطيط على مستوى الولايات وأجهزة الحكم المحلى ، وما يجب أن يستتبع تطبيق نظام الحكم الاتحادي من تغييرات هيكلية في بنية الدولة وأجهزتها .

الإنقاذ وبرامج التثوير والإصلاح :

وتأسيساً على ما سبق ، بدأت الثورة برامجها الإصلاحية بإصلاح الخدمة المدنية وإعادة هيكلة المؤسسات والمرافق الحكومية ، حتى تواكب التطورات الإصلاحية الجديدة، انطلاقا من أن الخدمة المدنية هي قاعدة الدولة الحديثة لتوفير الأمن والرفاهية . وأرست الثورة معايير جديدة لتولي المسئوليات السيادية ، ومن ذلك الإستقامة والنزاهة والكفاءة .

وبجانب قرارات رئيس مجلس قيادة الثورة، لعبت المراسيم الدستورية دوراً كبيراً في تأسيس قواعد الحكم ، في الفترة التي كان يتولى فيها مجلس قيادة الثورة المسئولية التشريعية والتنفيذية (٣٠يونيو ١٩٨٩م – ١٦ أكتوبر ١٩٩٣م) ، وذلك من المرسوم الجمهوري الأول (إجراءات ولوائح الانتقال للشرعية الثورية) حتى المرسوم الدستوري الثامن (تعيين رئيس الجمهورية) .

ومما لا ريب فيه أن تجاوب الجماهير مع التغيير الثوري ، واستتباب الأمن والنظام، لم يلجئ الثورة إلى تدابير الطوارئ حتى في ذروة الاعتداءات الخارجية، وعندما كانت تلجأ إلى بعض هذه التدابير ، كانت تمليها ظروف داخلية كالفيضانات والنهب المسلح والنزاعات القبلية في مناطق محدودة من بعض الولايات .

وفيما يلي نلقى نظرة على قرارات مجلس قيادة الثورة وقرارات رئيس مجلس الثورة في الفترة من يونيو ١٩٨٩م – أكتوبر ١٩٩٣م كما يوضحها الجدول رقم (١) أدناه :

كانت معظم القرارات في العامين الأول والثاني، تتعلق بوضع مبادئ وأسس الحكم والدولة،

جدول رقم (١)

القرارات الصادرة من رئيس ومجلس قيادة الثورة

في الفترة (١٩٨٩م – ١٦ أكتوبر ١٩٩٣م)

نوع القرار	١٩٨٩م	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	٩٣/١٠/١٦
قرارات مجلس قيادة الثورة	٩٥	٤٦	٤٥	١١	٤
قرارات رئيس مجلس قيادة الثورة	٢١٤	٥٢٥	٤٩٤	٥٥٣	٣٤٦

أو تتعلق بإعادة صياغة قوانين الخدمة العامة وإنشاء أجهزة جديدة للإصلاح الإداري، أو ابتداع برامج لعلاج أمراض الخدمة العامة، ولغرس تقاليد جديدة في الممارسة والأداء، نذكر منها على سبيل الإجمال لا الحصر :

أ/ برنامج حصر القوى العاملة والوصف الوظيفي .

ب/ برنامج الحصر الإداري .

ج/ برنامج القطف والإطلاع الإداري المحدود.

د/ برنامج نفير الخدمة العامة .

هـ/ برنامج يوم الخدمة العامة .

و/ برنامج الإنقاذ الإداري للمرافق الصحية .

ز/ برنامج التأهيل والتدريب .

في الشهور الأولى لقيام الثورة تمت مراجعة الكثير من هياكل الدولة، وإعادة بنائها على أسس علمية جديدة من قبل مجلس الوزراء، وذلك مثل ترشيد استخدام العربات الحكومية ، دراسة إنتاج وإنتاجية القمح في السودان ، الاستغلال الأمثل للعقارات الحكومية ، تخفيف أعباء المعيشة ، إمكانية صناعة الورق بالسودان ... إلخ . مما يشير إلى النزعة العلمية في صنع القرارات ومتابعة التنفيذ والمراجعة . وهذه البداية في استخدام الوسائل العلمية تجلت بإنشاء قاعدة معلومات أولية بمجلس الوزراء ١٩٩٣م شملت البيانات الاقتصادية ، وبرنامج على الحاسوب يعنى بملفات الدولة والكفاءات بالداخل والخارج . وقد شكَل ذلك نقطة انطلاق في نشاط الجهاز الحكومي، خاصة في مجال متابعة تنفيذ برامج الاستراتيجية القومية الشاملة على المستوى الاتحادي :

كانت المراسيم الدستورية الصادرة في تلك الفترة هي :

أ/ المرسوم الدستوري الأول : إجراءات ولوائح الانتقال للشرعية الثورية .

ب/ المرسوم الدستوري الثاني : قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية .

ج/ المرسوم الدستوري الثالث : تنظيم أعمال أجهزة الحكم .

د/ المرسوم الدستوري الرابع : تأسيس الحكم الاتحادي .

هـ/ المرسوم الدستوري الخامس : المجلس الوطني الانتقالي .

و/ المرسوم الدستوري السادس : تعديلات متنوعة .

ز/ المرسوم الدستوري السابع : المبادئ والنظم والتطورات الدستورية .

ح/ المرسوم الدستوري الثامن : تعيين رئيس الجمهورية .

ولتطبيق تلك المراسيم الدستورية صدرت قرارات من رئيس ومجلس قيادة الثورة.

وبمراجعة الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) يلاحظ أن فترة التأسيس (يونيو ١٩٨٩م – أكتوبر ١٩٩٣م) اتَسمت بكثرة المراسيم والقرارات (جدول رقم "١") بينما المرحلة الثانية التي انتقلت فيها سلطات مجلس قيادة الثورة إلى رئيس الجمهورية اتَسمت بقلة المراسيم الدستورية، وكثرة القرارات الجمهورية الخاصة ببناء أجهزة الحكم الاتحادي، على المستوى الاتحادي والولائي .

جدول رقم (٢) :

القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية أكتوبر ١٩٩٣م

نوع القرار	من ٩٣/١٠/١٦ إلى ٩٣/١٢/٣١	١٩٩٤م	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	يونيو ١٩٩٨م
المراسيم الجمهورية	٢٢	١٠٣	٧٧	٧٠	١٠٣	٦٢
القرارات الجمهورية	٩٦	٤٠٠	٥٠٥	٣٩٤	٤١٧	١٨٠

وقد أدى توفر الأمن والطمأنينة إلى إصدار عدد محدود من أوامر الطوارئ كما يوضحه الجدول أدناه :

جدول رقم (٣) :

إحصائية بأوامر الطوارئ ١٩٨٩م-١٩٩٨م

السنة	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
عدد أوامر الطوارئ الصادرة خلال العام	٧	٧	٢	٤	٥	-	-	-	-	٢

المصدر : إحصائيات رئاسة الجمهورية .

والملاحظ أن أوامر الطوارئ الصادرة بين ١٩٩١م و ١٩٩٣م تعنى بقضايا التهريب في شرق البلاد وشمالها دون القضايا الأمنية الأخرى .

كما شهدت هذه المرحلة التأسيسية من عمر الإنقاذ نجاحاً كبيراً في مراجعة الهياكل الإدارية ومحاربة الفساد والثراء الحرام ، فتمَ النظر في أكثر من ٣٠٠ شكوى بشأن الثراء الحرام والمشبوه ، وتم استرداد أكثر من ١،٥٨٧،٣٣١،٨٢١ جنيهاً (مليار وخمسمائة سبعة وثمانون مليوناً وثلاثمائة واحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة واحد وعشرون جنيهاً) كما تمت

تسوية مخالفات بعض الأراضي ، وسجلت باسم حكومة السودان . كما شهدت هذه المرحلة مراجعة كثير من القوانين نذكر منها :

• القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م .
• قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م .
• قانون الأحوال الشخصية .
• قانون الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣م .
• قانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٩٣م .
• قانون الجنسية السودانية لسنة ١٩٩٣م .

وشهدت هذه الفترة أيضاً إنشاء هيئة المظالم العامة التي فتحت الباب على مصراعيه لشكاوى المواطنين، ونتج عنها رد الحقوق لأسر مظلومة ولمواطنين مهضومي الحقوق بما يساوى مئات الملايين ، وعلى رأس ذلك تعويض أسرة الشهيد/ الهادي عبد الرحمن المهدي ، ورد الأراضي التي صادرتها السلطة البريطانية عقاباً لمجاهدي حركة ود حبوبة في العام ١٩٠٨م في أرض الجزيرة .

الإنقاذ والشريعة الإسلامية :

ظلت إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية أمل أهل السودان منذ أن ألغاها الاستعمار مع بداية هذا القرن الميلادي ، بإقامة دولته العلمانية، على أنقاض الدولة الإسلامية التي أسسها الإمام المهدى ومجاهدو المهدية ، حيث ظل أهل السودان بغياب دولة الشريعة إما مغتربين عن ثقافتهم أو موزعين بينها وبين الثقافة العلمانية ، وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية ظلت مطلباً للسواد الأعظم من الشعب ، إلا أنها خضعت للمناورات الحزبية والكسب الحزبي ، حتى هان أمرها في قرار قادة العهد الحزبي ، فخضعوا لشروط الحركة الشعبية بإلغائها أو تجميدها .

وجاءت ثورة الإنقاذ الوطني وهي تحمل آمال الأمة ، وتعبر عن هويتها ، وتحكم بتوجه من إرادتها ، وهو التوجه الحضاري المرتكز على أصول الدين وقواعد الشرع ، مما يستوعب التعدُّد الثقافي وفق عقد المواطنة بغير إكراه في الدين ، أو حجر على حرية العقيدة والعبادة .

أعلن الفريق البشير في ذكرى الاستقلال وفي فاتحة العام ١٩٩١م عن بداية تطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان ، وكان ذلك الإعلان تحريراً للإرادة القومية ، وتحقيقاً للاستقلال الثقافي وانحيازا لإرادة الأمة . وقد وجد ذلك الإعلان تجاوباً شعبياً لا نظير له في تاريخ البلاد الحديث ، حيث أخذت مظاهر البيعة تتوالى بين القيادة والأمة .

وفي ١٠ يناير ١٩٩١م بحث اجتماع مجلس القضاء العالي وقضاة المحكمة العليا ورؤساء الأجهزة القضائية والعدلية تكوين النظام القضائي في ظل الحكم الاتحادي، ودور السلطة القضائية في تطبيق الشريعة الإسلامية .

وفي ١٣ يناير ١٩٩٣م خاطب الفريق عمر حسن أحمد البشير الاجتماع المشترك لمجلسي قيادة الثورة والوزراء ، محدداً مرتكزات خطة تطبيق الشريعة الإسلامية والنظام الاتحادي ، ومهام الحكومة في هذه المرحلة الجديدة . ودعا إلى تبرئة وتنزيه تجربة التطبيق من سلبيات الماضي بأن يقوم التطبيق على مبادئ الشمول عقيدةً وشريعةً ، وعبادات ومعاملات وجنايات ، والبعد عن الاستغلال السياسي والأخذ بمبدأ الشورى وانتفاء القهر لغير المسلمين ، وحفظ الكرامة الإنسانية ، ورعاية حق المواطنة، وإسناد التطبيق لمؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية .

برز برنامج الدعوة الشاملة ، وهو يضم مشروعات تنظم الشعائر ، ومهرجانات القرآن الكريم ، ومشروعات تمكين العقيدة في المجتمع ، وتحريك النشاط الإسلامي الاجتماعي من خلال الطرق الصوفية والمنظمات العاملة في حقل الدعوة والتربية . نشأت مؤسسات التأصيل ، كصندوق دعم الشريعة الإسلامية ، وأقيمت مشروعات الزواج الجماعي كمؤشر لتغيير اجتماعي شامل في السلوك والممارسات . ولإقامة المجتمع الفاضل ، ظهرت لجان المظهر العام والحسبة ، وأخذ ضبط المظهر العام يسود الحياة العامة اختياراً لا جبراً وهداية لا إذعاناً وظهر ذلك في زي المرأة الذي التزم في كل البلاد بالحشمة والوقار والحجاب الإسلامي.

ونشطت مؤسسات التكافل الاجتماعي ، وفي صدارتها ديوان الزكاة ، في تعميق القيم التكافلية ، وفي الإحياء الكامل لفريضة الزكاة .

وكان الجهاد ، بأحكامه وآدابه وبطولاته وكراماته ذروة سنام هذا المشروع الحضاري ، والمحرك الحيوي لمقدراته قاطبة ، إذ اندفعت إليه كتائب الشباب طوعاً واحتساباً وإيماناً وطمعاً في جنان الرضوان .

وولجت الشريعة مجال الاقتصاد محاربة للربا في العمل المصرفي ، وتنظيماً لحركة المال من ظلم الاحتكار ، وانفتاحاً على وسائل الكسب الحلال ، دون تقييد من السلطة إلا بضوابط العدل والمصلحة العامة .

تحركت قوى الاستكبار الدولية والإقليمية لمحاصرة هذا المشروع النهضوي ، وتصفية تجربته في مهدها ، ولكن تمسك الشعب بأسس دينه ، وعروة شريعته كان حصن الثورة المتين ودرعها الواقي ، وهي ترفض المساومة في دينها أمام نزعات الترغيب والترهيب

ومهددات المحاصرة والمقاطعة ، وموجات العدوان والاختراق ..
وتزامن إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية مع إعلان تطبيق الحكم الاتحادي ، وهما يرسمان المعادلة في علاقة الدين بالدولة . وذلك اهتداء بصحيفة المدينة التي نظمَت البعث الإسلامي الأول وفقهاء ذلك المجتمع المتعدد الأغراض والديانات على المساواة في حقوق المواطنة ، وأعطى أهل الملل الأخرى حقهم في الاحتكام لشرائعهم ، كما أعطاهم الحق في اختيار قيادتهم لإدارة شئونهم ، وهو بحق أول دستور اتحادي في التاريخ يوفق بين الولاء العام لوحدة الدولة وقيادتها ودستورها من جهة ، وبين الاستقلال الذاتي للمجموعات الثقافية والوحدات الإقليمية من جهة أخرى . وبرزت الشورى كقيمة إسلامية في الحياة العامة بعد غياب عن العالم الإسلامي دام قروناً . فأصبحت نظاماً للحياة السياسية ومجالاً لإبراز الرأي الصائب وطمأنينة للحكام في قراراتهم .

المرحلة الانتقالية والمرحلة الدستورية :

وانتهت المرحلة الاستثنائية التي عملت وفق الشرعية الثورية ، وذلك بحل مجلس قيادة الثورة ، وتعيين رئيس الجمهورية للمجلس الوطني الانتقالي وحكومات الولايات لتبدأ المرحلة الانتقالية ، والتي استمرّت حتى قيام الانتخابات العامة الاتحادية الرئاسية والتشريعية في مارس ١٩٩٦م ، ثم الانتخابات الولائية وقيام مجالسها وانتخاب ولاتها ، حيث بدأت المرحلة الدستورية ، التي نظمتها المراسيم الدستورية المتطورة والتي توجت بالاستفتاء الشعبي على الدستور ، وصدور التشريعات الرئيسية على الإصلاحات ، مثل قانون المحكمة الدستورية ، وقانون تنظيم التوالي السياسي ، وقانون الانتخابات الجديد.

وفي غضون ذلك كان الحكم الاتحادي يتطوَر ، والنظام السياسي والمؤسسات التشريعية والتنفيذية ،ويتقدَم أداء الدولة في تطبيق السياسات والبرامج التي حددتها الاستراتيجية القومية الشاملة، ونجاحات التطبيق واخفاقاته عديدة ، غير أن كفَة النجاحات هي الأرجح بكثير ، ومجرى التطور العام يسير في خط صاعد .

الفصل الثالث
الرئاسة والسلام

تختص رئاسة الجمهورية وفقاً للمراسيم الجمهورية والتشريعات النافذة بأعمال السيادة كافة ويمثل رئيس الجمهورية – أعلى سلطة في الدولة ويمارس سلطة الحكم والسيادة العليا للبلاد ، بدءاً بإتخاذ تدابير القيادة العليا للقوات المسلحة ، وقوات الشرطة والقوات الأمنية وقوات الدفاع الشعبي وقيادة النظام السياسي والتنفيذي للدولة ، وصيانة أمن البلاد وحفظ عزتها ورسالتها ، وعلاقاتها مع العالم ، ويرعى مسيرة العدل وبصفة عامة فإن رئاسة الجمهورية تختص بممارسة كل ما نصت عليه المراسيم والقوانين النافذة ، وفي هذا الإطار فإن رئاسة الجمهورية تمارس السلطات والصلاحيات التالية :-

(أ) تعيين شاغلي المناصب الوزارية الإتحادية والمناصب الدستورية الولائية .

(ب) إعلان حالة الطوارئ وفق القانون .

(ج) إبتدار مشروعات التشريعات الدستورية والقانونية وإجازتها بالتوقيع مع مراعاة سلطة المجلس الوطني وفق الدستور .

(د) رعاية الهيئة القضائية ومجلس العدل وفق الدستور والقانون .

(هـ) رعاية هيئة المظالم والحسبة العامة وفق الدستور والقانون .

(و) تصديق الأحكام القضائية ومنح العفو الشامل ورفع الإدانة والعقوبة أو تخفيفها وفق القانون .

(ز) رعاية هيئة الإنتخابات العامة وفق الدستور والقانون .

(ح) رعاية ديوان المراجع العام وفق الدستور .

(ط) الإشراف على الجهاز المركزي للرقابة على الخدمة العامة وديوان مظالم العاملين بها وفق القانون .

(ي) الإشراف على الأجهزة و المؤسسات والهيئات والنظم الإتحادية والقومية وفق الدستور والقانون .

(ك) الإشراف على قيادة ديوان الحكم الإتحادي وعلى قيادة حكومات الولايات وفق الدستور والقانون .

(ل) تمثيل الدولة في العلاقات بالدول والمنظمات العالمية وتعيين السفراء المبعوثين من السودان وإعتماد السفراء المبعوثين إليه وفق القانون .

(م) التمثيل العام لسلطان الدولة ولإرادة الشعب أمام الرأي العام وفي المناسبات العامة .

إستراتيجية العمل:

إنطلاقاً من الموجهات العامة للإستراتيجية القومية الشاملة وإستناداً على ما ورد بإختصاصات رئاسة الجمهورية ، تم إقرار الإستراتيجية العامة لرئاسة الجمهورية وفقاً للمعطيات التالية :-

(أ) إبراز وتأكيد الدور السيادي لرئاسة الجمهورية محلياً ، إقليمياً ودولياً .

(ب) ضمان المستوى اللائق لرئاسة الجمهورية مظهراً وجوهراً كرمز للسيادة الوطنية .

(ج) صيانة الوحدة الوطنية ، ورعاية جهود إحلال السلام كأولوية متقدمة في برنامج الرئاسة .

(د) إعادة ترتيب الأوضاع الإدارية والهيكلية لرئاسة الجمهورية بما يتفق والتطورات الدستورية بالبلاد .

(هـ) توثيق علاقات السودان الخارجية .

(و) متابعة الجهود المبذولة لحل المشكلات القائمة مع دول الجوار وتكثيف الإتصالات ومساعي الوساطة في إطار السياسة العامة للدولة .

(ز) قيادة نهج الإنفتاح والحوار والتعايش السلمي بين أبناء الوطن .

(ح) تبني مبادرات المجتمع وبلورتها في صيغة مشروعات للعمل السياسي .

(ط) إعتماد التشريعات الصادرة والقرارات وفقاً لسلطات رئيس الجمهورية الدستورية .

(ي) رد المظالم وإنصاف المستضعفين .

(ك) الإرتقاء بالعمل الإعلامي والصحفي برئاسة الجمهورية ودعمه بالكوادر البشرية المؤهلة ، وتأمين المستلزمات الضرورية للعمل .

(ل) تأهيل البنيات الأساسية لرئاسة الجمهورية وتطوير إمكانيات العمل :-

(١) دعم شبكة الحاسوب وبناء قاعدة للمعلومات .

(٢) دعم وسائل الحركة والإتصالات .

(٣) دعم الرئاسة بالكوادر البشرية المؤهلة .

(٤) تأهيل المباني والساحات .

(٥) الإرتقاء بمستوى الخدمات والضيافة .

(٦) تأهيل دور الضيافة .

(٧) الإرتقاء بالخدمات الإجتماعية للعاملين .

فيما يلي عرض لأهم الإنجازات التى تحققت في أهم المجالات :

١. في مجال جهود إحلال السلام بالبلاد :

ظل السلام يمثل أهم المقاصد لثورة الإنقاذ الوطني منذ إندلاعها في يونيو ١٩٨٩م ، بل كان واحداً من الأسباب الرئيسية لتفجيرها ، ولم تترك الثورة مناسبة دون أن تؤكد رغبتها الصادقة لحل قضية الحرب في الجنوب عن طريق الحوار والتفاوض مع كل الأطراف ، و قد اتخذت الثورة الحوار والشوري منهجاً للتعامل مع تلك القضية إنطلاقاً من توصيات مؤتمر الحوار القومي حول قضايا السلام .

وكررت الثورة النداءات لحركة التمرد بوقف إطلاق النار وجددت العفو عن كل من حمل السلام ونادت بالعودة للوطن والدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة لإحلال السلام ، وقدمت الثورة الكثير من المقترحات لحل القضية من خلال اللقاءات العديدة مع المتمردين وفقاً لثوابت تمثلت في أن قضية الجنوب قضية موروثة لها أبعادها التاريخية والسياسية والإقتصادية وأن الحل السلمي وإحلاله هدف إستراتيجي تسعي الثورة لتحقيقه باعتبار أن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق وذو أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية تتمتع بحق المواطنة ، وأن الأصل في القضية هو التخلف والجهل والمرض وحرمان الجنوب من كل سبل التقدم والتنمية .

ومنذ العام ١٩٨٩م بدأت الدولة ببذل جهود مقدرة عبر دبلوماسية التفاوض وأصدرت بيان ١٩٨٩م الذي أشارت فيه لوضع الجنوب وحل القضية سلمياً ودعت الحركة للإحتكام لصوت العقل والعودة لحظيرة الوطن وأعلنت العفو العام عن كل من حمل السلاح .

ولم تتوقف مساعي الثورة منذ العام ١٩٨٩م في طرق كل الأبواب وأرتياد كل الآفاق في سبيل تحقيق الإستقرار وإزاحة كابوس الحرب الذي أحال المواطنين في الجنوب إلى جحيم لا يطاق فتعددت اللقاءات في العواصم الأفريقية وعلى الصعيد الداخلي بحثاً عن لغة مشتركة مع قادة الحركة كانت مفاوضات ولقاءات نيروبي وعنتبي وأبوجا وغيرها من الإتفاقيات الإنسانية تنصب في إتجاه الرغبة في السلام وتحقيقه .

وإيماناً من الثورة بأن السلام الحقيقي هو السلام النابع من إرادة داخلية متلاحمة مع أهداف التنمية والإستقرار عملت على توطيد أركان السلام من الداخل وقننت تواجده من خلال مؤسسات السلام والتنمية والمجلس الأعلى للسلام وعبر مزيد من التقسيم الولائي للولايات الجنوبية تقصيراً للظل الإداري وتحقيقاً للمشاركة الشعبية لبناء الوطن

الذي خربته الحرب .

لقد عبرت الإرادة الشعبية عبر أغلبيتها الصامتة في ملتقى جوبا لقوى السلام من الداخل عن إرادتها ورغبتها في السلام والتنمية والفيدرالية التى جاءت متسقة ومنسجمة مع أطروحات الثورة وجديتها في تحقيق السلام العادل الشامل لينعم الوطن بالإستقرار والتقدم والنماء .

إن السلام الذي سعت إليه الثورة كان مهره أرواح الشهداء في القوات المسلحة والدفاع الشعبي وبقية أبناء الوطن الذين صبروا وصابروا ورابطوا من أجل وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية .

وفي مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا في يوليو ١٩٨٩م أكد قائد الثورة موقف السودان الساعي لتحقيق السلام ، كما أكد عبر خطابه أمام القمة وعبر لقاءاته المكثفة برؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، أن الثورة تأخذ بخيار الحل السلمي الذي يعالج القضايا الجوهرية التى تمثل محور الخلاف وذلك عن طريق التفاوض ، وكان من نتائج هذا المسعى أن تم اللقاء الأول المباشر بين الحكومة وحركة التمرد وذلك بأديس أبابا في الفترة من ١٩ – ٢٠ أغسطس ١٩٨٩م .

لقاء أديس أبابا :

عقد ذلك اللقاء الذي كان بمثابة إختبار لحسن النوايا والثورة مازالت في أسابيعها الأولى وترأس وفد الحكومة العقيد محمد الأمين الخليفة عضو مجلس قيادة الثورة بينما قاد وفد التمرد الدكتور لام أكول ، وكان من نتائج هذا اللقاء إستمرار تدفق الإغاثة إلى المتضررين في إطار عملية شريان الحياة (١) وإلى فتح قنوات إتصال مباشر بين الجانبين لمواصلة الحوار والتفاوض وعرضت الحكومة على الحركة وقف إطلاق النار لخلق مناخ ملائم لمواصلة التفاوض إلا أن الحركة رفضت وأعلنت أن الحديث عن وقف إطلاق النار بدون الإتفاق على برامج محدد للسلام غير مقبول .

مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام :

عقب لقاء أديس أبابا جاء مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام بالسودان الذي عقد بقاعة الصداقة بالخرطوم في الفترة من ٩ سبتمبر – ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م شارك فيه ممثلون لقطاعات الشعب وفئاته المختلفة وكل ألوان الطيف السياسي والفكري والثقافي والديني والإجتماعي .

وقد خرج المؤتمر بتوصيات محددة تبنتها الثورة وأقرتها برنامجاً للسلام وتركزت هذه التوصيات على وضع تصور لحل القضايا المهمة مثل المشاركة في السلطة وإقتسام الدخل

القومي والتعبير عن التنوع الثقافي والهوية وعلاقة الدين بالدولة .
وحدد المؤتمر توزيع السلطات والاختصاصات بين الأجهزة الإتحادية والولائية بتفصيلات شاملة وأوصى بأن تراعي الدولة في تقسيم الدخل القومي بين الولايات الإعتبارات التالية:
إختيار المشاريع التنموية الكبيرة ، منح الأفضلية للمناطق الأقل نمواً بحسب درجة تخلفها ثم الجدوى الإقتصادية للمشروع وكفاءة التوظيف ، وأثر المشروع في تحقيق الإكتفاء الذاتي لحاجات البلاد الأساسية وتناسب التنمية مع الكثافة السكانية على أن يكون الأساس في التنمية بناء الأقاليم هو الجهد الذي يبذله أبناؤها وفق ما يتيح لهم النظام الفيدرالي ، وتنشأ المشاريع التنموية الكبري في شتي المجالات على نسبة محددة من عائد المشروع للولاية المقر ، أما مشروعات التعدين الكبرى كالبترول وغيرها فتعتبر ثروة قومية تستفيد منها كل البلاد وعلى الدولة الفيدرالية توجيه جزء مهم من عائد تلك المشروعات لتنمية الولايات الأقل نمواً .
وحول التعبير عن التنوع الثقافي رأي المؤتمر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان ، وهو ما إنعقد عليه الإجتماع منذ قيام الجمعية التشريعية العام ١٩٤٨م وتضمنته الدساتير المتعاقبة أما لغات السودان وثقافاته ووقائعه التاريخية فأسرة متضامنة متساوية .
أما بالنسبة للدين والدولة فقد أكد المؤتمر أن السودانيين أمة واحدة تجمع بينهم المواطنة ويشكل الإيمان بالأديان عنصراً أساسياً في تكوينهم وثقافتهم ، وعلى ذلك تكفل الدولة حرية العقيدة والعبادة وحرية الدعوة والتبشير الديني للجميع ، وأكد المؤتمر أن الإسلام عبادة ومعاملة ومن حق المسلمين إتباع تشريعات دينهم في مجالات الحياة المختلفة دون غمط حقوق الآخرين والإضرار بهم والشريعة الإسلامية والعرف هما المصدران الرئيسيان للتشريع في السودان ، أما القوانين المدنية والجنائية فتكون قومية المنشأ والتطبيق على أن تراعي أعراف المجموعات الإقليمية والولايات والحق في إصدار تشريعات في حدود إختصاصاتها ويجوز للولاية إستثناء نفسها من المواد التشريعية ذات الصبغة الدينية ، أما قوانين الأحوال الشخصية فتخضع للدين أو العرف الذي يتبعه الزوجان .
وقد أصدر مجلس قيادة الثورة آنذاك في إجتماع مشترك مع مجلس الوزراء في الأول من نوفمبر ١٩٨٩م قراراً أجاز بموجبه توصيات المؤتمر وأعتبرها مؤشرات لسياسة الدولة وأعتبر النظام الفيدرالي الخيار الأمثل للحكم في السودان ، وكذلك أصبحت مقررات هذا المؤتمر هي الأرضية الثابتة للوفود الحكومية في مفاوضاتها مع الأطراف الأخرى .

لقاء نيروبي الأول :

في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي أعدت فيه الحكومة برنامجها للمفاوضات مع الحركة الشعبية ، إنعقدت بالعاصمة الكينية في الفترة من ٢٨ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر من عام ١٩٨٩م محادثات بين وفد الحكومة برئاسة السيد محمد الأمين خليفة ووفد يمثل الحركة قادة د. لام أكول ، وجرت تلك المحادثات تحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وفي هذه الجولة طرحت الحكومة لأول مرة برنامجها للحركة ، وقد إعترفت حركة التمرد بأن مقررات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام تشكل مجموعة من المقترحات البناءة التى تصلح كأساس لحل قضايا السودان ، وضمن هذا الإعتراف في البيان الختامي للمفاوضات ، كما أكد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أن الحركة الشعبية ليس لها أي إعتراضات على برنامج الحكومة .

كما تناولت المحادثات عددا من الموضوعات تم الإتفاق في ختامها على الآتي :-

(١) عقد مؤتمر دستوري ليضع دستوراً جديداً للسودان على أن يضم المؤتمر مختلف قطاعات الشعب السوداني ويشمل كذلك النقابات والمثقفين ومن يعتنقون فلسفات سياسية مختلفة .

(٢) عرض الدستور الذي يضعه المؤتمرون على الشعب للموافقة عليه وفق قرارات المؤتمر الدستوري .

(٣) إعترف وفد الحركة كما أسلفنا بأن مقررات مؤتمر الحوار الوطني تمثل أساساً بناء لحل مشكلة الجنوب .

المجلس الوطني الإنتقالي ورئيس وفد الحكومة لمفاوضات السلام وضم الوفد :-

- العقيد شرطة/ جورج كنقور أروب والي بحر الغزال
- السيد/ د. حسين أبو صالح وزير التنمية والرعاية الإجتماعية .
- السيد/ عثمان عبد القادر عبد اللطيف وزير التشييد والأشغال العامة .
- السيد/ د. على الحاج رئيس الهيئة العامة للإستثمار والناطق الرسمي باسم الوفد .
- السيد/ د. عبد الله إدريس وزير العدل والنائب العام .
- السيد/ أنجلو بيدا عضو المجلس الوطني ووزير الشئون السياسية بالولاية الأستوائية.
- العميد/ كمال على مختار من القوات المسلحة .
- السيد/ بيتر شارلمان محافظ محافظة السوباط بولاية أعالي النيل .

أما وفد الحركة (مجموعة قرنق) برئاسة وليم نون وعضوية عشرة آخرين بينما كان وفد مجموعة الناصر برئاسة د. لام أكول وعضوية أربعة آخرين .

وبعد نقاش جاد ومستفيض حول قضايا الوحدة الوطنية والهوية وإقتسام السلطة والثروة والتعبير عن التعددية الثقافية والعرقية والدينية خرج المتفاوضون بالآتي :-

(١) إن السودان بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات والديانات وأتفق المجتمعون على ضرورة إيجاد صيغة دستورية وسياسية تواكب هذا التنوع مثلما هو الحال في نيجيريا .

(٢) إن التفاوض السلمي هو السبيل الوحيد لحل مشاكل السودان ، وأتفق على مواصلة التفاوض تحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابا نجيدا حتى عند تخليه عن رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية .

(٣) العمل لإيجاد صيغ لترتيبات إنتقالية تمكن جميع الأطراف من إستعادة بناء الثقة وإقتسام السلطة والثروة وتحقيق التنمية المتوازنة .

(٤) إنشاء لجنة قومية لتوزيع الثروة والدخل القومي على أسس متساوية في إطار الإجراءات الإنتقالية .

(٥) مواصلة المفاوضات في موعد لاحق تحدده الحكومة النيجيرية وذلك لمناقشة الإجراءات الإنتقالية .

تجدر الإشارة إلى أن فصائل الحركة توحدت أثناء المفاوضات تحت قيادة وليم نون الرجل الثاني في جناح توريت .

ومن جانبه أعلن قرنق رفضه لما تم التوصل إليه في أبوجا الأولى وذلك في مؤتمر صحفي عقده في كمبالا بحجة أن وليم نون قد تجاوز التفويض الممنوح له مما أدى إلى إنشقاق أخر بقيادة وليم نون لتصبح الحركة منقسمة إلى ثلاثة فصائل .

تمهيداً للجولة الثانية للمباحثات في أبوجا قدم جون قرنق ورقة للحكومة النيجيرية أصر فيها على تبني نظام الكونفدرالية وذلك بقيام دولتين منفصلتين في السودان لكل منهما دستورها ومؤسساتها وقواتها المسلحة وعلاقاتها الخارجية ، وذلك في خروج واضح عن مقررات أبوجا (١) التى نادت بإيجاد صيغة دستورية في إطار السودان الموحد .

إزاء هذا الموقف من جناح توريت تعثرت جهود نيجيريا لعقد جولة جديدة لمفاوضات أبوجا لبعض الوقت ، كما تعثرت أيضا مبادرات عديدة تقدم بها الرئيسان دانيال أراب موي رئيس كينيا ويوري موسفيني رئيس يوغندا ، ولم يحدث إنفراج إلا بعد لقاء الدكتور على الحاج محمد الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة لمفاوضات السلام مع العقيد جون قرنق قائد جناح توريت في عنتبي بيوغندا في ٢٣ فبراير ١٩٩٣م.

مبادرة فرانكفورت :

قدمت الحكومة مبادرات للإلتقاء بقادة مجموعة الناصر لإستجلاء المواقف في سبيل البحث عن السلام أثمرت عنها عدة لقاءات في لندن ونيروبي وتوجت أخيراً ببيان فرانكفورت الذي صدر في ٢٥ يناير ١٩٩٢م الذي وافقت فيه مجموعة الناصر على قبول النظام الفيدرالي كأساس لحل مشكلة الجنوب .

مفاوضات عنتبي :

تمت هذه المفاوضات مع الحركة فصيل قرنق (فصيل توريت) خلال يومي ٢٣ – ٢٤ فبراير ١٩٩٣م بمدينة عنتبي اليوغندية بدعوة من الحكومة اليوغندية حيث قاد الدكتور على الحاج محمد وفد الحكومة بينما ترأس وفد فصيل توريت العقيد جون قرنق وجرت هذه المفاوضات تحت الإشراف المباشر للرئيس اليوغندي يوري موسفيني بقصر الرئاسة اليوغندية .

وفي لقاء عنتبي أكد جون قرنق بحضور الرئيس اليوغندي إلتزامه التام بما جاء في إتفاق أبوجا الأولى بل أعلن إلتزامه بأي إتفاق يتم التوصل إليه مع ممثليه في مفاوضات أبوجا الثانية ، كما أكد إلتزامه ببحث قضايا السودان في إطار السودان الموحد ، وأنه سيحضر إلى أبوجا الثانية بدون شروط مسبقة ، ووافق كذلك على عقد مباحثات أولية مع الحكومة قبل الجلسات الرسمية ، وأقترح أن تكون المباحثات الأولية في أبوجا أيضاً وبذلك مهد الطريق لعقد ابوجا (٢) .

أبوجا الثانية :

إلتقى وفد الحكومة مع وفد التيار الرئيسي لحركة التمرد في مباحثات تمهيدية بأبوجا في الفترة من ٢٦ – ٣٠ أبريل ١٩٩٣م تلتها المباحثات الرسمية في الفترة من ١ – ١٧ مايو ١٩٩٣م وهي ما عرفت بمفاوضات أبوجا (٢) .

تم الاتفاق في أبوجا (٢) على توزيع بعض السلطات بين المركز والولايات وتكوين لجنة لتوزيع الدخل القومي في الفترة الإنتقالية وتكوين لجنة لإعادة التوطين وإعادة التأهيل . أما المسائل التى أختلف عليها فشملت دستور السلطة الإتحادية – النظام القضائي – توزيع بعض السلطات بين المركز والولايات – طول الفترة الإنتقالية – وضع الجنوب في الفترة الإنتقالية – الترتيبات الأمنية والعسكرية خلال الفترة الإنتقالية بطبيعة الإستفتاء وموعد إجرائه .

بذلت نيجيريا جهوداً مقدرة وكبيرة لتقريب وجهات النظر في المسائل المختلف عليها وعندما أوشكت هذه الجهود أن تكلل بالنجاح وشرع الوسطاء النيجيريون في وضع مسودة

البيان الختامي وصل العقيد جون قرنق إلى أبوجا وأصر على إدخال بند جديد ينص على أيلولة السلطات المتبقية بعد توزيع سلطات المركز على الولايات إلى الولايات ورفض وفد الحكومة هذا الطرح وإعتبره مزايدة نظراً لأن الموضوع مقحم لم تتم مناقشته من قبل، فضلاً على أن الطرح مخالف لطبيعة النظم الإتحادية التى تقضي بأيلولة صلاحية السلطات المتبقية للمركز وليس للولايات ، وأعتبر وفد الحكومة أن هذا الموقف ما هو إلا ذريعة لإفشال المفاوضات .

إنقضت مباحثات ابوجا (٢) دون الوصول إلى بيان مشترك على أن فريق الوساطة النيجيرية أصدر بياناً صحفياً أجمل فيه سير المحادثات وعدد نقاط الإتفاق والخلاف وإقترح عودة الوفدين إلى رئاستيهما للحصول على توجيهات جديدة بشأن المسائل المعلقة، كما أبدت نيجيريا إستعدادها لمواصلة جهودها في التوصل للوصول لحل عادل ومرضٍ للنزاع في جنوب السودان .

مفاوضات نيروبي الثانية :

جاءت هذه المفاوضات بالعاصمة الكينية في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٩٣م بين وفد الحكومة برئاسة السيد/ علي عثمان محمد طه عضو المجلس الوطني الإنتقالي ووفد الحركة الفصيل الموحد برئاسة كاربينو كوانين ، وذلك في أعقاب الإجتماع الأول الذي عقد برعاية من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ووفد الحركة (الفصيل الموحد) برئاسة كاربينو كوانين .

ناقش الوفدان ورقة مقدمة من الفصيل الموحد حول الخطوات الإجرائية وصدر بيان مشترك من الإجتماع جاء فيه أن المباحثات هدفت لبحث سبل تحقيق السلام وحل مشكلة الصراع الحالي في السودان ووصف البيان المحادثات بأنها كانت صريحة وجادة وجدد الجانبان تأكيد إلتزامهما بالمبادئ التى وضعت في مؤتمر السلام بأبوجا في مايو- يونيو ١٩٩٢م بإعتبارها الأساس للوصول إلى سلام في البلاد .

وقد بحث الوفدان ورقة تفصيلية عن الخطوات الإجرائية قدمها الفصيل الموحد واتفق الجانبان على عقد إجتماع آخر في مايو من ذات العام .

مفاوضات نيروبي الثالثة :

تزامنت مفاوضات أبوجا (٣) مع المباحثات التى أجراها وفد آخر للحكومة مع الفصيل المتحد للحركة في نيروبي في الفترة من ١٠ – ٢٥ مايو ١٩٩٣م وأعلن عن قيام الفصيل المتحد في مارس ١٩٩٣م وذلك إثر إتحاد جناح الناصر ومجموعة وليم نون ومجموعة كاربينو وجميعهم من المنشقين من مجموعة توريت .

بدأت مفاوضات نيروبي من حيث إنتهت مفاوضات أبوجا (١) وركزت على موضوع الإجراءات السياسية الإنتقالية التى من شأنها الإفضاء إلي حل سلمي وإستقرار دائم تناولت الإجراءات السياسية الإنتقالية موضوعات إقتسام السلطة والثروة والإجراءات الأمنية ودور الدين والتنمية وإعادة التعمير وموضوع الإستفتاء في نهاية الفترة الإنتقالية.

اتفق الطرفان على أن الإجراءات الإنتقالية ستكون في إطار السودان الموحد تحت نظام إتحادي وعلى إقتسام السلطة ومشاركة الجنوب في المؤسسات الدستورية والسياسية على المستوي القومي وإقتسام الثروة وضمانات حقوق الإنسان الأساسية والإستفتاء في الجنوب .

ولم يتفقا على موضوع الإجراءات الأمنية في الجنوب خلال الفترة الإنتقالية ، كما لم يتم حسم موضوع ما إذ كان الجنوب سيظل كياناً واحداً أم يقسم إلى كيانات أصغر .

فيما يتعلق بموضوع الشريعة الإسلامية اتفق الطرفان على صيغة تكون فيها القوانين ذات الطبيعة العامة والقائمة على المبادئ الأساسية مطبقة على المستوى القومي شريطة أن يكون للولايات الحق في سن التشريعات المكملة للتشريعات الفيدرالية في الموضوعات الخاصة بها .

وتمارس الولاية هذه السلطة التى تمارسها في الموضوعات المصنفة تحت سلطاتها أصلاً ويشمل ذلك تقرير القوانين العرفية .

هذا وقد رأس الجانب الحكومي في هذه المفاوضات السيد أحمد إبراهيم الطاهر رئيس لجنة الحسبة الإدارية بالمجلس الوطني ورأس وفد الحركة د. لام أكول .

مبادرة الإيقاد :

مثلما رحبت الثورة بكل جهد مخلص لتحقيق السلام في جنوب الوطن بدأت بمبادرة الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجيدا وجهود الرئيس اليوغندي يوري موسفيني ومن قبل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر جاء ترحيبها بالمبادرة التى طرحتها قمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (إيقاد) التى عقدت في الفترة من ٦ – ٨ سبتمبر ١٩٩٣م بأديس أبابا والتى أبدى رؤساء كل من كينيا ويوغندا وإثيوبيا وأريتريا إهتمامهم بتحقيق الإستقرار في السودان ، وأعربوا عن عزمهم للمساهمة في تحريك جهود السلام خاصة بين الحكومة وجناح د. جون قرنق التى توقفت بعد التطورات السياسية الأخيرة في نيجيريا وتنازل الرئيس بابنجيدا عن السلطة في نهاية أغسطس ١٩٩٣م .

وقد تكونت لجنة رباعية برئاسة الرئيس دانيال أراب موي لهذا الغرض وقد أعرب

السودان من خلال تصريحات رأس الدولة في المؤتمر الذي عقده بأديس أبابا عقب إنتهاء القمة عن ترحيبه وتقديره للمبادرة الرباعية وعبر عن الأمل في أن تأتي مكملة لجهود نيجيريا .

عقدت اللجنة عدة لقاءات بالعاصمة الكينية في السابع عشر من مارس ١٩٩٤م شارك فيها رئيس الجمهورية الفريق عمر حسن أحمد البشير وقادة فصيلي الحركة الشعبية.

وفي أعقاب لقاءات منفردة للفريق البشير مع الرئيس الكيني من جانب ولقاءات مماثلة بين قادة فصيلي الحركة والرئيس موي من جانب آخر ومراوغات ومناورات من قادة التمرد صدر بيان من لجنة الإيقاد حول تلك الإتصالات تضمنت النقاط المحورية التالية:-

(١) مع الأخذ في الإعتبار كل مساعي السلام السابقة ترى اللجنة أنه تم الإتفاق على خلق مناخ ملائم للمحادثات وعلى أطراف النزاع أن تتحلى بضبط النفس ، وأن تمتنع عن أي تصرف قد يؤدي إلي تصعيد العداء ويعيق مبادرة الإيقاد للسلام .

(٢) على أطراف النزاع أن ترسل وفوداً ذات مستوى عالٍ للإشتراك في المفاوضات على أن تكون مفوضة تفويضاً كاملاً للبت في الأمور .

(٣) أن تسمح أطراف النزاع لوكالات الإغاثة بالوصول إلى المناطق المتأثرة بالحرب لإيصال الإغاثة للمحتاجين إليها .

(٤) أن تصادق أطراف النزاع على الطلب المرفوع من قبل لجنة الإيقاد إلى المجتمع العالمي لمساندة مبادرة اللجنة بشأن حل هذه المشكلة .

(٥) أن توافق أطراف النزاع على التفويض الممنوح للجنة وزراء خارجية دول الإيقاد لوضع إطار وبرنامج عمل لإجراء مباحثات السلام إعتباراً من تاريخ هذا البيان .

وقد تم تكوين اللجنة المشار إليها في البند (٥) وعقدت إجتماعاً بين أطراف النزاع في ذات الشهر وكان وفد الحكومة برئاسة الدكتور على الحاج محمد ولقد وافق الإجتماع على فصل موضوع الإغاثة عن بقية المواضيع وتم تشكيل لجنة مختصة لذلك وحددت تاريخ السادس عشر من مايو ١٩٩٤م موعداً للإجتماع الثاني للجنة بنيروبي .

إجتماع نيروبي الرابع :

مواصلة لمفاوضات نيروبي الأولى وما تلاها من لقاءات عقدت جولة جديدة من المفاوضات بالعاصمة الكينية في الثامن عشر من مايو ١٩٩٤م لمدة يومين بعد أن تأخرت لمدة ثلاثة أيام عن موعدها المتفق عليه في السادس عشر من مايو ١٩٩٤م بسبب تأخر وفد الحركة (فصيل قرنق) حيث رأس وفد الحكومة السيد محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني

الإنتقالي ، ورأس وفد فصيل الحركة (مجموعة توريت) سلفا كير وقائد وفد الفصيل الموحد ريتشارد مولا .
وتناولت المفاوضات القضايا الأساسية وخرجت بمشروع لإعلان المبادئ غير ملزم للأطراف كافة وأن تأخر وصول وفدي الحركة ثلاثة أيام عن الموعد المحدد للمفاوضات أدى إلى عدم التمكن من بحث القضايا الأساسية بإستفاضة حيث قدمت الحكومة ورقة حول قضايا الدين والدولة والتنوع الثقافي وحقوق المواطنة في السودان .
وطرحت الحركة في الجولة الثانية لمفاوضات نيروبي لأول مرة حق تقرير المصير وهو الأمر الذي رفضه وفد الحكومة واعتبره مناورة جديدة تهدف لعرقلة جهود السلام .
وأكد وفد الحكومة أن السودان أكد جديته من أجل تحقيق السلام الشامل والإلتزام بالموعد المحدد لجولة المفاوضات المقرر لها في الثامن عشر من يوليو ١٩٩٤م .

مبادرات الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر :

ونظراً لجدية الثورة في فتح أية فرصة للسلام العادل أعلن رئيس الجمهورية في ٢٧ مارس ١٩٩٥م وقفاً لإطلاق النار لمدة شهرين إستجابة لمبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي أعرب عن أمله في أن يسهم القرار في دفع جهود السلام والتنمية في السودان.
وفي ١٨ مايو ١٩٩٥م وفي إطار جدية الثورة في إرساء السلام من الداخل والإهتمام بالإنسان وصحته ليكون دفعاً لعملية التنمية والإستقرار وقع السودان مع مركز كارتر الدولي مذكرة تفاهم بالفندق الكبير بهدف إستئصال الدودة الغينية (الفرنديد) وفتح مراكز للمكتب بالخرطوم لمدة عامين إلى جانب تشكيل لجان فنية لمناطق الجنوب بهدف وضع خطة عمل لمكافحة عمى الأنهار .
كما أعلن السودان موافقته في ٢٥ مايو ١٩٩٥م على تمديد فترة وقف إطلاق النار لشهرين آخرين إستجابة لطلب الرئيس الكيني دانيال أراب موي رئيس لجنة الإيقاد وإستمراراً لمبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر وإيماناً من السودان وإلتزامه بتنشيط مبادرة الإيقاد .
ومن جانبه أشاد الرئيس الأمريكي الأسبق بإعلان السودان مد فترة وقف إطلاق النار لفترة أخري والتى بدأت في مارس ١٩٩٥م وقال إن الإعلان سيقدم دعما ملموسا لبرامج المعونة الإنسانية الرامية لمكافحة عمى الأنهار ودودة الفرنديد .
ودعا الحركة في جنوب السودان إلى الإستجابة لعرض مد وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة .

إتفاقيات الإغاثة :

تأكيداً لجدية الحكومة ومسئولياتها تجاه المواطنين وإحلال السلام فقد إلتزم بنقل الإغاثة للمتضررين من أبنائها في مناطق العمليات والمناطق غير المحررة وذلك في إطار عمليات شريان الحياة ١ - ٢ - ٣ التى تتم بالإتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة السودان وحركة التمرد .

ومما يثبت جديتها سماحها لكثير من المنظمات بالإستمرار في عملية شريان الحياة مع علمها بالتجاوزات الخطيرة التى يحدثونها بالجنوب ورغم عدم إلتزام الحركة بفتح ممرات الإغاثة لتموين المدن وإستخدام الإغاثة كسلاح وإيماناً منها بتوصيل الكساء والغذاء لأبنائها قامت الحكومة بتكوين لجنة عليا لإغاثة المتضررين بمنطقة السوباط فكان إنطلاق البوارج محملة بالإغاثة من كوستي لتلك المناطق خير دليل .

وقد وقعت الحكومة على مجموعة من الإتفاقيات داخل السودان وخارجه في إطار توصيل الإغاثة للجنوب نذكر منها التوقيع الذي تم بنيروبي في ديسمبر ١٩٩٢م بين حكومة السودان وفصائل الحركة الثلاثة والأمم المتحدة الذي يقضي بفتح طرق برية ومائية وجوية لتوصيل المعونات الغذائية ومن ثم كانت مجموعة الإتفاقيات الموقعة بين الحكومة من جانب والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من جانب آخر التى كانت بالخرطوم في يناير ١٩٩٣م والتى إشتملت على الجوانب الإجرائية والسياسات والضوابط المتفق عليها لعمل المنظمات غير الحكومية .

وفي السابع عشر من مايو ١٩٩٤م تم التوقيع على إتفاق لفتح الممرات لنقل الإغاثة لمختلف المناطق المتأثرة بالحرب والجفاف بالجنوب بين الحكومة وفصيلي الحركة و التي أتفق عليها في الجولة الأولى لمفاوضات نيروبي وذلك بفصل مناقشة القضايا السياسية عن القضايا الإنسانية المتمثلة في الإغاثة والغذاء وذلك تحت إشراف لجنة الإيقاد .

ووقع على الإتفاق من جانب الحكومة إبراهيم أبو عوف وزير الدولة بالتخطيط الإجتماعي وعن مجموعة توريت دينق ألور وعن المجموعة الموحدة سايمون موري وشهد على التوقيع زكريا أولي يونكا رئيس اللجنة المصغرة للإغاثة والمساعدات الإنسانية ووزراء خارجية دول الإيقاد وتلاكسلار ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية في السودان وسفراء دول إثيوبيا وأريتريا بنيروبي وسفير كينيا بالسودان .

ونص الإتفاق على نقل الإغاثة بالممرات الجوية والبرية والنهرية والسكة الحديد وفقاً لمسارات محددة على أن تضمن كل الأطراف سلامة العاملين في نقل الإغاثة ووسائل نقلها ويتم ذلك وفق الشروط التى يتفق عليها فيما يتعلق بكل ممر على حدة .

وبجانب الإغاثة تم الإتفاق على مبادئ وجداول زمنية لفتح ممرات جوية منفصلة لتطعيم الأطفال دون الخامسة حسبما ورد في إتفاقية الإيقاد في مارس ١٩٩٤م .

وقد نص الإتفاق أيضا على أن تكون لجنة الإيقاد للوساطة وعملية شريان الحياة مسؤولة عن متابعة تنفيذ الإتفاق .

ومن خلال تلك المفاوضات أكد وفد الحكومة أن الحكومة السودانية إتخذت كل سبل لإنجاح عملية شريان الحياة وتحسينها بإعتبارها تجربة سودانية فريدة وأصبحت ملكا للسودان وأهداها للعالم إذ أصبحت تطبق في الكثير من النزاعات في العالم وأكدت الحكومة إلتزامها كاملاً لضمان تنفيذ هذه الإتفاقية .

إتفاقية الخرطوم للسلام أبريل ١٩٩٧م :

(أ) تم توقيعها بالقصر الجمهوري في ٢١ أبريل ١٩٩٧م بين حكومة السودان ممثلة في شخص النائب الأول لرئيس الجمهورية الشهيد المشير الزبير محمد صالح ، وبين عدد من الفصائل المقاتلة في جنوب السودان التى وقعت على الميثاق السياسي في ١٠ أبريل ١٩٩٦م .

- حركة إستقلال جنوب السودان (د. رياك مشار تني)
- الحركة الشعبية لتحرير السودان (القائد كاربينو كوانجيق)
- مجموعة جنوب السودان المستقلة (القائد كواج مكوي)
- قوة دفاع الإستوائية (د. تيوفلوس أوشانق)
- إتحاد الأحزاب الأفريقية المستقلة (السيد صمويل أرو بول)
- مجموعة أبناء بور (أروك طون اروك)

(ب) مثلت الإتفاقية خطوة جادة نحو وضع حل جذري لمشكلة جنوب السودان وتحقيق سلام شامل ودائم .

(ج) تعد الإتفاقية نتاج لكل المفاوضات السابقة التى تمت مع فصائل الحركة – وما تم الإتفاق عليه في أبوجا الأولى والثانية ، وما تم الإتفاق عليه خلال العديد من المفاوضات المباشرة مع الفصائل المختلفة .

(د) بنود الإتفاقية تناولت قضايا عامة :-

(١) قسمة السلطة بين الحكومة الاتحادية والولايات .

(٢) قسمة الثروة .

(٣) الضمانات الدستورية والحقوق الأساسية للمواطنين .

(٤) دور السلطة القضائية في حراسة الدستور .

(٥) وضع معادلة متوازنة بالنسبة لعلاقة الدين بالدولة ترعى متطلبات المسلمين في تحكيم الشريعة وحرية العبادات بالنسبة لغير المسلمين .

(هـ) كما تناولت الإتفاقية قضايا خاصة بالجنوب خلال الفترة الإنتقالية التى من المؤمل أن تمثل الأساس لحسم قضية الوحدة الوطنية في السودان .

(١) الترتيبات خلال الفترة الإنتقالية من حيث تكوين مجلس التنسيق للولايات الجنوبية .

(٢) إجراء الإستفتاء نهاية الفترة الإنتقالية .

(٣) وضعية قوات الفصائل الموقعة على الإتفاقية خلال الفترة الإنتقالية .

(٤) إجراءات العفو العام .

(و) هيأت الإتفاقية مناخاً جديداً للسودان ومنطلقاً لتحسين العلاقات مع دول الجوار والقارة الأفريقية بصفة خاصة ودول العام بصفة عامة ، وهي بذلك تعد مدخلاً لبناء الثقة وتحقيق الوحدة الوطنية وبداية مرحلة إعداد الدستور الدائم للبلاد .

(ز) تمت الإتفاقية بدون وساطة خارجية ووقعت داخل السودان وهي بذلك تمثل أنموذجاً للقارة الأفريقية للإقتداء بها في حل المشكلات الداخلية دون تدخلات أجنبية .

إتفاقية فشودة للسلام ٢١ سبتمبر ١٩٩٧م :

(أ) تم توقيع الإتفاقية بمدينة فشودة في ٢١ سبتمبر ١٩٩٧م بين وفد الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (الفصيل المتحد) بزعامة د. لام أكول .

(ب) وقع عن حكومة السودان الأستاذ موسى الملك كور وزير الثروة الحيوانية ، وعن الفصيل المتحد جيمس قاتويل قلوك .

(ج) تمت المفاوضات تحت رعاية رث الشلك كونقو داك فديت .

(د) اتفق الطرفان على :-

(١) ضمان الوضع القانوني في المشاكل السياسية والدستورية للحركة الشعبية لتحرير السودان (الفصيل المتحد) خلال الفترة الإنتقالية .

(٢) لكل طرف الحق في الدعوة لأفكاره في الإستفتاء خلال الفترة الإنتقالية.

(٣) لا يجوز تعديل المرسوم الدستوري الرابع عشر إلا بموافقة ثلث أعضاء مجلس التنسيق وتأييده في جلسة مشتركة بين المجلس الإستشاري والمجالس التشريعية للولايات الجنوبية .

(٤) يخلو منصب رئيس مجلس التنسيق في الحالات الآتية :-

(أ) بنهاية الفترة .

(ب) الوفاة .

(ج) العجز وعدم المقدرة .

(د) الإستقالة .

(هـ) الإقتراح بالعزل من قبل المجلس الإستشاري وبموافقة ثلثي أرباع أعضاء المجلس الإستشاري .

إتفاقية السلام الشامل ٩ يناير ٢٠٠٥م :

إنتظمت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات متواصلة منذ مايو ٢٠٠٢م وحتى ديسمبر ٢٠٠٤م في كل من ضاحية كارن ، ومشاكوس ونيروبي وناكورو ونيفاشا بكينيا تحت رعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (أيقاد) وحكومة جمهورية كينيا ، لإيجاد تسوية للنزاع في جنوب السودان وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي ، على أساس إقامة نظام حكم فيدرالي في تلك المناطق ويعترف من ناحية أخرى بحق شعب الجنوب في تقرير المصير ، وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الإنتقالية وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد وإحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان .

هذا وقد تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل وتوقيعها في التاسع من يناير ٢٠٠٥م بنيروبي وقد إشتملت على (٦) بروتكولات أساسية :

- بروتوكول مشاكوس .
- بروتوكول الترتيبات الأمنية .
- بروتوكول تقاسم الثروة .
- بروتوكول تقاسم السلطة .
- بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق .
- بروتوكول حسم النزاع بمنطقة أبيي .

هذا وقد رأس الأستاذ على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية الوفد الحكومي ، بينما ترأس الدكتور جون قرنق وفد الحركة الشعبية .

لرئاسة الجمهورية العديد من الأنشطة والمهام تقوم بها جهات تتبع لها نتناولها في عدة مجالات تمثيلاً لا حصراً وهي:

٢. في مجال رد المظالم :

(أ) هيئة المظالم والحسبة العامة :-

(١) هذه الهيئة هي إحدى الوحدات التابعة لرئاسة الجمهورية التى تم إنشاؤها لإعانة رئاسة الجمهورية في رد المظالم لفئات المجتمع المختلفة ، وقد بلغت جملتها في الفترة منذ إنشائها وحتى الآن (١٦٤٨٥) فصلت في مجملها ما عدا المظالم التى تتطلب مخاطبة بعض الوحدات وهذه لا تتعدى (٥٠٠) مظلمة .

(٢) تقديم إستشارات في مجال المظالم للمواطنين والأجهزة الحكومية المختلفة في إطار سياسة الباب المفتوح وقدمت حوالى (٢٩٠٠٠) مظلمة شفاهة .

(٣) تفتيش الوحدات الحكومية ورفع تقارير مفصلة للوزراء المختصين عن السلبيات المصاحبة للأداء وإجراء المعالجات اللازمة ، وتم تفتيش ٦٠ وحدة .

(٤) شاركت الهيئة في المؤتمرات العالمية والأفريقية والعربية وحققت مكاسب كبيرة ونجاحات كثيرة وبلغت جملة المشاركة في المؤتمرات وورش العمل (١٨) مشاركة .

(ب) ديوان العدالة الاتحادي للعاملين :-

(١) أنشئ هذا الديوان في يناير ١٩٩٦م ويخضع لإشراف السيد رئيس الجمهورية .

(٢) الهدف من قيامه هو وجود جهاز مستقل للنظر في التظلمات التى ترفع من العاملين في الخدمة العامة ضد أي إجراء إداري يتعلق بتطبيق قوانين ولوائح الخدمة العامة والمساعدة في تحسين أداء الخدمة العامة وإشاعة الإستقرار والطمانينة في نفوس العاملين تحقيقاً لخدمة عامة مستقرة ومنضبطة ومنتجة تبسط العدل بين العاملين .

(٣) إبداء الرأي والمشورة لرئيس الجمهورية والوحدات في المسائل ذات الصلة متى طلب منه ذلك .

(٤) إستقبل الديوان منذ قيامة في يناير ١٩٩٦م وحتى ديسمبر ٢٠٠٤م عدد (٧٦٥٠) حالة تم الفصل فيها بنسبة ١٠٠ ٪ وشملت الآتي :

- ٢٣٤٥ حالة : نزاعات قبل قيام الديوان .
- ١٣٢٤ حالة : فترة ديوان قطاع العاملين في الخدمة العامة يناير ١٩٩٦م ديسمبر ١٩٩٨م .

- ٣٩٨١ حالة : فترة ديوان العدالة الاتحادي للعاملين بالخدمة العامة يناير ١٩٩٩م – ديسمبر ٢٠٠٤م .

٣. في مجال التأصيل

مستشارية التأصيل :-

(١) الوضع قبل الإنقاذ ١٩٨٩م كادت فيه الحكومة والجمعية التأسيسية أن تلغي القوانين الإسلامية التى سُنت العام ١٩٨٣م وظلت كثير من القوانين ومناهج الحياة العامة في حال من الخلط بين ما هو علماني موروث وما هو إسلامي مستجد إما ناقص وإما معرض للإلغاء ولم تكن هنالك مؤسسة تنسيقية في الدولة ترعى أية أنشطة تأصيلية أو تدفع أية حركة تأصيل في الدولة والمجتمع .

(٢) بدأت حركة التأصيل العامة بعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩م بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية .

(٣) قامت حركة التأصيل بتأصيل القوانين ومناهج الحياة العامة وفق أصول الأمة.

(٤) أنشئت مستشارية التأصيل في العام ١٩٩٧م وهي إمتداد لحركة التأصيل العامة وذلك لتقديم الإستشارات التأصيلية لرئاسة الجمهورية وتنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع في حق التأصيل .

٤. في مجال الإنتخابات

الهيئة العامة للإنتخابات :-

أنشئت الهيئة العامة للإنتخابات في العام ١٩٩٤م وقد عكفت منذ إنشائها على بلوغ الأهداف والغايات التى إنشئت من أجلها وشملت إنجازاتها الآتي :-

(١) قامت بإعداد السجل الدائم للناخبين بالولايات العام ١٩٩٥م .

(٢) أشرفت على إنتخابات المجالس التشريعية الأولى للولايات العام ١٩٩٥م .

(٣) إجراء إنتخابات رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني العام ١٩٩٦م .

(٤) إجراء إنتخابات رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني الدورة الثانية ٢٠٠٠م .

(٥) إنتخابات المجالس التشريعية بالولايات إضافة الإشراف على إجراء إنتخابات مجالس المحليات في الولايات التى كان آخرها إنتخابات المجالس المحلية نهاية العام ٢٠٠٤م .

٥. في مجال الجودة الشاملة

الجودة الشاملة :-

(١) تعتبر الإستشارية الأولى من نوعها في كل الدول العربية والإسلامية وتمثل نقلة نوعية ثقافية .

(٢) تم إنشاؤها في العام ٢٠٠٢م ويشتمل هيكلها على أربع وحدات رئيسية وأهم إنجازاتها تمثلت في الآتي :-

- نشر ثقافة ومبادئ الجودة الشاملة وذلك من خلال إقامتها للعديد من المحاضرات والندوات واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات الولائية .
- قيام المؤتمر العالمي الثاني للجودة والإمتياز والذي تم فيه تدريب عدد ٣٥٠ من القياديين في القطاعين العام والخاص وأمه نخبة مميزة من علماء الجودة والإمتياز من مختلف أنحاء العالم .
- إعداد البنية التحتية المتكاملة لجائزتي رئاسة الجمهورية للقطاعين العام والخاص وإعداد المادة العلمية اللازمة وتنظيم مؤتمرات وندوات تنويرية بمفردات الجائزة .
- تقديم تصور متكامل لإنشاء وإعتماد المجلس السوداني للإعتماد والفراغ من البنية التحتية وإجازة قانون مجلس الإعتماد السوداني .
- تفعيل المجلس القومي للتدريب بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والإصلاح الإداري .

٦. في مجال الوفاق والاجماع الوطني

أولت ثورة الإنقاذ الوطني كذلك قضية الوفاق والإجماع الوطني إهتماماً كبيراً وفي ذلك إتخذت ما يلي :

(١) لقاء السيد الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي الشريف الهندي بالقاهرة العام ١٩٩٦م .

(٢) عقدت جولة مفاوضات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي الأمانة العامة برئاسة الهندي تمخضت عنها إصدار دمشق وعودة الأمانة العامة للحزب للوطن .

(٣) لقاء سويسرا مع حز ب الأمة .

(٤) لقاءات جيبوتي التى صدر عنها إعلان جبيوتي وعودة حزب الأمة للوطن .

(٥) لقاءات جدة ، القاهرة ، أسمرا ، مع الحزب الاتحادي برئاسة الميرغني .

(٦) لقاءات أسمرا والقاهرة مع التجمع الوطني .

(٧) مؤتمرات الحوار الوطني حول قضايا السلام والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

(٨) تشكيل حكومة البرنامج الوطني .

(٩) توقيع إتفاق القاهرة مع التجمع الوطني .

الفصل الرابع
في مجال الحكم الإتحادي

من الأهمية بمكان ، بل من الضروري ، إدراك أن إفرازات مسيرة الإنقاذ في جميع حقول العمل الوطني ، وعلى وجه الخصوص ، فيما يتعلق بأنظمة الحكم والإدارة ، لم تكن مجرد استعارة من الخارج ، أو نتاج لاستقراء تجارب حكم هنا وهناك ارتاح إليها المسؤولون عن مقاليد الحكم ، ففرضوها على شعب السودان ، بل إنها استجابة حتمية، فرضها الواقع وظروف السودان، بعد سنوات التمزق والصراع والانقسام والفرقة، وتبديد الموارد مادية كانت أو بشرية . هي استجابة فرضتها أيضاً دواعي التنمية القومية الشاملة، فيما تتطلبه من حشد وتعبئة لموارد السودان المتنوعة، وإمكانات التعبئة المحلية والإقليمية المتوازنة التي لا تتحقق للسودان وحدة بدونها، حيث تتوفر بها ومن خلالها ظروف الاستقرار البيئي، والعدالة في توزيع الثروة، والمشاركة في بناء وطن عظيم الاتساع، بل وطن في حجم قارة .

ولا شك أن هيكل الإدارة وأنماط السلطة فيه هي من القضايا التي يوليها الباحثون والدارسون عادة أهمية ، مع ما لها من تأثير على حياة الناس أفراداً وجماعات ، ومن ثم فإننا في بداية هذا الفصل نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام مبحث حيوي ومهم في هذا الصدد، ألا وهو المبحث المتعلق بالحكم الاتحادي ، ماذا يعنى؟ ما هي سماته وخصائصه؟ وما هي إفرازاته؟ وكيف قامت الإنقاذ بعلاج القضايا الشائكة المنبثقة عنه؟ كل هذا سوف نحاول الإجابة عليه من خلال هذا الفصل الخاص بهذه التجربة الرائدة .

كان الحكم الاتحادي بمثابة المعادلة الأكثر قبولاً لأهل السودان، خلال تجربة تداول السلطة، والمشاركة فيها في السنوات الماضية ، ذلك لأنه يتيح قدراً كبيراً من الديمقراطية التي ينشدها الجميع، ويظهر ذلك بوضوح خلال التطور التاريخي لنظام الحكم في السودان . فقد شهد السودان في العام ١٩٥١م قيام الحكم المحلى ، ثم الحكم الذاتي لجنوب السودان العام ١٩٧٢م بموجب اتفاقية أديس ابابا ، والحكم الإقليمي العام ١٩٨١م الذي بدأ بالمرسوم الدستوري الرابع، مروراً بدستور السودان ١٩٩٨م وانتهاء بقانون الحكم المحلى للعام ٢٠٠٣م .

والفدرالية في السودان لم تكن أدباً مشاعاً كنظام الحكم بين المواطنين ، كما هو الحال بالنسبة لنظام المديريات والحكم المحلى على وجه العموم . فقد بدأ الحديث عن

الفدرالية بين السياسيين الجنوبيين يدور همساً في اجتماعاتهم ولقاءاتهم ، لارتباطه في المفهوم السوداني بالانفصال . وطرحت الفدرالية كنظام للحكم بصفة رسمية خلال مؤتمر المائدة المستديرة العام ١٩٦٥م ، ثم لجنة الأثني عشر العام ١٩٦٦م . وكان جوهر الأمر يتعلق بالبحث عن إعادة قسمة السلطة والثروة ، على النهج الفدرالي الذي كان يعتقد أنه الحل الأمثل لمشكلة الجنوب . ومع أن الفدرالية في السودان جاءت مدفوعة بالبحث عن حل لمشكلة جنوب السودان، فقد كان فيها من الجانب الآخر ، استجابة أيضاً للتظلمات الجهوية، المتمثلة في كيانات دارفور والشرق وكردفان والنيل الأزرق .

كان الحكم الاتحادي كمشروع سياسي تنموي ، هو النظام الأمثل لحكم البلاد ، فهو الأكثر استجابة لحاجات وتطلعات المواطنين ، يقسم السلطة والثروة بين كياناتهم تقسيماً عادلاً ،ويستهدف خلق توازن تنموي بين ولايات السودان المتعددة ، ويحمل الناس كلاً حسب جهده للمشاركة في السلطة ، خاصة على المستوى القاعدي . فالنظام الفدرالي يقسم السلطات السياسية في الدولة تقسيماً جغرافياً ، إلى سلطات مركزية (اتحادية) وإقليمية (ولائية) ومحلية (محليات) ، بحيث يقوم كل مستوى بأداء مهامه واختصاصاته وسلطاته في حدوده الجغرافية وفق ما نظَمه الدستور والقانون .

ولعل أول تجربة للحكم الاتحادي بالسودان ، كانت تجربة الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية . وقد تأسس الحكم الذاتي الإقليمي بموجب اتفاقية أديس أبابا لسنة ١٩٧٢م ، الذي قصد من تطبيقه توزيع السلطات على المستويين القومي والإقليمي في المديريات الجنوبية، وذلك في إطار السودان الموحد . واستهدف هذا النموذج استحداث وسيلة أكثر فاعلية في المشاركة في السلطة ، وتحقيق التنمية المتوازنة عبر التوزيع العادل للثروة ، وكان القصد أن تمارس من خلال هذه الصيغة في الحكم سلطات تشريعية وتنفيذية عبر مؤسسات دستورية ، وذلك في إطار الدولة الموحدة .

تأسس على هذه التجربة نمط الحكم الإقليمي للجزء الشمالي من البلاد في العام ١٩٨١م، وذلك رغبة من النظام الحاكم في ذلك الوقت في تشجيع المشاركة الشعبية في السلطة، على المستويات الإقليمية والمحلية ، وإتاحة الفرص الواسعة لتلبية الحاجات الملحة للمواطنين ، في ممارسة الديمقراطية والمشاركة في إدارة شئون الحكم . وبذلك يتحقق قدر من الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بفضل المشاركة الجماهيرية في صنع واتخاذ القرار ، كما يعمل في نفس الوقت على امتصاص التوجهات الإقليمية ، التي برزت في صورة اتحادات وجبهات ومؤتمرات إقليمية ، تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة .

ولعل المرجع للتوجه نحو الحكم الاتحادي في عهد الإنقاذ كان مبنياً على مقررات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، الذي انعقد بالخرطوم في الفترة بين ٩ سبتمبر إلى ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م وقد صدر القرار بناءً على الحيثيات التالية :

(١) إن حقائق الواقع المتمثلة في اتساع رقعة البلاد ، وضعف أسباب الاتصال ، ورخاوة بناء الأمة السودانية، لتمايز أهلها في العرف والثقافة والدين ، وواقع التنمية غير المتوازنة، تستوجب شكلاً للحكم أبعد مدى من صيغة الحكم الإقليمي في استيعاب معطيات هذا التنوع، وإن النظام الفدرالي هو أقرب الصيغ التي تحقق هذا الشكل .

(٢) إن النظام الفدرالي يعنى في المقام الأول حل مشكلة المشاركة في السلطة، واقتسام الدخل القومي ، والتعبير عن التنوع الثقافي ، والهوية وعلاقة الدين بالدولة.

وبعد أن أخضعت تجارب الحكم المختلفة للدراسة ، استهدفت الإنقاذ الوصول إلى صيغة ملائمة للحكم ، ترعى التعددية وتصون الوحدة الوطنية ، وتنظم حرية العقيدة وتؤمن المشاركة الفعلية على المواطنة ، وتستحدث المعادلة المناسبة لاقتسام السلطة والثروة ، وتضمن المشاركة الفعلية للمواطنين في تصريف شؤونهم الحياتية .

خلصت الدراسة في هذا المجال إلى تجاوز تجربة الحكم الإقليمي ، وإقرار صيغة الحكم الاتحادي ، التي رؤي أنها تلبى رغبات المواطنين في المشاركة في السلطة واقتسام الثروة، وأنها الأمثل لاعتبارات واقع السودان الجغرافي ، والتنوع الثقافي والديني والعرقي والتنموي ، وتحددت لهذه الصيغة المستحدثة غايات وأهداف تمثلت فيما يلي :

(١) التدرج نحو بناء أمة سودانية متماسكة .

(٢) تأمين المشاركة الشعبية وبسط الشورى .

(٣) توفير العدالة في اقتسام السلطة من خلال سلطات اتحادية ولائية ومحلية .

(٤) توفير العدالة في اقتسام الثروة عبر :

أ / تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

ب/ سد الفجوات التنموية عبر التوزيع العادل للمشروعات التنموية الكبرى.

ج / ابتداع وتطوير المصادر الذاتية للإيرادات وتنمية القدرات .

د / إشباع الحاجات الأساسية للمواطن .

هـ / التوازن والتكامل بين مقتضيات وحدة الوطن وأمنه، وبين اقتسام السلطة والثروة، والتعبير عن التنوع في إطار الوطن الواحد .

وتقنيناً للنظام الجديد صدر المرسوم الدستوري الرابع لسنة ١٩٩١م بتأسيس الحكم الاتحادي، الذي تم بموجبه إلغاء قوانين الحكم الإقليمي، ومن ثمَ قوانين التشريعات

الدستورية والقانونية ترسيخاً للنمط الجديد من أنماط اللامركزية في الحكم والإدارة،وولوجاً لحقبة جديدة،حيث أعيد تقسيم المحافظات والولايات، كما صدرت المراسيم المنظمة لأجهزة الحكم الاتحادي بالولايات،وإعادة تقسيم السلطات على مستويات الحكم المختلفة،وتنظيم أجهزة الحكم الاتحادي وذلك ضمن المراسيم الدستورية والقوانين التالية :

(١) المرسوم الدستوري الرابع لسنة ١٩٩١م.

(٢) قانون تقسيم المحافظات لسنة ١٩٩١م .

(٣) قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩١م .

(٤) قانون اللجان الشعبية لسنة ١٩٩٢م .

(٥) المرسوم الدستوري العاشر لسنة ١٩٩٣م (إعادة تقسيم الولايات) .

(٦) المرسوم الدستوري إلحادي عشر لسنة ١٩٩٤م (تنظيم أجهزة الحكم الاتحادي بالولايات) .

(٧) المرسوم الدستوري العاشر لسنة ١٩٩٥م (إعادة تقسيم السلطات بين مستويات الحكم الاتحادي) .

(٨) المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة ١٩٩٥م (تنظيم أجهزة الحكم الاتحادي).

(٩) قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩٥م (قانون الصندوق القومي لدعم الولايات لسنة ١٩٩٥م)

(١٠) المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة ١٩٩٧م(تنفيذ اتفاقية الخرطوم للسلام).

(١١) دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨م .

(١٢) قانون الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٨م .

(١٣) قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩٨م .

(١٤) قانون قسمة الموارد المالية لسنة ١٩٩٨م .

(١٥) قانون ديوان الحكم الاتحادي لسنة ٢٠٠١م .

(١٦) قانون الحكم المحلى لسنة ٢٠٠٣م .

(١٧) قانون الإدارة الأهلية (تمت الإجازة) .

ملاحظات على تطورات المراسيم والقوانين :

أولا : في مجال الهياكل :

أ/ الولايات :

تنقّل السودان بمساحته الشاسعة ، وبتعدد أنظمة الحكم والإدارة التي انتظمت أراضيه عبر الحقب المختلفة ، بين نظم إدارية امتدت من السلطنات والمشيخات القبلية إلى عهد الحكم الاتحادي الحالي . وقد حدثت خلال هذه الفترة تحولات سريعة وعميقة في نظم الحكم ، والتي كانت تتحول حسب طبيعة وأهداف النظام الحاكم ، وتوجُهاته السياسية والإدارية . فالبريطانيون أبقوا في أول عهدهم في الحكم الثنائي على التقسيمات الإدارية التي ورثوها من العهد التركي وعهد المهدية ، وتَم على ذلك تقسيم السودان لست مديريات ، ثم رفع عدد المديريات عقب الحرب العالمية الأولى إلى أربع عشرة مديرية ، ثم نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة تَم تبنِى سياسة الحد من نمو الإنفاق على الجانب الإداري بغرض الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، مَما أدَى إلى تقليص المديريات إلى تسع مديريات ظلَت قائمة حتى العام ١٩٧٤م ، حيث تَم رفع عددها مرة أخرى إلى تسع عشرة محافظة في تطور جديد للامركزية في إطار مشروع الحكم الشعبي المحلى في عهد النظام المايوي.

إن حركة اللامركزية التي أصبحت نهجاً للحكم في البلاد ، خلقت واقعاً جديداً أتجه إلى تبنِى إنزال السلطات ، وإشراك المواطنين في إدارة الشأن المحلى، وقد أفضى هذا الاتجاه إلى إعادة النظر في هياكل السلطة ، بما يكفل تحقيق هذه الأهداف وإنزالها إلى أرض الواقع .

الهياكل الولائية :

تبنت الإنقاذ تنفيذاً لأهدافها تطوير الحكم الاتحادي لتصل إلى عدالة قسمة السلطة والثروة ، ومشاركة المواطنين في إدارة شئونهم بأنفسهم ، واستنهاض قدراتهم لخلق التنمية والنماء في مجتمعاتهم، تبنَت سياسة تطوير هياكل ونظم الحكم لتتماشى مع السياسات العامة ، وتتوافق مع المتطلبات التي تمليها التحولات من تليدٍ موروث إلى طارفٍ مستحدث وفاعل، لتتحمل مسئوليات المرحلة الجديدة . ولذلك أُعيدَ النظر في الموروث من هياكل الولايات والمحافظات والمحليات عبر المراحل الموضحة في الجدول أدناه

جدول رقم (٤)

العدد في عام	ولايات	محافظات	محليات
١٩٩٠م	٩	١٩	٢٤٠
٢٠٠٠م	٢٦	١٢١	٦٧٤
٢٠٠٤م	٢٦	-	١٣٤

ويلاحظ من هذا الجدول ، الزيادة الواضحة في عدد الهياكل بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٠م،مما ترتب عليه تكلفة مالية عالية وترهل في الهياكل،وتضارب وتغول في الاختصاصات ، وضعف بعضها خاصة على مستوى المحافظات ، وبالرغم من أن عدد الولايات بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠٤م لم يمس . إلا أن إلغاء المحافظات وضم المحليات مع بعضها البعض ، وتقليص عددها من ٦٧٤ إلى ١٣٤ محلية ، كان له مردود إيجابي من الناحية المالية ، من حيث تكلفة الهياكل التي قلِصت .

ومن الناحية الإدارية ، قوى مركز المسئول التنفيذي الأول ، وهو المعتمد الذي صار دستورياً والمسئول عن الجهاز التنفيذي للمحلية هو عضو مراقب بمجلس حكومة الولاية، بالإضافة إلى بعض صلاحياته التشريعية .

زيادة عدد الهياكل الولائية رصدت له إيجابيات من واقع الممارسة تمثلت في الآتي :

١/ تقصير الظل الإداري والاستجابة السريعة لحل المشاكل ، وذلك لقرب الحكومة الولائية بوزرائها ومحافظيها ثم معتمديها وإدارييها من المواطن ، والوقوف على حاجاته ومشاكله في رقعة جغرافية محددة ، هي الولاية أو المحافظة أو المحلية .

٢/ مشاركة المواطنين واهتمامهم بمشاكل ولاياتهم ومحلياتهم ، والبحث عن حقوقهم في السلطة والثروة والمطالبة بها . هذا بالإضافة إلى الرقابة المباشرة واليومية عبر مؤسساتهم التشريعية ، المتمثلة في مجلس الولاية ومجلس المحلية ، على الأداء التنفيذي لحكومة الولاية والجهاز التنفيذي بالمحلية برئاسة المعتمد .

٣/ الصلاحيات التنفيذية لرجل دستوري على مستوى المحلية ، الذي هو عضو مراقب بمجلس حكومة الولاية ، جعل مركز المحلية أكثر قوة وفاعلية وأماناً .

الأجهزة التنفيذية بالهياكل الولائية :

أ/ الوالي :

هو الشخصية المحورية المهمة في منظومة الحكم الاتحادي بعد رئيس الجمهورية ، وهو

يقوم مقام رئيس الجمهورية في ولايته ، وفي نفس الوقت أداة الرئيس الفعالة في إدارة شأن الولاية وفق البرنامج العام لمؤسسة الرئاسة ، ويحفظ التوازن الذي يوائم بين استقلال ولاية (كفلها له نظام الحكم الاتحادي) وتكامل تقتضيه وحدة بنيان الدولة الواحدة .

تعالج المادة (٥٦) من الدستور أهلية الوالي ، وطريقة ترشيحه ، ومن ثم انتخابه مباشرة من مواطني الولاية ، من بين ثلاثة يرشحهم رئيس الجمهورية من ضمن ستة تختارهم كلية انتخابية بالولاية ، وقد تدرج تعيين الوالي في مراحل مختلفة ابتداء من سلطة التعيين المطلق من رئيس الجمهورية ، مروراً باختيار مجلس الولاية لأحد ثلاثة يرشحهم رئيس الجمهورية. ولعل الممارسة الفعلية فرضت على رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ ليتمكن من إعفاء أحد الولاة وتعيين آخر لأسباب أمنية .

ولقد حرصت الإنقاذ على أن يكون الرأي شورياً ديمقراطياً لمواطني الولاية، وأكدت ذلك بالدستور، وهي المرحلة الأخيرة المبتغاة حفاظاً على حق المواطنين في الولاية .

ب/ حكومة الولاية :

لكل ولاية مجلس وزراء ولائي (مجلس حكومة) برئاسة الوالي ، وعضوية بعض الوزراء، تراوحوا بين وزيرين إلى تسعة وزراء ، واختصروا حالياً إلى ستة وزراء على النحو التالي:

(١) وزير المالية والشئون الاقتصادية والقوى العاملة .

(٢) وزير التربية والتعليم .

(٣) وزير الصحة .

(٤) وزير الزراعة والثروة الحيوانية .

(٥) وزير التخطيط العمراني والخدمات .

(٦) وزير الشئون الاجتماعية والثقافية .

يقوم الوالي بشئون الحكم المحلى وشئون رئاسة الولاية وبعلاقات المجلس التشريعي .

كما يوجد مستشارون برئاسات الولايات لشئون مختلفة ، بالإضافة إلى المعتمدين برئاسات الولايات ، و معتمدي المحليات بكل ولاية .

ج/ المحليات :

تبدّل شكل المحلية ومساحتها وسكانها وصلاحياتها ، بموجب قانون الحكم المحلى للعام ٢٠٠٣م . قامت المحليات الجديدة على حدود المحافظات السابقة ، وجمعت كل المحليات بالمحافظات السابقة في محلية واحدة يتولى أمرها معتمد يجمع بين الصلاحيات الدستورية التنفيذية بالمحلية ، وينوب عن حكومة الولاية في كثير من الأمور ، ويشرف على

الوحدات الإدارية واللجان الشعبية القاعدية بالمحلية ، وهو رئيس الجهاز الفني التنفيذي بالولاية ، ويفوض له وزراء الولاية بعضاً من صلاحياتهم ، ليقوم بأدائها نيابة عنهم ، وهو مسؤول لدى المجلس التشريعي بالمحلية ، كما ينوب عن الوالي في بعض الشؤون الموكلة له.
وقد بلغ عدد المحليات ١٣٤ وهي موضحة في الجدول المرفق .
تقسم المحلية لوحدات إدارية ، وكل وحدة إدارية إلى لجان إدارية تغطى الأحياء والقرى والفرقان بكل محلية .

الهياكل التشريعية بالولاية :

يلاحظ أن المرحلة التشريعية من صدور المرسوم الدستوري الرابع وحتى صدور قانون الحكم المحلى لعام ٢٠٠٣م ، استهدفت تطوير نظام الحكم الاتحادي بشكل تدريجي. فقد أعادت تقسيم هياكل الحكم إلى ولايات ومحافظات ومحليات ، وتبع ذلك قيام أجهزة تشريعية ولائية متطورة ، من لجان شعبية للإنقاذ على مستوى الولاية ، إلى مجالس تشريعية منتخبة عبر المؤتمرات ، في طورها الأول ، إلى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً مباشراً في مرحلتها الأخيرة . سلك المستوى الاتحادي في هذا الجانب ذات المسلك ، استناداً على المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة ١٩٩٥م وعلى قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٨م ، إذ تطوّر الجهاز التشريعي من مجلس وطني انتقالي تختار عضويته بالانتخاب غير المباشر وتستكمل بالتعيين، إلى مؤتمر وطني تنتخب عضويته انتخاباً مباشراً من الشعب .

من جانب آخر مارست الولايات والمحليات جهداً تشريعياً مقدراً خلال هذه الفترة ، بإصدار العديد من التشريعات الولائية والمحلية المكملة للبناء التنظيمي في هذين المستويين .

ولعل ما ورد بدستور السودان للعام ١٩٩٨م هو دعم حقيقي للسلطات التشريعية للولايات، وحسم لكل السلبيات التي عاصرت الفترات السابقة ، ولعل أهم ما أثبته الدستور ما يلي:

١. تحديد المجالات والحدود التشريعية لكل مستوى من المستويات . فالولايات في إطار اختصاصها المالي والإداري والقانوني تستطيع أن تصدر تشريعاتها لتقنين هذه الأوضاع . فهي تقنن للحكم المحلى وللضرائب الولائية ... ألخ .
٢. إنشاء المحكمة الدستورية لضبط هذه العلاقات القانونية بين مستويات الحكم المختلفة ،فليس هناك مجال ليتعدى مستوى على آخر في كل ما هو أصيل ومحدد بالدستور. وهذه مرحلة متطورة في نظم الحكم الاتحادي ، بعد ان كان الأمر ينتهي في

أحسن حالاته، بالتوفيق بواسطة آلية اتحادية هي ديوان الحكم الاتحادي ، وغالباً ما يكون ميزان التوفيق لصالح المستوى الاتحادي .

ديوان الحكم الاتحادي :

تنص المادة (١١٦ – ١) من الدستور ((الفصل الرابع – العلاقات الاتحادية)) على قيام ديوان للحكم الاتحادي ، تحت إشراف رئيس الجمهورية ، يتولى حركة الحكم الاتحادي والولائي تنسيقاً واتصالاً وائتماراً بين الولاة والأجهزة الولائية مع رئاسة الجمهورية والأجهزة الاتحادية ، فهو من مظاهر الدولة الموحدة ووجوده في هذه المرحلة يعتبر صمام أمان .

تناولت المادة (٤) من قانون ديوان الحكم الاتحادي لسنة ٢٠٠١م اختصاصات الديوان، ليتولى حركة الحكم الاتحادي والولائي تنسيقاً واتصالاً وائتماراً بين الولاة والأجهزة الولائية مع رئاسة الجمهورية والأجهزة الاتحادية .

وأنشأ الديوان بموجب المادة (٥) من القانون هيئة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية ، وبعض مستشاريي رئيس الجمهورية ، وبعض الوزراء الاتحاديين، ونسبة من الولاة يعينهم رئيس الجمهورية بالتناوب ، بالإضافة إلى خمسة أعضاء من ذوى الخبرة والاختصاص والإدارة، على أن يكون وزير ديوان الحكم الاتحادي مقرراً له.

تتولى هذه الهيئة اقتراح السياسات العامة للديوان في مجال الحكم الاتحادي وتطويره ، والتقويم المستمر لتجربته ، وتبنى مبادرات إصلاحه وإصلاح القوانين المنظمة ، وإجازة الهيكل والموازنة السنوية للديوان .

صندوق دعم الولايات :

أنشئ صندوق دعم الولايات بموجب قانون الصندوق القومي لدعم الولايات لسنة ١٩٩٥م، وقد جاء إنشاؤه وفق معطيات اقتضت إيجاده كآلية مستقلة ، منوط بها دور فاعل يمكن من ترسيخ دعائم الحكم الاتحادي، ويعضد التجربة ويدفع بها للأمام وصولاً لأهدافها التي يمكن تلخيصها في المحاور الآتية :

(١) إعانة الولايات التي لا تزال تتلقى دعماً من الحكومة الاتحادية للخروج من هذه المظلة تدريجياً .

(٢) العمل على إرساء دعائم العدالة ، بتحقيق التوازن التنموي بين ولايات السودان المختلفة ، وإزالة الفوارق والمفارقات المتمثلة في تركيز التنمية خلال العهود السابقة في ولايات معينة بل في مدن محددة مما خلق روح الغبن والشعور بالظلم .

(٣) تأكيد وتعضيد أحكام النسيج القومي ، من خلال إطار تكافلي بين ولايات السودان المختلفة، تعميقاً للوحدة الوطنية .

للصندوق مجلس برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية وزير ديوان الحكم الاتحادي ووزراء المالية بالولايات ، وعدد من المختصين بالاقتصاد القومي أو الإقليمي بالسودان ، ويكون الديوان مسئولاً عن الأداء المالي لدى رئيس الجمهورية ويكون وزير الديوان مشرفاً مباشراً على الصندوق .

الفصل الخامس
في مجال التشريع والعدل

ظل السودان يحكم بثلاثة قوانين بريطانية منذ مطلع القرن العشرين وحتى العام ١٩٨٣م وهى قانون العقوبات لسنة ١٨٩٩م المعدل لسنة ١٩٢٥م وقد ألغيت بموجب هذا القانون الأحكام الشرعية التى كانت سائدة إبان الدولة المهدية .. واستبدلت بموجب هذا القانون بأخرى مستمدة من القانون الانجليزى بصورة تتسق مع ما كان يطبق فى المستعمرات الأخرى وقد ظل العمل بهذا القانون فى المحاكم السودانية حتى سنة ١٩٨٣م، أما القانون الثانى الذى كان يسود الحياة فى السودان فهو قانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٤م الذى عين مناطق محدودة تشمل الولايات الجنوبية وبعض المناطق الشمالية التى تقع متاخمة لجنوب السودان لا تجوز حركة المواطنين منها واليها إلا بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات ، هذا بجانب القانون الثالث وهو قانون القضاء المدنى الذى أوضح أو حصر مصادر التشريع فى مادته التاسعة القائلة بمبادئ العدالة العامة والأنصاف والضمير السليم .ولدعم هذه المراجع الانجليزية استجلبت نظرية السوابق القضائية والزاميتها للتشريع القضائى فى البلاد هذا بجانب الاستعانة بسوابق التطبيق فى المستعمرات البريطانية الأخرى مثل نيجيريا والهند واستراليا ونيوزلندا .

أدت هذه المراجع القانونية الانجليزية الى آثار ضارة بالمجتمع السودانى الذى انتشرت فيه الرذيلة مثل شرب الخمر وصناعتها .. والزنا .. الى آخر مفاسد المجتمعات الغربية ..وقد سادت هذه القوانين الانجليزية حتى بعد أن نال السودان استقلاله العام ١٩٥٦م ولم تلتفت النخب الحاكمة آنذاك الى ضرورة إزالتها أو الرجوع بالأمة الى مصادر أرثها القضائى والتشريعى ممثلاً فى أحكام الشريعة الأسلامية .

بدايات تأصيل التشريع والعدل:

جرت محاولات جادة من رجال كان الرجوع بالأمة الى أصولها الشرعية يمثل همهم – بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤م الى أدراج الشريعة الأسلامية كمصدر للتشريع فى مسودة دستور ١٩٦٨م ..ولكن قبل أن ترى هذه المسودة النور قامت حركة القوات المسلحة سنة ١٩٦٩م فذهبت بالمسودة المذكورة الى غياهب النسيان ، هذا وتحت الحاح قيادات الحركة الأسلامية تحت نظام نميرى تم أدراج الشريعة الأسلامية كمصدر للتشريع فى دستور ١٩٧٣م .. قام نميرى أيضا وتحت ضغط الحركة الأسلامية بتشكيل لجنة ١٩٧٧م لمراجعة القوانين السودانية لتتماشى مع الشريعة الإسلامية وإلغاء تلك التي

تخالف الشريعة الإسلامية .. وفعلاً قامت اللجنة المذكورة بإصدار قوانين تسير على نهج الشريعة الإسلامية وهي : (١) قانون أصول الأحكام القضائية (٢) قانون شرب الخمر (٣) قانون السرقة الحدية (٤) وقانون جرائم الزنا والقذف وغيرها ، بعد ست سنوات من هذا الجهد قام الرئيس الأسبق نميري في سبتمبر ١٩٨٣م بإعلان سلسلة من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية التي أصدرها بأمر مؤقت تم عرضها بسرعة على مجلس الشعب فأجازها فكانت فعلاً بداية الرجوع بالأمة الي أصولها الشرعية في التشريع والقضاء .

الإنقاذ والثورة التشريعية والعدلية والقضائية :

تحكيم الشريعة الإسلامية :-

قامت الإنقاذ أساساً من اجل تطبيق الشريعة الإسلامية والعودة بالأمة والحياة كلها إلى دين الله هذا هو الهدف الأصلي الذي قامت ثورة الإنقاذ من أجله.

قامت الإنقاذ في ٣٠ يوليو و ذهبت مباشرة لايقف أمامها مانع إلى إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد في العام ١٩٩١م ومن ثم بدأت مسيرة تأصيل التشريع والرجوع به الى قواعد الإسلام الأساسية من القرآن والسنة .. رؤي أن يكون ذلك موثقاً في إستراتيجية شاملة للدولة ترسى فيها دعائم خطة كبرى ترسم مسيرة البلاد خلال السنوات العشر الأولى ، وكانت الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢) التى حاز النظام العدلي فيها موقعاً أساسيا .

إستراتيجية النظام العدلي :

(١) ان تحقيق فاعلية الدستور والقوانين بالتدوين والتعليم وبناء الأجهزة وفق معيار الرضى بحكم القانون.. والأداء القضائي يعتبر من الأهداف الأساسية اللازمة لإكمال البناء القومي وتحقيق النهضة الشاملة وان الالتزام بالشريعة الإسلامية هو الوسيلة الرئيسية لتأسيس نهضة حضارية شاملة تؤكد معاني الحرية ، والشورى ، والعدل .

(٢) وهذا ليكون الدستور المرتقب تعبيراً صادقاً عن قيم الأمة وإطارا حاكماً لحركة الدولة رؤى أن يتضمن المبادئ الآتية :-

(أ) إعلاء قيم الحق والحرية والعدالة والمسئولية .

(ب) رعاية أوضاع الإنسان التي أقرتها الشرائع فى حرياته وحقوقه وواجباته ومسؤولياته.

(ج) تأكيد سيادة حكم القانون ونفاذ سلطاته وتجرد القائمين عليه وتأكيد المساواة أمام القانون والحد من الحصانات .

(د) كفالة تسوية الخدمات بإشاعة روح العفو والصلح وكفالة حق التفاوض وتيسير أسبابه.

(هـ) ضمان استقلال القضاء ونزاهته وتنظيم علاقته بالأجهزة العدلية .

(٣) إصلاح القوانين ومراجعتها لتوافق أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الاتحادى لضمان فاعلية الأجهزة وحسن استغلال الثروات وحماية المال العام وتدعيم معانى الطهر والانضباط فى الحياة العامة وإنشاء جهاز قومى يتولى القيام بمهمة الإصلاح القانونى .

(٤) مراجعة مناهج الدراسات القانونية فى الجامعات والدراسات العليا بما يحقق التأصيل والتحديث والتنوع وربط البحوث بحاجة الدولة والمجتمع .

(٥)إنشاء معهد قومى للتأهيل والتدريب القانونى وإنشاء أكاديمية عليا للعلوم الجنائية وتأهيل الأجهزة العدلية تأهيلاً يضمن التطبيق السليم لأحكام الشريعة الإسلامية والعرف .

(٦) تحديث الوسائل فى كل الأجهزة العدلية وتطويرها والتوسع فى خدماتها بما يضمن بسط العدالة وتيسيرها لكل المواطنين بما يمكن وزارة العدل وديوان النائب العام من أداء دورهما فى تحقيق العدل وتعميم النيابة العامة فى كل أنحاء الوطن .

(٧) ترقية مهنة المحاماة ومراجعة شروط المهنة وميثاقها الاخلاقى والاهتمام بتدريب العاملين بها .

(٨) تطوير أجهزة الشرطة بكل تخصصاتها بالأعداد والتدريب بما يمكنها من أداء دورها فى خدمة المجتمع بتحقيق الأمن وإنفاذ حكم القانون .

(٩) تحقيق وجود فاعل للقضاء العسكرى فى جميع الأنشطة القانونية للقوات المسلحة.

(١٠) إنشاء مجلس للعدل يضم الأجهزة العدلية للتخطيط والتنسيق بينهما

(١١) مراجعة قانون السلطة القضائية بما يعزز استقلالها وينظم إدارتها وعلاقاتها.

(١٢) تدريب العاملين فى الإدارة الأهلية والمحاكم الشعبية والارتقاء بأدائهم .

هذه هى الإستراتيجية التى وضعتها الإنقاذ للجهاز التشريعى والعدلى و القضائى لأول مرة فى تاريخ السودان ثم بعد ذلك ذهبت الإنقاذ مباشرة لإنفاذ إستراتيجيتها ..هذا وقد رؤى أن يتم البناء الدستورى عبر ممارسة عملية بدلاً عن البدء فى صياغة دستور تفادياً لأخطاء الدساتير الماضية فى البلاد وكانت الفكرة هى إصدار مراسيم دستورية

لها قوة القانون الدستورى .

مؤسسات التشريع تحت حكم الإنقاذ :

من المعلوم بالضرورة عند أهل العلم أن لا يقوم بالتشريع شخص واحد مهما كان مبلغه من العلم ولا جماعة مخصوصة تحتكر حق التشريع دون غيرها أنما المشرع بعد الرسول (ص) وصحابته هو مجموع الأمة ولذلك دلفت الإنقاذ على قيام مجالس تشريعية على مستوى المركز والولايات والمحليات للإضطلاع بمهمة التشريع كل فى المسألة التى تحت إشرافها وهذه هى مؤسسات التشريع التى بنتها الإنقاذ :-

١-السلطة السيادية والتشريع :

الرئيس هو رأس الدولة ورمز سيادتها وقيادتها وتستمد سلطته من البيعة العامة التى انعقدت له والتأييد الشعبى الذى يسنده .. وتحت تجربة السودان الراهنة يقوم رأس الدولة بابتدار مشاريع القوانين .. كما لمجلس الوزراء أو أى وزير إتحادى أو لجنة من لجان المجلس الوطنى أو اى عضو التقدم للمجلس التشريعى الأعلى بمشروع قانون ..ومن المعلوم بالضرورة أن كل مشاريع القوانين التى تقدم للمجلس الوطنى هى مشاريع محكومة بالشريعة الإسلامية لا تخرج عليها ..للرئيس أيضا فى حالة غياب المجلس الوطنى ولأمر عاجل يجب أن يصدر بناء على قرار مجلس الوزراء أو حسبما يقدر هو مرسوماً مؤقتا تكون له قوة القانون النافذ على أن يعرض المرسوم المؤقت على المجلس فور انعقاده وللمجلس الحق فى إجازته أو رفضه فإذا أجازه يصبح مبرماً .

٢- المجلس التشريعى الإتحادى أو المجلس الوطنى :

المجلس التشريعى الإتحادى أو المجلس الوطنى هو الجهة التشريعية العليا فى البلاد محكوم بالشريعة الإسلامية لا يخرج عنها فى أى قانون ..وهو يختص بالتشريع الجامع للأمة فى كل شأن من شئونها وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة .. يقوم المجلس أيضا بجانب صفته التشريعية المحكومة بالشريعة الإسلامية بمهمة الرقابة على الجهاز التنفيذى لضمان خضوعها لموجهات الدستور والقانون ودواعى إنزالها فى حيز التطبيق الواقعى .

هذا وقد قامت فى عهد الإنقاذ ثلاثة مجالس تشريعية على المستوى الإتحادى أنجزت مهاماً ضخمة على مستوى التشريع والرقابة وقد مثل قمة عملها إجازة دستور جمهورية السودان ١٩٢٨- ١٩٩٨م ، هذه المجالس هي المجلس الوطني الإنتقالي الذي قام في أول عهد الإنقاذ بمقتضى المرسوم الدستوري ١٩٩١م وقد أنجز المجلس المذكور إقرار الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) وإجازة مشروعات القوانين السياسية

والمالية والإتفاقات الدولية التي شارك فيها السودان في تلك الفترة ثم السعي الجاد لتحقيق السلام وحل مشكلة الجنوب بجانب أحد مهامه الرئيسية وهي الرقابة على الجهاز التنفيذي .. وتتمثل أهمية هذا المجلس أنه كان التجربة البرلمانية الأولى على عهد الإنقاذ ، أعقب ذلك في العام ١٩٩٦م قيام المجلس الوطني وهو المجلس الذي أجاز دستور جمهورية السودان للعام ١٩٩٨م ... ثم توجت الإنقاذ تجربتها التشريعية بالمجلس الوطني الأخير الذي حل بمقتضى إتفاقية السلام الشامل في شهر يوليو ٢٠٠٥م وهو المجلس التشريعي الثالث على عهد الإنقاذ حتى الآن . وقد كانت تجربة الإنقاذ النيابية تجربة ثرة دارت حول الشريعة الإسلامية وإنزالها حيز الواقع .

المجالس التشريعية الولائية :

حرصاً من الإنقاذ على إثراء التجربة النيابية التشريعية وإعطاء الناس الحق فى التشريع فى إطار الشريعة الإسلامية لولاياتهم قامت مجالس تشريعية فى ولايات السودان كافة.. وهى مجالس تشريعية تختار أو تنتخب من قبل مواطنى كل ولاية من ولاية السودان وهى تقوم بمهمة التشريع والرقابة على الجهاز التنفيذى فى الولايات لتيسير حياتها فى كسبها ومعاشها وتنظيم سير الحياة وفق القانون والنظام فى الولاية .. وقد كانت تجربة المجالس التشريعية بالولايات إحدى التجارب الثرة التى خاضها شعب السودان .. إذ أتيحت الفرصة للناس لإدارة شئونهم على مستواها التشريعى ..وقد تمت المجالس التشريعية التى سبقت إتفاق السلام الشامل بالانتخاب الحر من قبل جماهير ومواطنى الولايات لشريعتهم .

المجالس التشريعية على المستوى المحلى :

لقد تم تعميم التجربة التشريعية لتصل الى مستوى المحليات ففى عدد (١٣٤) محلية من محليات السودان قامت المجالس التشريعية المحلية لتصدر القوانين التى تحكم الحياة فى المحليات كما تقوم بدور الرقابة على الجهاز التنفيذى فى المحليات ، هذه تجربة فريدة مكنت المواطنين على مستوى قاعدة الحكم المحلى من انتخاب مجالسهم التشريعية فى انتخابات حرة وديمقراطية .

هكذا سارت الإنقاذ فى تجربتها النيابية التشريعية من المستوى الإتحادى المركزى الى مستوى الولايات ثم المحليات حيث أتاحت لمواطنى السودان الفرصة لاكتساب التجربة فى وضع التشريعات والقوانين التى تسير حياتهم مركوز كل ذلك على قواعد الشريعة الإسلامية التى أعلنت فى البلاد العام ١٩٩١م وقد زاولت كل هذه المجالس التشريعية مهامها التشريعية والرقابية بصورة تبشر بالمستقبل الواعد فى هذا المجال ففى كل دورة

تكتسب هذه المجالس المزيد من الخبرة والمزيد من الصلاحيات .

النظام العدلى أو القضائى فى الإنقاذ :-

كما هو معروف فأن واجب الجهاز التنفيذى هو أن يقوم بتنفيذ التشريع والقانون وواجب الجهاز العدلى هو المتابعة لسلامة التنفيذ والمشاركة بعض الأحيان فى تنفيذ القانون ومعاقبة المخالفات المنصوص عليها فى القانون والتشريع والفصل فى الخصومات والدعاوى الناتجة عن تطبيق التشريعات العامة فى الدولة وتفسير نصوص القوانين والتشريعات ، والأجهزة العدلية هى :-

١- النظام القضائى – أى الهيئة القضائية – وتتكون من المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف .

٢- ديوان النائب العام .

٣- تتبعها إجهزة الشرطة بمنعها للجريمة وتقديمها للمتهمين للعدالة .

٤- ويشمل أيضا القضاء المتخصص كالقضاء العسكرى .

والعدل لا تقوم قائمة أية دولة بدونه ولا يستغنى عنه نظام سياسى إلا أصابه الأنهيار والوهن ، وهو تكليف ربانى لسائر الخلق (ان الله يأمركم بالعدل والإحسان) وتكليف للمؤمنين (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) هذا وقد وجدت الأجهزة العدلية تحت الإنقاذ اهتماماً لم تجده عند غيرها من الأنظمة التى تعاقبت على السودان ، فهى الأجهزة التى تطبق حكم الله ..ممثلاً فى الشريعة الإسلامية والقوانين التالية منها فى ظل الإنقاذ .. فبينما كانت الأنظمة قبل الإنقاذ تطبق القوانين البريطانية والهندية والاسترالية وغيرها ما عدا فترة بسيطة من حكم نميرى لا تتعدى بضعة أعوام ..فأن الأجهزة العدلية تحت الإنقاذ تطبق الشريعة الإسلامية بعد أن ذهب الأرث القضائى الاستعمارى الى غيابات التاريخ .

القضاء الإتحادى والولائى :

وتقصير الظل القضائى :-

إن خطة السلطات القضائية كانت ومازالت هى توصيل العدالة الكاملة للمواطنين في حلهم وترحالهم في حضرهم وريفهم وبواديهم ولذلك كانت خطة السلطة القضائية هي إصدار أوامر التأسيس للعديد من المحاكم الشرعية والجنائية والمدنية ومحاكم المدن والأرياف . وقد سارعت السلطة القضائية إلى إحداث ثورة قضائية بنقل الجهاز القضائي الى الولايات .

الجهاز القضائي الاتحادي :

يتمثل في وجود وزارة العدل ورئاسة القضاء – رئيس القضاء ومجلس القضاء العالي بجانب المحكمة الدستورية ، وهيئة المظالم والحسبة الاتحادية وديوان النائب العام هذا وتفصل المحكمة الدستورية في تفسير نصوص الدستور والقانون وبجانب النظر في الدعاوى من المتضررين في مجال الحريات العامة والحريات والحقوق التي كفلها الدستور هذا بجانب النظر في دعاوى تنازع الاختصاص بين الأجهزة الاتحادية والولائية وقد أدى هذا الترتيب إلي نتائج غير مسبوقة في سرعة الانجاز .

الجهاز القضائي الولائي :

تم استكمال عدد (٢٦) جهازاً قضائياً بمعدل جهاز قضائي بحاضرة كل ولاية من ولايات السودان هذا وقد أدى قيام هذه الأجهزة القضائية الولائية الى متابعة سير العمل بالمحاكم المختلفة والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية مثل سرعة البت في ظلامات الناس ... وتجويد الأداء ... وبسط العدل والرضاء بين الناس الأمر الذي خلق نوعاً من الاستقرار توجه فعلاً الانجاز السريع في الظلامات وحسب ذلك تأسيس دوائر ابرام العقود بكل ولاية مما سهل كثيراً على الجمهور الذي كان يعاني من قبل في هذا الجانب .

التطور في دوائر المحكمة العليا :

سعياً وراء نقل القضاء الى المواطنين بالقرب منهم في الولايات وتفادياً لتكبيدهم مشقة السفر للخرطوم تم انشاء دوائر للمحكمة العليا في خمس مناطق على نطاق السودان تقوم بخدمة المواطنين مما جعل الطعن أمامها ميسراً ومكفولاً للمواطنين بعد أن كانوا يتكبدون مشاق السفر للخرطوم سواء بغرض توصيل طعونهم للمحكمة العليا الاتحادية بالخرطوم أو بقصد المتابعة والاستعلام وكانت دوائر المحكمة العليا كأدناه :–

١– دائرة الولايات الوسطى :

تشمل ولايات الجزيرة والقضارف وسنار وولايات النيل الازرق والنيل الأبيض .

٢– دائرة المحكمة العليا لولاية كردفان الكبري :

وهي تخدم ولايات شمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان .

٣– دائرة المحكمة العليا لدارفور الكبرى :–

وهي تقدم خدماتها لولاية شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور .

٤– دائرة المحكمة العليا لولاية البحر الأحمر :

وتشمل تقديم الخدمات لولاية البحر الأحمر وولاية كسلا .

لقد أدت هذه الثورة في الجهاز القضائي الى نتائج باهرة في سرعة البت في القضايا ..

وتجويد الأداء ... والنزاهة فكان ذلك نتاجاً طبيعياً لنقل الخدمات القضائية الى حيث يوجد الناس .

القوانين وتأصيلها :

شملت الثورة التشريعية إصدار القوانين التي شملت كل مناحي الحياة التي إرتكزت ارتكازاً قائماً على الشريعة الاسلامية وقد تم ايضاً اعادة النظر في القوانين السابقة لتتماشى بصورة محكمة مع احكام الشريعة الاسلامية .. وقد شمل ذلك المجالات العدلية والحريات والحرمات والحقوق العامة ، وغطى ذلك ايضاً الدفاع والأمن ، والأداء الاقتصادي والحكم الاتحادي وحماية و تنمية المجتمع ومجال الخدمة العامة والتعليم ومجال الثقافة والإعلام وحقوق الانسان وغيرها من المجالات إلى جانب عدد من القوانين المذكورة في الفترة من يوليو ١٩٨٩م حتي ديسمبر لسنة ٢٠٠٤م عدد (٥٥٥) قانوناً أبرزها :-

١- قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة ١٩٨٩م ويهدف هذا القانون الي محاربة صور الفساد الوظيفي كافة وتأكيد الطهر في الوظيفة العامة .

٢- قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م .

٣- القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م .

٤- قانون جهاز الدفاع المدني لسنة ١٩٩٢م .

٥- قانون الأمن الوطني لسنة ١٩٩٦م .

٦- قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٦م .

٧- قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م .

٨- قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠م .

٩- قانون المعاملات المدنية ١٩٨٤م .

١٠- قانون الإجراءات المدنية ١٩٨٤م .

١١- قانون الإثبات ١٩٩٢م .

وغيرها من القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية ... كانت الثورة التشريعية على عهد الانقاذ جهد اعادة ترتيب قوانين البلاد في المجالات كافة واخضاعها بالكلية لاحكام الشريعة الاسلامية انقاذاً لبلادنا من القانون الانجليزي والهندي وغيرهما من قوانين الاستعمار .. وهكذا تعد الانقاذ هي التي اعادت الى بلادنا كرامتها وعزتها بإرجاعها الى اصول الحكم والتشريع والقضاء في الاسلام .

الفصل السادس
التحديات الخارجية في عهد الإنقاذ

تذهب النظريات التى تحكم العلاقات الدوليه المعاصره عدة مذاهب فى تحديد أصول وجذور السياسة الخارجيه لأى بلد من البلاد التى تعيش فى ظل النظام الدولى الراهن اذ تذهب النظريه الواقعيه فى العلاقات الدوليه فى صورتها الهيكليه الى القول ان هيكل العلاقات الدوليه هو الذى يحكم ويحدد اصول وجزور السياسه لأى بلد من بلاد النظام المذكور ..فسواء كان هيكل العلاقات الدوليه هيكلاً متعدد الاقطاب او ثلاثى الاقطاب ..او انه ثنائى الاقطاب ..او آحادى الاقطاب فأنه هو الذى يرغم البلاد الاخرى على رسم سياسات خارجيه لاتخرج عن ما عليه هيكل العلاقات الدوليه فى اى من الصور المذكوره .

ومن جانب آخر تذهب معظم نظريات العلاقات الدوليه الاخرى مثل نظرية الاعتماد المتبادل ..أو نظرية القانون الدولى والمؤسسات ..أو النظريه الاخلاقيه فى العلاقات الدوليه وغيرها الى الاخذ بنمط وسط يذهب الى القول ان السياسه الخارجيه لآى بلد من بلاد منظومة النظام الدولى تخضع لعدد من المؤثرات الداخليه والخارجيه ولاتقتصر فقط على العوامل الداخليه منفرده ..ولاالعوامل الخارجيه منفرده فهى نتاج خليط من المؤثرات على المستوى الداخلى والخارجى .

هذا وبما أن السودان احد دول النظام العالمى الراهن فأن تفسير جذور واصول سياسته الخارجيه هى المدارس التى تقول انها نتاج مؤثرات داخليه وخارجيه ..والناظر لواقع سياسة السودان الخارجيه قبل وبعد الانقاذ يرى بوضوح انها فعلاً نتاج تفاعل عوامل داخليه وخارجيه مع جنوح سياسة السودان الخارجيه فى عهد الانقاذ الى الاسقلال ..وحرية اتخاذ القرار سعياً وراء سيادة البلاد الكامله فى رسم سياستها الخارجيه بما يحقق مصالحها الوطنيه ولكن لايستطيع الباحث المحايد ان يفصل دور الاثر الخارجى الذى يمليه النظام الدولى بكل ثقله السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسى على مجمل اتجاهات سياسة السودان الخارجيه على عهد الانقاذ .. فعالم اليوم عالم الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل .

صورة العلاقات الخارجيه قبل الانقاذ :

كانت الأنظمه السياسة التى حكمت السودان قبل الانقاذ أنظمه سياسيه تقليديه عسكريه كانت ام مدنيه ولذلك لم تكن سياستها الخارجيه سوى سياسه خارجيه تقليديه شابها

الكثير من غياب الرؤية الواضحة او الاستراتيجية الكاملة الشاملة التى ترتكز على ثوابت الامه وقيمها والتى تسخر السياسة الخارجية لخدمتها سعياً لنهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .وبما ان البلاد آنذاك كانت تعتمد بصورة مجمله على الدعم الخارجى على المستوى الاقتصادى والسياسى ساق ذلك الى ضعف القرار واهتزازه وتأثره المستمر بالخارج . هذا وقد ادى عدم استقرار الحكومات الحزبية وعدم ثبات وجهة الانظمةالعسكرية الى سياسة خارجية محورية ترتبط الى حد كبير بسياسات او تأثيرات الجهات الخارجيه الداعمة لتلك الانظمة مما فوت على البلاد كثيراً من الفرص خاصة فى المجال العلمى والثقافى .وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لم تحفل سياسة السودان الخارجية فى ظل الانظمة السابقة للإنقاذكثيراً بتوظيف الدبلوماسية السودانية فى خدمة قضية السلام وايقاف الحرب فى البلاد مما كلف بلادناً كثيراً فى هدر الموارد البشرية والاقتصادية والاجتماعية .

بجانب ذلك عانت سياسة السودان الخارجية قبل الانقاذمن انعدام الخطط فى مجال الكوادرالمدربة واستخدام الوسائل الحديثة فى مجال التقانة ورفع القدرات والانعتاق من محدودية التمثيل الدبلوماسى المقيم وغير المقيم ..كما عانت سياسة السودان الخارجية فى تلك الفترة من التناقض الذى تفرضه مصالح الاحزاب اوالمحاور الحاكمة مما قاد الى ضعف فاعلية السودان ووجوده فى التجمعات الاقليمية والدولية بالصورة التى تخدم مصالحه الوطنية .

إن استمرار الحرب فى جنوب بلادنا على مدى ٥٠ عاماً باستثناء عشر سنوات هى عمر اتفاق السلام فى اديس ابابا سنة ١٩٧٢ يقف شاهداً على ضعف سياسة بلادنا الخارجية قبل الانقاذ التى كان يمكن أن تسخر لخدمة اهداف السلام وايقاف الحرب بصورة تمكن البلاد من المضى قدماً فى مشروعها الوحدوى والتنموى .

رسم اهداف سياسة السودان الخارجية على عهد الانقاذ :

كان لابد للانقاذ ان تخرج السودان من سياسته الخارجية التقليدية ولذلك كان اول خطواتها فى هذا المجال هو ان تؤسس مرتكزات سياستها الخارجية على ماجاء فى بيانها الاول فى يوليو سنة ١٩٨٩ ،وتوصيات ومقررات مؤتمرالحوارالوطنى .. والاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ -٢٠٠٢) التى تمثل برنامج الانقاذالسياسى والاقتصادى والاجتماعى ..وعليه قامت وتأسست اهداف سياسة السودان الخارجية على المبادئ الآتية :-

اولاً :- حماية اسس الامن القومى السودانى فى ابعاده الشاملة .

ثانياً :- تحقيق مقاصد التأصيل والتوجه الاسلامى مع مراعاة لصلات السودان الاخرى.

ثالثاً :- العمل على تحقيق السلام وايقاف الحرب باعتباره الهدف الاستراتيجى الاول للدولة

رابعاً :- السعى لدعم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توظيف الدبلوماسية .

خامساً :- مواجهة الاتهامات التى تواجه البلاد فى مجالات حقوق الانسان .

سادساً :- تطوير علاقات السودان الخارجية وتحقيق التضامن والتكافل مع دول الجوار العربية والافريقية .

سابعاً :- الاهتمام بالجاليات السودانية بالخارج وربطها بما يدور فى بلادها وتشجيعهم على استثمار مدخراتهم فى بلادهم مع تقديم الخدمات القنصليه وغيرها لهم .

ثامناً :- متابعة التغيرات على الساحة الدولية والمساهمة فى ارساء قواعد النظام العالمى الجديد واعادة هيكلة الامم المتحدة ووكالاتها لتكون أكثر ديمقراطية ولتعكس تطلعات الدول النامية وحجمها .

على ضوء هذه الاهداف سارت سياسة السودان الخارجية موظفة لامكانيات كوادرها الدبلوماسية وسفارتها بالخارج لخدمة هذه الاهداف ومطبقة لقواعدحسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد الاخرى واحترام سيادة البلادالاخرى وخصوصياتها مراعيه لكافة الاعراف التى يفرضها السلوك الدبلوماسى المتحضر .

المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية واثرها على سياسة السودان الخارجية :

شهدت الساحة المحلية والاقليمية والدولية متغيرات اساسيه فى السياسه الدوليه تركت أثرها واضحا على السودان وسياسته الخارجية مصداقا لنظرية الاعتماد المتبادل فى العلاقات الدولية وغيرها فى المدارس التى تسود الفكر السياسى للعلاقات بين الدول.

١. يقف فى مقدمة هذه المتغيرات على الصعيد المحلى والأقليمى أن السودان فى ظل الإنقاذ انتهج نهجاً فى سياسته جعل من قيم الأمة وأرثها الحضارى هو المحور الذى يشكل وجهة الانقاذ السياسية .. وكان المشروع الحضارى – النهضوى ذو السمات والثوابت الإسلامية .

٢. انهيار الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١م وتبعه المعسكر الشيوعى مما أذن بنهاية الحرب الباردة .. الامر الذى افضى الى تغيير ميزان القوى ثنائى القطبية السابق .. الى نظام دولى آحادى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

٣. السيرقدماً فى مساعى الدول الاوربية القاضية بتحقيق الوحدة الاوربية والعمل بنظام العملة الواحدة .. وميلاد منظمة التجارة العالمية .

٤. تغيير الخريطة الافريقية فى جنوب افريقيا ومنطقة البحيرات فى جنوب البلاد وزوال الانظمة السابقة للحكم فى الكنغو (كنشاسا) واثيوبيا وقيام دولة اريتريا وتصدع احلاف الطوق التى حاولت الولايات المتحدة اقامتها ضد السودان .

٥. وقوع احداث الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١م فى الولايات المتحدة وماتبعه من اعلان الولايات المتحدة لسياسة الحرب على الارهاب التى شنت بمقتضاها الحرب على افغانستان والعراق مما ادى إلى تغيير انظمة الحكم فى هذه البلاد .

التحديات الخارجية التى واجهها السودان :

نتيجة لهذه المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية واجه السودان تحديات شرسة من قبل الولايات المتحدة وغرب اوربا ..بسبب وجهته الاسلامية التى انتهجتها الانقاذ .

وقد طالت التحديات على السودان المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيه والامنيه كافة..وكان على السودان ان يصمد فى وجه التحديات المذكورة ويخرج منها واحدة تلو الاخرى ..نتنناول هنا هذه التحديات .

التحدى الثقافى والاجتماعى والاعلامى :

واجه السودان منذ مجىء الانقاذ تحدياً عالمياً على هذه الجبهةجبهة الاتجاه الثقافى والاجتماعى ..فقد ثار لأعلان السودان تطبيق الشريعة الاسلامية صداً واسعاً فى ارجاء العالم ..وقد اخذت اجهزه الاعلام الغربية الموجهة من قبل أجهزة الاستخبارات تشن هجوماً عنيفاً على السودان ووجهته الجديدة واصفة حكومة السودان بأنها حكومة أصولية تسعى لتغيير دين ولغة سكان البلاد غير المسلمين فى جنوب البلاد عن طريق القسر والأكراه وأنها تفرق بين مواطنيها على أساس دينى وتضييق على غير المسلمين فى شغل الوظائف وتمنع قيام الكنائس ، هذا ومن جانب آخر قامت أجهزة الإعلام الامريكية والغربية بشن حملات دعائية قوية ضد السودان متهمة أياه بأنه يسعى لنقل أصوليته الاسلامية الى دول الجوار الافريقى والعربى ..مما يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة فى منطقة القرن الافريقى والبحر الأحمر ووادى النيل ..سيما وأن السودان يجاور منطقة النفط فى شبه جزيرة العرب عبر البحر الأحمر .

وكان لابد للانقاذ أن تواجه هذا التحدى بحملة دبلوماسية واعلامية مكثفة حاولت فيها ان توضح ان نظام الانقاذ لايشكل اية خطورة على مواطنيه فى الداخل فحرية الاديان والاعتقاد فيه متاحة وان معاملة المواطنين الذين يحملون ديانات غيرالدين الاسلامى

يجدون الفرصة متاحة في العمل والتنقل . والعبادة ولقد كفل دستور السودان للعام ١٩٩٨م كل ذلك فى ابواب ثابتة اما مسألة أن السودان يسعى لنقل انموذجه الدينى الى دول الجوار فقد ابان السودان أن أياً من المواطنين لم يتم اتهامه او اعتقاله وهو متلبس بأي مساع فى دول الجوار او انشطة تدلل على أن هناك مساعي منظمة من السودان لنشر الاصولية الاسلامية في دول الجوار ... هذا وقد لعبت الدبلوماسية السودانية دوراً مؤثراً فى هذا الجانب بالتعاون مع الوحدات الحكومية الأخرى مثل وزارة الإعلام ..والإعلام الخارجى وبعثات السودان الدبلوماسية بالخارج وكذلك فى المنتديات الأقليمية والدولية ..مما تمخض عن نتائج إيجابية عدلت صورة السودان التى نيل منها أثر الحملات المذكورة .

التحدى على المستوى السياسى :

هذا احد أشد التحديات التى واجهتها الدبلوماسية السودانية منذ أتهم السودان بأنه يأوى الإرهاب ..والجماعات الارهابية ..والمنظمات الاسلامية المتطرفة ..بل أتهم السودان بأنه دولة أرهابية ووضع على لائحة الدول الارهابية من قبل الولايات المتحدة .. بأعتباره ينشر الارهاب في دول الجوار والعالم ..وقد جاءت محاولة حادثة إغتيال الريئس المصرى فى اديس ابابا سنة ١٩٩٥م كأحد أشد التحديات التى واجهت البلاد على المستوى السياسى حتى قدمت فيها شكاوى ضد السودان في مجلس الأمن مما حمل المجلس على إتخاذ عدد من القرارات التى دعت الى مقاطعة السودان دبلوماسياً من قبل دول المجتمع الدولى ..وفعلاً أبعدت الولايات المتحدة على الأقل دبلوماسياً فى سفارة السودان بواشنطن وحددت حركة الدبلوماسيين السودانيين فى واشنطن ..لا يقدر أحدهم على الحركة إلا بعد أخذ إذن مسبق .

إتخذت المنظمة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من القرارات فى مجلس الأمن تدعو الى المقاطعة الثقافية والدبلوماسية وغيرهما ضد الارهاب ...مما فرض نوعاً من العزلة الدبلوماسية والسياسية حيث لم يقم أى ريئس دولة أوربية أو امريكية بزيارة السودان إلا فى العام ٢٠٠٢م ابان زيارة قام بها ريئس الوزراء البريطانى تونى بلير وهو فى طريقه لحضور أحد المنتديات الدولية فى أثيوبيا باديس ابابا حيث مكث بالخرطوم لعدد من الساعات غادر بعدها الى أثيوبيا أدت هذه الأجراءات الى إحجام الدبلوماسية الغربية والامريكية من التعاون مع السودان فى المنتديات الدولية بل عملت الدبلوماسية المذكورة ضد السودان فى المحافل الدولية عندما أتهم بإنتهاك حقوق الانسان .

وقد خاض السودان ممثلاً فى وزارة الخارجية ووزارة العدل مواجهات ضخمة فى

مجالات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى المقر الأوربى فى لاهاى وقد ادين عدد من المرات ونفد من الادانة فى عديد من المرات بسبب وقوف الأصدقاء معه من جانب الدول الأفريقية والعربية .

لقد أدت هذه التداعيات الى ارسال مبعوث خاص لحقوق الانسان من قبل الأمم المتحدة للسودان ممثلاً فى شخصية كاثباربيرو الذى قابل العديد من الأفراد والمنظمات والجماعات ومنظمات المجتمع المدنى جمع فيها معلومات تقول بانتهاك الحكومة السودانية لحقوق الانسان ..كل ذلك القصد منه التضييق على ثورة الإنقاذ ومشروعها النهضوى – الحضارى سعياً وراء إسقاط النظام والاتيان بنظام علمانى بديل يحقق المصالح الغربية ويخدم إستراتيجية الغرب فى منطقة القرن الأفريقى ووادى النيل .

كان لصمود الإنقاذ معبرة عن ثبات سياساتها التى تقوم بإنفاذها وزارة الخارجية وهى عدم الاستجابة للأستفزاز والتعامل مع مثل هذه التحديات بالصبر الجميل والتحمل ..والمضى قدماً فى السير وفق سياساتها المتوازنة إلى أن تلاشت هذه الاتهامات واحدة تلو الأخرى ففى اللجنة المعنية بحقوق الانسان فى المقر الأوربى لم تذهب الأتهامات بانتهاكات بحقوق الانسان أدراج الرياح فحسب بل أختير السودان عضواً فى اللجنة المذكورة رغم معارضة الولايات المتحدة وبعض الدول السائرة فى فلكها .

أما تهم الارهاب فقد طلب السودان من الولايات المتحدة المساهمة فى القبض على المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك وأن حدود السودان مفتوحة للجهات الفنية المعنية من قبل الولايات المتحدة الامريكية للمساعدة فى القبض عليهم أو تسليمهم .. ولكن لم تسفر كل جهود القبض عليهم أو تسليمهم بالنجاح .

هذا وفى جانب محاولات الحصار الدبلوماسى فشلت الاستراتيجية الغربية القاضية بعزل السودان دبلوماسياً فقد شهد السودان إجتماعات قمم رئاسية إقليمية ..مثل قمة دول الساحل والصحراء وقمة منظمة الدول الإسلامية وإجتماعات قمة الإيقاد وإنسياب العديد من العلاقات الخارجية ممثلة فى زيارات من الدبلوماسيين العرب والأوربيين بل والامريكتين والأفارقة مما جعل الخرطزم قبلة من قبل النشاط الدبلوماسى الاقليمى الدولى ..هذه بالإضافة الى إجتماعات العديد من المجمعات العلمية مثل إتحاد القانونيين العرب والأطباء العرب ومنظمات الشباب الأفارقة ..والشباب العرب والعلماء امثال د.أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل فى الكيمياء وغيرها من الأنشطة الأقليمية السياسية الاجتماعية والعلمية مما ذهب بما يسمى بالمقاطعة والعزلة التى حاولت بعض الجهات فرضها على السودان .

التحدى على المستوى الإقتصادى :

منذ مجئ الأنقاذ بمشروعها النهضوى الحضارى سعت بعض الدوائر الأمريكية والغربية لفرض حصار إقتصادى على السودان فعلى مستوى الاستثمارات التى كانت تقوم فعلاً فى السودان قامت شركة شيفرون كبرى شركات النفط العاملة فى الاستثمارات النفطية فى السودان بإعلان انسحابها من العمل فى السودان وتخلصت من حقوقها لصالح شركة كونكورب السودانية – على أمل أن لا يجد السودان من يقوم بأستخراج النفط بعد خروج التكنولجيا الأمريكية .. قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بفرض اجراءات الحصار الاقتصادى والمقاطعة على السودان مستثنية بعض السلع التى تمثل لها سلعاً أستراتيجية كالصمغ العربى ..قامت الولايات المتحدة بأستخدام نفوذها فى المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى ..وصندوق النقد الدولى لإتخاذ اجراءات ضد السودان مثل وضعه على لائحة الدول غير المتعاونة وبالتالى يفقد بعض حقوقه وإمتيازاته التى يكفلها له نظام هذه المؤسسات مثل دعم برامج الخصخصة ..وبرامج ازالة الدعم عن السلع الأساسية ..وبرامج التكييف الهيكلى للأقتصاد الوطنى .. وحقوق السحب الخاصة وغيرها .

هذا وعلى المستوى الأوربى قامت الجماعة الأوربية بتجميد حقوق السودان التى يستحقها وفق أتفاق (لومى) الذى أعيدت تسميته بأتفاق (كوتونو) التى تصل الى ملايين من العملة الاوربية (اليورو) رغم أن هذه الحقوق ذات طابع أقتصادى تجارى بحت إذ تقوم هذه الأتفاقية بدعم سلع التصدير التى تتعرض حصائلها من النقد الخارجى للتدهور بسبب تدنى الأسعار ..أو العوامل الطبيعية التى تؤثر على الأنتاج ..أو الامراض التى تضرب بعض محاصيل الصادر مثل الفول السودانى ، والسمسم ، والجلود الخام وغيرها.

بسبب هذه الأجراءات الامريكية الأوربية من محاصرة السودان على المستوى الأقتصادى أتجه السودان شرقاً نحو قارة آسيا بحثاً عن بدائل للعمل فى المجال الأقتصادى والأستثمارى والتجارى مع السودان وقد كانت النقلة من السياسة الخارجية تمثل إحدى النقلات الأستراتيجية الكبرى فى تاريخ السودان الحديث ..ففى مجال البترول ذهب السودان الى المارد الصينى ..والى ماليزيا ..ولم يقفل باب الشركات الغربية مثل شركة تليسمان الكندية وفعلاً دخل الصينيون مجال الأستثمار فى النفط السودانى ..تدفق النفط السودانى بصورة تجارية ..كما دخل الماليزيون ..والكنديون ..كل ذلك قاد الى بناء السودان أكبر خط ناقل للبترول فى أفريقيا بطول يصل الى (١٦١٠) أميال من

جنوب السودان الى ساحل البحر الأحمر وبدأ السودان يصدر النفط منذ سنة ١٩٩٩م بعد أن حقق الأكتفاء الذاتى من هذه السلعة الأستراتيجية ..وصارت عائدات الصادر تصل الى ٣,٤ بليون دولار فى السنة حسب إحصائية سنة ٢٠٠٤م كما صار النفط يسهم بعائدات تصل نسبتها الى ٥٠٪ من الموازنة العامة للدولة .ويضل ما يصدره السودان الى عدد (٣٠٠) ألف برميل فى اليوم سوف ترتفع الى (٥٠٠) برميل فى العام بنهاية العام ٢٠٠٥م لقد وصلت الأستثمارات الخارجية الى (٩) بلايين دولار حتى الآن ووصل نصيب الحكومة الى ٨٠٪ من الأنتاج وفق قسمة الانتاج بين السودان والشركات المستثمرة .لقد خسرت الولايات المتحدة معركتها النفطية فى السودان ويعود الفضل بعد الله سبحانه وتعالى الى الدبلوماسية السودانية وعملها الدؤوب .

وعلى الصعيد الأوربي تدهورت الشراكة التجارية الأوربية ومساهمتها فى تلقى الصادرات السودانية وأستقبال الواردات ، الى المركز الثالث بعد أن كانت دائماً هى شريك السودان الأول على المستوى التجارى ..وقد أتجهت تجارة السودان الخارجية نحو الشرق الى الصين والهند والبلاد العربية فى جنوب غربى آسيا مثل السعودية وغيرها ..فقد صارت الصين هى الشريك التجارى الأول للسودان بسبب أنها تصدر نصيبها من النفط الى مصافيها ..كما صارت المملكة العربية السعودية أحد كبار شركاء السودان التجاريين فى تزويده بالواردات اللازمة .

هذا وقد شهد الميزان التجارى السودانى بعد هذا التغيير فى هيكل وإتجاه تجارة السودان الخارجية فائضاً لاول مرة فى نصف القرن الماضى ..كما شهدت إمدادات السودان من السلع المستوردة فى حالة أستقرار واضح ، من هنا نقول ان السودان كسب معركته الأقتصادية ضد الولايات المتحدة وأوربا كما كسبها من قبل فى مجالات حقوق الانسان ..والارهاب وغيرها من الاتهامات التى لا دليل عليها .

التحدى على المستوى العسكرى والأمنى :

سيراً على نفس النسق السابق من التحديات واجهت الإنقاذ تحدياً على المستوى العسكرى والأمنى ..تمثل فى الدعم المستمر الذي وجدته حركة التمرد من الدول الكبرى في الغرب والشرق عبر دول الجوار ..وكذلك واجهت الأنقاذ تحدياً غير مسبوق تمثل ذلك في مد حركة التمرد بالمعلومات الأمنية ..والاستشارات ذات الطابع الفنى مما جعل حركة التمرد فى مرحلة من المراحل تستأسد حتى لتصل الى أماكن ما كانت تحلم يوماً بالوصول اليها في شرق السودان ووسط السودان الشرقى ،هذا بالإضافة الى الحرب النفسية والتهديد من قبل الحكومة الامريكية وبعض الحكومات الغربية والأجهزة التشريعية مثل التلويح

بفرض حصار على إمدادات السلاح ..الخ) .
قادت هذه الخطوات الى تشجيع حركات التمرد فى مناطق أخرى من السودان مثلما حدث فى ولايات دارفور وقد وجدت هذه الحركات المتمردة دعماً مماثلاً ..فى إمدادات السلاح والمتحركات من العربات ..وتدفق الامكانات المالية لقادة حركة التمرد للسفر الى أوربا ..وأمريكا ..والبقاء فى الفنادق الضخمة وعقد الندوات والمحاضرات التى تندد بنظام الأنقاذ وحكومة السودان ..كل ذلك مع نشاط إعلامى غير مسبوق وتدفق المنظمات طوعية مشبوهة دخلت غرب السودان تحت شعار وجود التطهير العرقي والأغتصاب وشن الحرب على المدنيين ..وتم فعلاً تدويل مشكلة دارفور التى تطورت من حرب قبلية من جراء الخلاف حول المراعى وغيرها الى معضلة دخلت أروقة مجلس الأمن الدولى الذى لم يتأخر فى أصدار قرارات أقتصادية وقانونية مثل القرار (١٥٦٤) القاضى بالنظر فى إتخاذ إجراءات ضد النفط والقرار رقم (١٥٦٣) القاضى بتقديم المتورطين فى الحرب فى دارفور الى محكمة الجنايات فى لاهاى .
هذا التحدى العسكرى والأمنى قابلته السياسة الخارجية السودانية كما قابلت التحديات السابقة وذلك بالإستجابة الإيجابية لمبادرة الإيقاد القاضية بالسعى لحل موضوع الحرب فى السودان وفق تشجيع من حكومة الولايات المتحدة الامريكية لقد كانت السياسة الخارجية السودانية أقرب الى أطروحات النظرية الواقعية فى العلاقات الدولية ..وفعلاً بدأت مفاوضات مضنية بين الجانبين الحكومى والحركة الشعبية كللت بتوقيع أتفاق شامل للسلام فى ٢٠٠٥/١١/٩م فى نيروبى ..ولا شك أن الدبلوماسية السودانية قد كان لها دور بارز فى التعامل مع المجتمع الدولى من دول الجوار وأصدقاء الإيقاد قرب من وجهات النظر وأفضى الى السلام الشامل بين الشمال والجنوب .
هذا وسوف تسير وتيرة السياسة السودان الخارجية فى ذات النسق فى التعامل مع معضلة دارفور سواء كان ذلك داخل مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة الجزاء الدولية فى لاهاى ..أو مع المجتمع الدولى المهتم بموضوع دارفور مثل الدول الاسكندنافية والدول العربية والدول الأفريقية حتى تُحل قضية دارفور كما حُلت قضية جنوب السودان .

سياسة الانفتاح على العالم الخارجى :

كل هذه النجاحات على كل هذه الجبهات والتحديات ما كان لها أن تتم لولا سياسة الصبر والنفس الطويل ..والبعد عن الصغائر والتعلق بالمواضيع ذات الأهتمام فى إطار موضوعى يقوم على المضي أو السير وفق التقاليد الدبلوماسية والعلاقات الإنسانية الراقية

فى التعامل مع العالم الخارجى الأمر الذى حول السودان من دولة تعيش فى شبه عزلة سياسية ودبلوماسية الى دولة تدير علاقات دولية مثلها مثل الدول الأخرى ..تنساب نحو عاصمته الوفود الدبلوماسية والعلمية ويسافر قادتها الى بلاد العالم حضوراً مستمراً فى المنتديات الدولية وقد عززت سياسة السودان الخارجية ذات الطبيعة المنفتحة علاقات السودان فى عدد من المحاور :-

١- محور العلاقات العربية والإسلامية .

٢- محور العلاقات الأفريقية .

٣- محور العلاقات الآسيوية .

٤- محور العلاقات الأوربية .

٥- محور العلاقات الأمريكية .

٦- محور العلاقات الدولية .

هذا وقد حقق السودان نجاحات فى كل هذه المحاور بفضل سياسته المتوازنة ..التى تقوم على الاحترام المتبادل ..وأحترام سيادة الدول ..وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .. ورغم كل ما يشوب العلاقات السودانية الامريكية إلا أن سياسة السودان الخارجية تسعى سعياً حثيثاً لكسب هذه الدولة العملاقة وترميم العلاقات معها لخير الشعبين ..ولذلك حرص السودان على الأبقاء على سفارته فى واشنطن مفتوحة بدرجة تمثيل أقل من سفير ..كما رحب بوجود السفارة الأمريكية فى الخرطوم مفتوحة بدرجة تمثيل أقل من سفير إبقاءً لقنوات الاتصال ..ومسارب التفاهم خدمة لهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

الفصل السابع

في مجال الدفاع والأمن والاستقرار وفرض هيبة وسلطان الدولة

تعتبر القوات المسلحة والشرطة والأمن والأجهزة النظامية الأخرى لأية أمة من الأمم الحارس الامين لأمن الأمة القومى متمثلاً فى الحفاظ على سلامة وأمن شعبها والسيادة على اراضيها والحفاظ على ثرواتها الطبيعية ونظامها السياسى والأجتماعى ووجهتها الثقافية والفكرية ضد العدوان الخارجى والتغول الأجنبى والخارجين عن القانون على المستوى الداخلى .. كل ذلك يتم إعتماداً على أبناء الأمة الذين نذروا أنفسهم طوعاً لمهام الدفاع عن البلاد و الحفاظ على المكتسبات الوطنية التى حققتها البلاد بالغالى والنفيس على المستوى الخارجى والداخلى.. والقوات المسلحة السودانية ليست بدعاً من التجارب الانسانية فى هذا الإطار فهى ذات أرث عسكرى قتالى ضارب الجذور فى تراب بلادنا وتقاليد وثقافة شعبها فقد أستمرت هذه الروح القتالية فى تجارب السودانيين تترقى عبر الممالك السودانية فى سنار وفى دارفور والمسبعات مروراً بدولة المهدية ..انتهاء بالدولة السودانية الحديثة بقيام قوات الدفاع السودانية ..أنتهاء بالقوات السودانية المسلحة .

هذا وقد خاضت المؤسسة العسكرية السودانية مروراً بمختلف الحقب تجارب قتالية فريدة سجلها لها التاريخ بمداد من نور فى مرتفعات الحبشة واريتريا من الجهة الشرقية ..وفى صحارى ليبيا وغرب مصر أبان الحرب العالمية الثانية ..ومن جهة القتال ضد العدو الاسرائيلى مما اكسب الجندى السودانى تجارب ثرة فى ميادين القتال مواجهاً احدث أنواع الاسلحة التى تفتقت عنها عقول صناع السلاح ، هذا وقد أتاحت هذه التجارب للجندى السودانى خوض المعارك بشجاعة فائقة ..وفى مختلف انواع مسارح وميادين القتال الجغرافى ذات الطبيعة الصحراوية ، والجبلية ، والغابات الأستوائية وفى كل هذه الجهات مختلفة المناخ والجغرافيا كان الجندى السودانى مثال الجندى المجاهد فى سبيل الله والوطن .

ومن جانب آخر فأن لأجهزة الشرطة السودانية ومؤسساتها إبتداء من بوليس السودان وحتى الشرطة السودانية أرث ضارب الجذور فى الحفاظ على أمن البلاد الداخلى ..فى مكافحة الجريمة ومتابعة الخارجين على القانون وحفظ وسلامة ارواح المواطنين وممتلكاتهم ودمائهم واعراضهم .. وفى مكافحة التهريب عبر حدود السودان الشاسعة الواسعة وعلى مختلف المسارح براً وجواً وبحراً .. هذا بالإضافة الى ارث الشرطة

السودانية الممتد فى مكافحة النهب المسلح .. والمخدرات والمنشطات الضارة بصحة المجتمع وأخلاقه وقيمه ، التى تنخر فى جسد الامة وبنيانها الاجتماعى .. لقد كانت الشرطة السودانية ومازالت انطلاقاً من هذا الارث الفريد قبلة لمؤسسات الشرطة فى دول الجوار تفتح لمؤسساتها التدريبية .. والتعليمية .. والاعدادية لدول مثل تتشاد .. واريتريا .. واثيوبيا .. والاردن .. واليمن .. ودول الخليج وغيرها حتى اكتسبت المؤسسة الشرطية السودانية سمعة لا تجارى فى الضبط ، والربط .. وكفاءة التدريب والاعداد للعناصر الشرطية فى المجالات كافة التى يقتضيها العمل الشرطى .

والحال هكذا ليس بغريب أن تستعين الكثير من دول الجوار برجال وقادة الشرطة السودانية للاشراف على تدريب كوادرها الشرطية وتأسيس مؤسساتها الشرطية على الانموذج الشرطى الذى خلفته التجربة السودانية .

وضع الامن والدفاع والاستقرار وسلطان الدولة قبل الانقاذ :

واجهت البلاد وضعاً متردياً بكل ماتحمل الكلمة من معنى فى مجال الامن والاستقرار وسلطان الدولة وهيبة القانون قبل الانقاذ .. فعلى مستوى مسارح العمليات فى جنوب البلاد شهدت الفترة قبل قيام الانقاذ ٣٠ /٦ /١٩٨٩ منعرجاً خطراً فى تاريخ القوات السودانيه المسلحة وسيطرتها على مسرح العمليات وأخذ زمام المبادرة فى مواجهة حركة التمرد المدعومة دعماً خارجياً علىالاصعدة كافة حيث اضطرت القوات المسلحة آنذاك للانسحاب من معظم المحطات حتى تقلصت الى اللواء (١١) مشاة بشرق الاستوائية الأمر الذى جعل مدينة توريت فى متناول القوات المتمردة .. وتعذر بناء على ذالك ايصال الدعم اللازم بسبب تلك التراجعات وانشغال الساسة فى صراعات حزبية تمتد مع الايام. ورغم هذه الظروف غير المواتية سعت القوات المسلحة مرات عديدة للإستيلاء على المدن عن طريق القصف الجوى باستخدام سلاح الطيران ضد تجمعات المتمردين التى كانت تحكم قبضتها على شرق الاستوائية بعد سقوط مدينة توريت . ومن الاسباب التى ساعدت على تقهقر القوات المسلحة وانسحابها خلال الاعوام (١٩٨٥ -١٩٨٨م) من مواقعها هو الدعم الخفى الذى كان يقدم لقوات التمرد عبر برنامج شريان الحياة (١) قبل ان تقوم الانقاذ بأيقافه اذ كان يتم عن طريق هذا البرنامج دعم المتمردين بالعتاد والاسلحة تحت غطاء ايصال الاغاثة للمتضررين وقد كان لضعف التوجيه اكبر الاثر فى انسحاب القوات المسلحة . بالاضافة الى ضعف المعلومات الاستخبارية الدقيقة عن حركة العدو وامكاناته مما مكن المتمردين من السيطرة على معظم مدن الجنوب ان لم تكن كلها الا العواصم حيث تم اسقاط العديد من المدن من قبل قوات التمرد فى

الفترة من (١٩٨٥ -١٩٨٨) مثل الكرمك ، وقيسان وهذه بعض المدن الشمال على المحور الشرقى .

ثم كاكا وفشلا ، وايور ، وكنقور ، بور ،ويرول ، شابى، وليريا ، وكبويتا ، وتوريت ، وسندرو ،و مريو ، وكاجوكاجى وغيرها فى الوقت الذى كانت حكومة الانتفاضة تقف مكتوفة الايدى تجاه القوات المسلحة وهى تعمل فى أ سوأ الظروف .. تتصارع اجنحة الحكومة حول السلطة وكراسى الوزارة .

مذكرة القوات المسلحة :

قاد هذا الوضع المذرى فى مسارح العمليات ٠٠والتدهور المريع فى قدرات القوات المسلحة وامكاناتها واشتداد قوة وامكانات حركة التمرد والامداد المستمر لها من الخارج عن طريق دول الجوار.. ادى هذا الوضع الى ان ترفع قيادة القوات المسلحة مذكرتها المشهورة فى شهر فبراير سنة ١٩٨٩م الى رئيس مجلس رأس الدولة ورئيس مجلس الوزراء تشكو بها من سوء الحال وقلة الدعم المادى وغياب الدعم المعنوى والسند الشعبى مما ادخل القوات المسلحة فى فترة من التردى فى الاداء لم تشهدها طوال تاريخها .. وللتدليل على ما وصل اليه حال القوات المسلحة نقتطف هنا بعض ما جاء فى تلك المذكرة ((ان دراسة المعطيات الواضحة تكشف ان قدراتنا القتالية قد تناقصت بنسبة ٥٠ ٪ مما كانت عليه سنة ١٩٨٣م وذلك للاستنزاف المستمر فى المعدات المختلفة والاسلحة ومؤن القتال مع غياب كامل للاستعواض المنظم واخيراً توقفت كل الدول المانحة عن تقديم اقل احتياجاتنا الحيوية))هكذا يذهب قادة القوات المسلحة الى القول بأن البلاد متمثلة فى قواتها المسلحة قد فقدت ٥٠٪ من قدراتها القتالية فى مواجهة حركه تمرد اندلعت فى داخل القوات المسلحة نفسها .. فاذا وصل حال البلاد الى عجز يصل الى النصف فى مواجهة حركة تمرد فان ذلك يعنى ان البلاد على حافة الانهيار الامنى .. والدولة برمتها فى حالة احتضار يحتاج الى انقاذ مايمكن انقاذه . وذلك ماعبر عنه جزء من المذكرة المقدمه اعلاه اذ نقول (إن التاريخ لن يرحمنا ان نكون على قمة قواتنا المسلحة العاملة وهى تفقد معارك تفرض عليها ولا تجد الحد الادنى من المتطلبات الدفاعية ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوى من الجبهة الداخلية .. اننا نقف اليوم أمام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك وطننا العزيز وامام مسؤولياتنا المقدسة نحو ضباطنا وجنودنا الذين يقدمون انفسهم ودماءهم الزكيه فى تضحية وفداء مقدس ..دون خوض عميق فيما يحدث فى الجبهة الداخلية فجميعنا يدرك الحجم والابعاد والمؤثرات ولكننا نركز على جانبين ، أولهما التأثير المباشر على الامن القومى السودانى وثانيهما التأثير

على ادارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة)

إن الباحث بعمق فى حال الامن القومى السودانى .. أبان الفترة المباشرة التى سبقت قيام الانقاذ .. لايجد كبير عناء فى معرفة ان البلاد كانت تقف على مفترق طرق تكون او لا تكون .. هذا وقد اعترف رئيس الجهاز التنفيذى آنذاك السيد رئيس الوزراء بما آل اليه حال البلاد الامنى من التردى فى اوضح الصور .

اعتراف رئيس الوزراء بحالة التردى الامنى :

هذا وقد اعترف السيد / رئيس الوزراء السابق السيد / الصادق المهدى بالحال الذى آل اليه وضع البلاد الامنى وذلك فى سياق رده على مذكرة القوات المسلحة المشهورة حيث قال ((هنالك نقاط وردت فى المذكرة لا خلاف عليها وهى :-

١ – ان الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلباً على مهام الدفاع .

٢- ان الحرب الحالية تدور من غير مشاركة كاملة من الشعور العام من البلاد.

٣- ان القوات المسلحة تنقصها معدات اساسية لاسيما فى السلاح الجوى والدفاع الجوى والبحرية .

٤- ان التمرد فى الجنوب يحظى بظروف تأييد غير عادية من مصادر مختلفة .))

وبهذه الملاحظات المتفقة مع ماورد فى مذكرة القوات المسلحة فى هذه الجوانب .. فان رئيس الوزراء يعترف بأن الفترة او الحقبة التى يرأ س حكومتها قد فشلت فى حفظ امن البلاد القومى ووضعت البلاد تماما على حافة الهاوية ..مما تطلب فعلاً تغييراً فى الحكم يعيد للقوات المسلحة وضعها ويحفظ لها كرامتها .. ويصون البلاد من خطر الانقسام والتمزق .. ويحميها من التصدع الاجتماعى .

واذا كان هذا هو الحال على مستوى مسارح العمليات ووضع القوات المسلحة فأن الحال فى مجال الأمن الداخلى على مستوى العمل الشرطى لا يقل تدهوراً فقد انتشرت الجريمة .. بسبب تردى وضع قوات الشرطة .. وبات الانسان المواطن غير أمن فى منزله كما زادت عمليات الاحتيال والتزوير وأستخدام المواد المنشطة مثل المخدرات والبنقو وغيرها من الجرائم التى تضرب فى البناء الاجتماعى للامة فتسلب منها اعز ما تملك قوة شبابها على مستواه الجسمانى والعقلى والدينى .. انتشرت كذلك عمليات النهب عبر حدود السودان الشرقية والغربية لناتج البلاد القومى من السلع المهمة مثل السمسم والصمغ العربى وغير ذلك الذى يضرب بقوة فى قاعدة من قواعد الاقتصاد الوطنى وهى التلاعب بسلع الصادر .

هذا وقد وصل التردى الامنى الداخلى منحنىً خطيراً تمثل فى تنامى ظاهرة النهب

المسلح والذى تقوم به جماعات تعتدى على ممتلكات المواطنين وتروع امنهم عن طريق استخدام السلاح .. وبدأ ذلك فى ولايات الغرب دارفور وكردفان وقد وصلت جرائم النهب المسلح قمتها فى منتصف الثمانينات عندها تفشت النزاعات القبلية فى الولايات المذكورة ، للعديد من العوامل منها :-

١- التجاهل الحكومى للأمن الاجتماعى فى بؤرة الانشغال فى الصراع على كراسى السلطة .

٢- الجفاف والتصحر الذى ضرب المنطقة ..والذى لم تقابله استعدادات حكومية لتخفيف وطأته .

٣- الهجرة الداخلية التى صاحبت فترة الجفاف خاصة فى مناطق الشمال الفقيرة الى الجنوب الذى هو احسن حالاً .

٤- ضعف الوازع الدينى لدى قبائل المنطقة وبروز بعض الظواهر الاجتماعية السالبة الداعية لاثارة مثل هذه الجرائم (مثل الحكامات) مما يدفع بعض ضعاف النفوس للخروج عن القانون .

٥- التأثير الذى قادت اليه تداعيات حرب الجوار مثل الحرب التشادية –التشادية وافرازاتها السالبة مثل انتشار الاسلحة النارية مما دفع كثيراً من الخارجين على القانون لاقتناء مثل هذه الاسلحة ومن بعد ممارسة النهب المسلح.

ومن هنا اوشك الامن الاجتماعى على الانفراط بسبب اوضاع اجهزة الشرطة .. وتتنامى معدل الجرائم .. واساليبها العابرة للقارات والحدود الوطنية .

مقدم الإنقاذ :-

استجابة لهذه التحديات الامنيه التى كادت تعصف بالوطن جاءت الانقاذ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٩ لتعيد للبلاد أمنها .. وتماسكها .. والسير بها فى طريق النمو الاقتصادى والاجتماعى .. ورغم التحديات المحلية ، والاقليمية والدولية التى واجهتها الانقاذ منذ يوم قيامها وحتى يومنا هذا الا انها بدأت فوراً لا يشغلها شاغل عن تحقيق الأمن والاستقرار وفرض هيبة وسلطان الدولة .. حفاظاً على وجود البلاد وسلامة أراضيها .. وحفظ امن شعبها ونظامه السياسى والاجتماعى ووجهته الفكريه والثقافيه .

البدء بالعقيدة العسكرية والشرطية :

لم تكن للقوات المسلحة والشرطة والاجهزة النظامية الاخرى عقيدة قتالية ومنهجية غير الموروث الدينى والقومى للانسان السودانى التى تمثلها هذه المؤسسات خير تمثيل .. وهكذا بدأت الانقاذ باعادة رسم عقيدة اجهزتها الامنية فى القوات المسلحة والشرطة

وغيرها حتى يتحول المعتقد القتالى والشرطى والامنى تحولاً كاملاً من تلك العقيدة التقليدية السابقة غير الواضحة والمتأثرة الى ابعد الحدود بالعقيدة العلمانية فى مجالات القوات النظامية ذات الجذور الغربية المستوردة ليكون كل هذا جهاداً خالصاً فى سبيل الله يتلقى فيه الجندى فى مختلف المؤسسات ذات الطابع العسكرى والامنى النصر أو الشهادة وهذه نقلة كبيرة تحدث لأول مره فى تاريخ السودان الحديث منذ الثورة المهدية.

لقد قاد ذلك الى الاهتمام بالتوجيه المعنوى فى القوات المسلحة وهيئت الظروف لرفع القدرات التربوية والجهادية والبناء الروحى لافراد القوات المسلحة .. وعلى مستوى الشرطة صار شعار الشرطي الرسالى هو الشعار المرفوع فى مؤسسات واجهزة الشرطة كافة على نطاق السودان .. لقد تم انزال هذا الشعار الى الواقع .. فقد اثبتت الاستراتيجية القومية الشاملة ذلك فى صلب اهدافها فى مجموعة من المبادئ كأسا س لبرامج الاستراتيجية القومية الشاملة ولعل اهم تلك المبادئ :

« أن أمن الوطن وحمايته من الجريمة رهين بالتمسك بالشريعة والقيم الروحية والاخلاقية والحفاظ على الأسرة وحمايتها من التفكك » هذا واعمالاً لذلك فقد تمت مراجعة كل المناهج التى تدرس بمؤسسات الشرطة التدريبية بشقيها الاساس واثناء الخدمة وقد تمت تنقيتها وإعادة طباعتها لتوزع على مراكز التدريب كافة المنتشرة فى الولايات وقد جاءات المناهج مواكبة لنهج التأصيل بتعمير العلوم الاساسية فى فقه العقيدة والسنة والعبادات وفقه السيرة والمعاملات والتركيز على التشريع الجنائى الاسلامى وأطروحاته التى تبنى عليها التشريعات الجنائية السودانية ، كما تم تطوير المناهج فى كل المواد بما يتوافق مع احدث ما توصلت اليه علوم الجريمة والكشف عنها وتمت إعادة صياغة المنهج العسكرى لخلق الرسالى والمجاهد .

هذا وبعد أن خطت الأنقاذ هذه الخطوة الأستراتيجية فى مجال بناء أجهزة البلاد الدفاعية والشرطية والأمنية على مستوى العقيدة ..ومن ثم اطمأنت على تشييد البناء على أساس متين من عقيدة الأمة ووجهتها بدأت فى أنفاذ أستراتيجيتها فى مجال بناء الأمن والدفاع والاستقرار وإعادة هيبة الدولة كبداية أساسية لأنفاذ برامجها فى التغيير الأجتماعى والثقافى والعسكرى .

العودة لمسارح العمليات والأمن القومى :

تأسيساً على ذلك بدأت الأنقاذ الانشغال بأولوياتها القاضية بإعادة بسط الأمن الذى أنفرط عقده ..وإعادة هيبة الدولة ..وسيادة حكم القانون ..مبتدئة بتأهيل القوات

المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية والنظامية الأخرى ومن ثم كانت عمليات (صيف العبور) الناجحة العام ١٩٩٢م حيث تمكنت القوات المسلحة من استعادة (٢٢) مدينة فى شرق الاستوائية واعالى النيل ومن ذلك مدن فشلا ، وبور ، ويرول ، ويامبيو ، وكبويتا ، وتوريت ، وليريا ، كاجوكاجى ثم احكمت القوات المسلحه سيطرتها على المجرى النهرى من كوستى شمالاً حتى جوبا جنوبا ومن ملكال فى السوباط وبانتيو الذى توقف منذ سنة ١٩٨٣ ، وكذلك فتح خط السكة الحديد من أويل حتى واو بعد ان ظل منذ سنة ١٩٨٥ فى حالة توقف مع تأمين الخط البرى (راجا – واو) كذلك تمت صيانة و تأهيل جميع الكبارى على طريق جوبا وصيانة الكبارى الأخرى وانشاء كبارى جديدة مثل كبرى الماقاو على طريق منقلا وكبرى زقلونا ببحر الغزال وتم رصف طريق منقلا – بور اضافة الى تأهيل مطار جوبا وهنا استعراض لجهود القوات المسلحة فى بعض مسارح العمليات .

١ - مسرح الاستوائية – بحر الغزال :

أستهدفت هذه المناطق من قبل قوات التمرد المدعومة من الخارج فى مارس - مايو سنة ١٩٩٧ بادئة بالهجوم اليوغندى فى أبريل ١٩٩٧م وقد تم دحره تماماً فى معركة الميل (٤٠) حيث قامت القوات المسلحة خلال هذه الفترة بنشاط واسع بدأ بتكوين عدد من المتحركات مثل متحرك الشهيد عبد العظيم والشهيد محمود - والشهيد يوسف سيد بالاضافة الى جرارات فجر الأسلام التى تحمل التموين العسكرى والقتالى فكان أن دان هذا المسرح تماماً لسيطرة القوات المسلحة .

٢ -المسرح الشرقى ومسرح النيل الأزرق وجبال النوبة :

فى هذه المسارح تصدت القوات المسلحة لكل محاولات المرتزقة وحركة التمرد فى همشكوريب وصمدت قوات الفرقة الثانية فى طوقان فقامت الفرقة الثانية بعمليات كانت سبباً فى منع تحركات المتمردين على طول الحدود الشرقية حيث أفشلت خططه كافة لاعطاب موانئ البحر الأحمر مثل سواكن وبورتسودان ..كما أفشلت كل خططه التى استهدفت الطريق البرى الذى يربط وسط البلاد بميناء بورتسودان (طريق الخرطوم بورتسودان) كما نجحت القوات المسلحة المسنودة من قوات الدفاع الشعبى ايضاً فى أفشال الخطط كافة التى كانت فلول المرتزقة وحركة التمرد تسعى لانفاذها فى أعطاب الخط الناقل للبترول الى ميناء التصدير فى ميناء بشائر وفى مناطق جبال النوبة قامت القوات المسلحة والدفاع الشعبى بالتخطيط وتنفيذ عمليات صيف ١٩٩٧م تحت مسمى (وثبة العبور) وكانت نتائجها حاسمة فى أحتلال رئاسة الخوارج فى كل من أشرون بجبال المورو ، وتحرير مناطق الكركرابة ، اندلو .

يمكن ختم هذا السجل الحافل لاعادة الأمن والاستقرار فى ربوع البلاد بذكر خصائص مؤادها أن الفرق فى الارقام الحقيقة للأشتباكات بين القوات المسلحة والخوارج فى فترة ما قبل وبعد الانقاذ تعطى مؤشرات مهمة على ما تحقق من نجاح فى بسط الأمن وكسر شوكة التمرد ففى فترة ماقبل الانقاذ وفى العام ١٩٨٨ فقط دخلت القوات المسلحة فى عدد (٨٢٣) اشتباكاً مع التمرد اى ما يعادل (٦٩) أشتباكاً فى الشهر ، بينما تدنى هذا الرقم الى درجة لايمكن تخيلها بعد قيام الثورة حيث تم رصد عدد الاشتباكات بين القوات المسلحة وحركة التمرد فى كل الجبهات ولم تزد عن (٣٢٠) اشتباكاً حتى العام (١٩٩٨) بما يشير الى ان قدرة حركة التمرد واعوانها على القتال قد ضعفت علاوة ان القوات المسلحة كانت قد احكمت محاصرة التمرد وسد المنافذ عليه .

السلام عن طريق القتال :

لقد توصلت ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية فى واشنطن التى جاءت تحت عنوان سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان ايقاف الحرب ،، سنة ٢٠٠١م لتقول ان الحكومة السودانية صارت تكسب فى ميادين القتال كل يوم جديد وذلك بسبب تدفق النفط الذى بدأ تصديره عام ١٩٩٩ مما مكن الحكومة من الاعداد الجيد لقدراتها القتالية جنوداً وتسليحاً .. واذا لم تتدخل الحكومة الامريكية فى هذه الفترة لايقاف الحرب وبدء مرحلة السلام فأن الاحوال فى الميدان لاتسير في صالح حركة التمرد والمعارضة الشمالية .. وبناء على هذه التوصية التى فرضتها القدرات القتالية للقوات المسلحة والدفاع الشعبى ومؤسسة الشرطة والأجهزة الأمنية والنظامية فى الميدان بدأت مسيرة السلام التى وقعت اتفاقيتها فى كينيا فى ٩ / ١ / ٢٠٠٥م فاتحة بذلك عهداً جديداً للسلام فى السودان .

روافد جديدة لدعم الاستقرار والامن وسيادة وهيبة الدولة :

كان العام ١٩٨٩م يمثل ذروة التهديدات الامنية كما تبين من العرض اعلاه حينما قدمت القوات المسلحة مذكرتها المشهورة .. كما تقدم الجهاز التنفيذى ممثلاً فى السيد / رئيس الوزراء آنذاك معترفاً بانفراط عقد الامن .. وبعد قيام ثورة الانقاذ الوطنى مباشرة نظرت فى حال القوات المسلحة فتأكد لها بطء الاستجابة لنداء التجنيد فى صفوفها بالصفة المهنية وذلك بسبب الظروف التى كانت سائدة .. وقد كان ظاهراً للعيان الحاجة لمزيد من التجنيد فى صفوف القوات المسلحة التى طالما حافظت على هذه الخاصية عبر الحقب فاقدمت الانقاذ على القيام بإنشاء رافدين جديدين لدعم القوات المسلحة فى ظروف هى احوج ماتكون لذلك .

أولاً : مؤسسة الدفاع الشعبى :-

فتحت الانقاذ باب الجهاد فتنادى الناس خفافاً وثقالاً للجهاد فدخلوا فى صفوف كتائب الدفاع عن العقيدة والارض والوطن ووضعت الانقاذ قانون الدفاع الشعبى الذى فتح الباب على مصراعيه لكل قادر على حمل السلاح والذود عن الاوطان .. وكان لقيام الدفاع الشعبى كرافد من روافد حفظ الامن والقانون وبسط هيبة الدوله ابلغ الاثر فى دعم القوات المسلحة فى مسارح العمليات وميادين القتال فى الشرق والجنوب مما رفع الروح المعنويه للقوات المسلحة .

لقد قلل الدفاع الشعبى الذى وصل مجندوه الى الآلاف المخاوف من الاقتراب من المؤسسة العسكرية وأزال ذلك الحذر القديم فتلاقت فئات المجتمع (المدنية والعسكرية) فى الذود عن حياض الوطن بقوة اربكت معادلات العدو القائمة على الحساب الرقمى .. وفعلاً لعب الدفاع الشعبى دوراً رائداً فى استتبات الأمن ..وبسط سيادة الدولة وهيبتها ..وحفظ القانون والنظام ، الأمر الذى خفف الضغط المتواصل على القوات المسلحة واعطاها الفرصة لتجويد الأداء والارتفاع بمستويات التدريب .

ثانياً: مؤسسة الخدمة الوطنية :

عرف السودان الخدمة الوطنية منذ بداية سبعينات القرن الماضى ١٩٧١م ، ولكن لم تحظ الخدمة الوطنية بالاهتمام اللازم إلا بعد قيام ثورة الانقاذ الوطنى حيث تم إعادة صياغة الخدمة الوطنية وفق قانون العام ١٩٩٢م ورغم أن الاستجابة كانت متواضعة فى البداية ، بسبب الهجوم الذى شنه البعض على الخدمة الوطنية الا ان صدور القرار الرئاسى (١٦٥) للعام ١٩٩٧ ..بأضافة طلاب الشهادة السودانية للخدمة الوطنية اعطى هذه المؤسسة دفعة غير مسبوقة اذ وصل المنتسبون اليها من طلاب الثانويات العليا من الفترة ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٢م ما لايقل عن نصف مليون مجند كلهم تدرب على حمل السلاح مما شكل سنداً أضافياً للقوات المسلحة .. ولعب دوراً بارزاً فى مسارح العمليات ..رفعت درجاتهم القتالية ومهارتهم مما مكنهم من تشكيل فئات فدائية تسمى (بالدبابين) وهى مجموعات متفردة من الشباب التقى ، المتدين الذى ينشد الشهادة فى سبيل الله .

لقد كان لهاتين المؤسستين دور رائد فى أسناد القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية الأخرى .. فقد كانت مهرجانات تخريجهم فى الولايات مشاهد حية تتعلق بالقوة والرجولة والإعداد الممتاز فى جميع المهارات الرياضية والقتالية مما طمأن المواطنون فى جميع ولايات السودان وارياقه على ان أمن البلاد وسلامها الاجتماعى وسيادة حكم القانون

فيها فى ايد أمينة .
وقد اثبتت المؤسسة العسكرية بروافدها الجديدة فى تصديها للقتال فى مسارح العمليات ..وفى مقاومة النهب المسلح .. وقتال الحركات المسلحة التى تقود عمليات حية الآن فى دارفور ..ان المؤسسة العسكرية السودانية قادرة بتجديد دماهائها .. وتجديد آلياتها .. ووسائل قتالها على حماية أمن البلاد فى كل الظروف وتحت مختلف مسارح القتال براً وجواً وهى بذلك الحارس الامين لأمن البلاد واستقراره وسلامة مواطنيها ومؤسساتها.

فى مجال الامن الداخلى :

دور قوات الشرطة والامن :

ايماناً من الأنقاذ بدور الشرطة ممثلة فى وحداتها كافة فى الحفاظ على الأمن الداخلى ومكافحة الجريمة وضمان سيادة القانون والنظام والحفاظ على أمن المواطنين فى أنفسهم وممتلكاتهم وأعراضهم وارواحهم وبعد تأسيس عقيدة الشرطى الرسالى المجاهد وترسيخها على المستوى النظرى والعملى بدأت الأنقاذ فى تثوير هذه المؤسسة العسكرية الوطنية حتى تلعب الدور المنوط بها فى القيام بواجباتها فى حفظ الأمن الداخلى وأمن المجتمع .
وذلك من خلال جملة من التدابير والأجراءت والقرارات والقوانين واللوائح التى هدفت فى جملتها الى احداث نقلة نوعية فى تطوير مستوى أداء رجال الأمن عموماً والشرطة تحديداً واحداث تغيير فى الهياكل والبرامج التعليمية والتدريب وبرامج تخطيط الموارد البشرية وتخطيط المسار الوظيفى ، كذلك اعملت الجهود فى ازالة التشوهات الكثيرة التى احاطت ببيئة العمل فأعملت يدها فيها تعميراً وانجازاً وتأثيثاً بما حقق بيئة صالحة للعمل وانسيابية فى الاداء .. كذلك اهتمت بنظم العمل وكيفية ادائه فذهبت فى اختيار التقنيات المناسبة وتطويرها وتجديد ماتقادم منها .

نقلات نوعية فى الامكانات الشرطية :

اهتمت الانقاذ اهتماماً كبيراً بقوات الشرطة على مستوى العدد والعدة والعتاد ..وذلك ايماناً منها بان امن المواطن يشكل اسا س الاستقرار الاجتماعى والروحى فقد وجدت الانقاذ ان عدد قوات الشرطة لم يتجاوز ٣٢٧٤ ضابطا على مستوى السودان كما لم يتجاوز العدد (٦٥/٠٠٠) من الصف والجنود على نطاق السودان وذلك منذ ان عرف السودان قوات البوليس والشرطة منذ مطلع القرن العشرين وحتى قيام الانقاذ .. هذا وقد بادرت الانقاذ برفع عدد الضباط فى المؤسسة الشرطية الى عدد (٥٠٠ / ٧) ضابط بزياده تصل ٥٠٪ فى ستة عشرعاماً هى عمر الانقاذ حتى الآن .. اما فى مجال الصف

والجنود فقد ارتفع العدد ليصل الى (١٠٥,٠٠٠) من الصف والجنود بزيادة تصل إلى ٦٥٪ .. هذه القوة الضاربة للشرطة السودانية فى عهد الإنقاذ لعبت دوراً مهماً فى ضبط الأمن الداخلى ، ومكافحة الجريمة ، وبسط السلام الإجتماعى رغم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية وسرعة وتيرة الحياة التى يشهدها المجتمع السودانى فى ظل الحراك السودانى عبر الولايات من الأرياف إلى الولايات ومن مدن وحضر الولايات إلى الخرطوم بصورة لم تحدث من قبل .

أما فى جانب الآليات كان كل الذى تملكه أجهزة الشرطة قبل الإنقاذ لا يزيد عن (١٥٠٠) مركبة فقط لحركة الشرطة على نطاق السودان هذا بالإضافة إلى عدد (١٨٣) دراجة بخارية على نطاق السودان .. (هذه الامكانات المتواضعة لشرطة وأجهزة مطلوب منها خدمة مليون ميل مربع من الأراضى يسكنه (٣٥) مليوناً من المواطنين وتوفر الأمن لهم وبسط الإستقرار وسيادة القانون هذه إمكانات متواضعة لا تتماشى مع حركة الجريمة ، والتداعيات الأمنية ، والتجديد والإبتكار الذى ساد فى عالم الجريمة .

هذا وقد أعادت الإنقاذ خطة رسمتها فى الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢م) تم بمقتضاها تجديد واحلال كل الاسطول القديم بمشروع الاحلال بعربات جديدة حيث تم توفير أكثر من (٤٠٠٠) آلية حركة .. وعدد (١٥٠٠) دراجة بخارية ولأول مرة تم ادخال ناقلات الجنود المصفحة بالاحتياطى المركزى .

الشرطة والأمن والإستقرار فى الولايات :

تمشياً مع متطلبات الحكم الإتحادى انتشرت الشرطة برئاستها الى (٢٦) ولاية من ولايات السودان وفى عدد ١٣٤ محلية وعدد ١٠٢٧ قسماً للشرطة على أمتداد السودان وأريافه .. الأمر الذى أدى الى تقصير الظل الشرطى والأمنى مما أنعكس مباشرة على الإستقرار الإجتماعى ..و هيبة الدولة وإظهار شوكتها .. لقد أدى هذا الإنتشار الشرطى والأمنى على مستوى ولايات السودان إلى تفادى كثير من المخاطر الأمنية والإجتماعبة التى أبرزها التغيير الأقتصادى والإجتماعى والثقافى فى السودان نتيجة للإنفتاح العالمى وآثار العولمة على مستوى الفضائيات والقنوات الدولية وشبكات الانترنت وإنتشار أجهزة الكمبيوتر مصحوب كل ذلك بحراك محلى ودولى للسكان عبر حدود السودان الدولية وعبر ولايات السودان بمتابعة إجراءات مسبقة لإحتواء آثار إجتماعية كبيرة بدأت تأخذ مجراها فى الحياة . هذا وامعانا فى الحفاظ على الامن وسيادة حكم القانون وبسط سلطات الدولة وسيادة النظام العام افرزت ترتيبات الحكم الاتحادى اجراءات امنية وشرطيه عززت من الامن والاستقرار ومن ذلك فكرة لجان الامن على المستوى الولائى، والمحلى .

١-لجنة أمن الولاية :

تتكون لجنة أمن الولاية برئاسة والى الولاية وعضوية المعتمدين وقادة الاجهزة الامنية والشرطية والقوات المسلحة حيث تعتبر الشرطة والأجهزة الأمنية الولائية الاخرى هى قاعدة هذه اللجنة .. ومهمة اللجنه المزكورة هى بسط الامن فى الولاية .. ومراقبة الحالة بصورة مستمرة حيث تنتشر الدوريات الشرطية ، وعناصر الأمن الاخرى لأداء مهامها فى جمع المعلومات الامنية ومراقبة معتادى الاجرام واوكار الجريمة المنظمه الأمر الذى يلعب دوراً مباشراً فى حفظ الامن والنظام واحترام القانون وبسط هيبة الدولة .. ويتمتع السودان بعدد (٢٦) لجنة أمن ولائية على نطاق البلاد .

٢-لجنة أمن المحلية :

تتكون لجنة امن المحلية برئاسة معتمد المحلية وعضوية قادة الاجهزة الشرطية والامنية والعسكرية ، هذه اللجنة منوط بها نفس المهام المنوط بها لجنة امن الولاية ولكنها تعتبر الأقرب الى القواعد الشعبية والاقرب الى مناطق تواجد الخارجين على القانون ومثيرى الشغب .

هذا وقد كانت هذه التجربة ناجحة بكل المقاييس فقد لعبت دوراً مباشراً فى استتاب الأمن والنظام والاستقرار فى المحليات بصورة جيدة أدت الى كثير من الاطمئنان فى أوساط المواطنين فى عدد (١٢٣) محلية على نطاق السودان .

٣-تجربة بسط الامن الشامل على مستوى الاحياء :

هذه إحدى تجارب الأمن الناجحة التى استحدثت على عهد الإنقاذ ففى كل حىّ أو قرية هناك مكتب لبسط الأمن الشامل تتواجد فيه قوة شرطية او أمنية او عناصر الشرطة الشعبية أو شباب الخدمة الوطنية و الدفاع الشعبى ، هذا ويعتبر وجود مواقع بسط الأمن الشامل أحد مظاهر بسط هيبة السلطة والقانون ومن الجدير ذكره وجود عدد (٤١٦) موقعاً من مواقع بسط الأمن الشامل فى ولاية الخرطوم وحدها وقد تم تصميم تجربة مواقع بسط الأمن على نطاق السودان يدعم كل هذا الجهد انتشار عدد (١٠٢٧) قسماً من أقسام الشرطة تم توزيعها فى نقاط التفتيش كافة وبسط الامن الشامل وغيرها من مواقع الرباط .

الوحدات الاخرى المعززة للأمن الوطنى :

تعزيزاً للأمن الداخلى تم انشاء الشرطة الشعبية كرافد رئيسى للشرطة بالقوة البشرية وتعميق المشاركة الشعبية فى مكافحة الجريمة باعتبار أن الامن مسؤولية الجميع بالأضافة الى تشغيل مجندى الخدمة الوطنية فى دورات عزة السودان وحماة السودان

بعد تزويدهم بالجرعات الشرطية والقانونية هذا بالاضافة الى مشروع التأمين الذاتى للمنشآت والمؤسسات ومن خلاله تم تدريب وتأهيل العاملين بالمرافق العامة بالدولة كمرابطين بالشرطة الشعبية .

فى جانبها تقوم الادارة العامة لتأمين المرافق والمنشآت مثل منشآت النفط والتعدين وادارة تأمين الوزارات الاتحادية وتأمين البعثات الدبلوماسية والمواقع الاستراتيجية بمهامها فى تكامل بجانب الاحتياطى المركزى والادارة العامة للدفاع المدنى وغيرها من وحدات تأمين الامن وبسط وتحقيق هيبة السلطة واحترام القانون .

الامن الداخلى والخارجى :

تقوم قوات الامن الداخلى والخارجى بمهام جليلة فى متابعة مخططات التخريب والتآمر ومحاولات اختراق امن الوطن مستخدمة احدث الوسائل .. ومثلها مثل باقى الوحدات الامنية فقد صارت عقيدة الامن هى رجل الامن الرسالى والجهادى . وقد حققت هذه الوحدات الامنية نجاحاً مشهوداً فى كشف واحتواء خطط الآخرين من اعداء بلادنا .. وشعبها .. ومشروعها النهضوى .. ولذلك فشلت كل محاولات الاختراق .. التى يقوم بها اعداء الوطن فى الداخل والخارج لأنها تقابل عيون ساهرة فى سبيل الله والوطن .

هذا لايعنى انه ليس هناك تفلتات امنية واحداث قتل وشغب وتخريب مثل التى حدثت فى ولاية الخرطوم وبعض الولايات الاخرى فى اعقاب وفاة النائب الاول لرئيس الجمهورية فى حادث اصطدام طائرته بسلسلة جبال الاماتونج فى جنوب البلاد فى يوليو ٢٠٠٥م فهذه استثناءات تحدث فى كل مدن العالم وبلاده لكن تبقى الصورة الامنية وصورة سيادة القانون والنظام وفرض سلطة وهيبة الدوله هى الصورة السائدة على نطاق البلاد وذلك بفضل الله وأجهزة دفاعية وشرطية وامنية تعمل بعقيدة جديدة تدعمها امكانات متطورة ويقف خلفها شعب مؤمن ببلاده ووحدتها ونهضتها .

الفصل الثامن
احكام التنسيق بين أجهزة الدولة ودعم إتخاذ القرار

صار مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مبدأً راسخاً فى إدارة الدولة فى العصر الحديث وذلك لتحقيقه لعنصر الاستقلال والحرية لهذه السلطات للقيام بأعبائها على أكمل وجه بما يحقق المصلحة الوطنية دون الخضوع لإملاء أية جهة .. هذا بالإضافة إلى أنه يحقق عنصر المراقبة بين السلطات المستقلة المذكورة حتى لا تخرج أية سلطة عن دائرة اختصاصها فتتغول على سلطات الأخرى ... أو تخرج بالكلية عن المهام المنوطة . ومن أعظم المزايا التى يحققها هذا المبدأ استقلال القضاء وجديته ونزاهته بعيداً عن تغول أو إملاء السلطة التنفيذية .. كما يجعل السلطة التشريعية متابعة لأداء الجهاز التنفيذى فى أنفاذ التشريعات وإنزالها إلى حيز التطبيق بصورة تؤدى الغرض المطلوب .. هذا من ناحية ومن وناحية أخرى فان الجهاز أو السلطات القضائية والعدلية تتابع الأداء التنفيذى فتوقع العقوبات على مخالفي القانون .. أى أن الجهات العدلية هى الحارس الأمين لأدا الجهاز التنفيذى وسيره القانوني تحقيقاً للعدالة التى هى أساس الحكم .. الأمر الذى يتطلب التنسيق الدقيق لأداء الجهاز التنفيذى .

إن الفصل بين السلطات يتماشى مع أحكام الإسلام العامة فى الحكم ذلك لأنه الأقرب إلى تحقيق العدل الذى هو أساس الحكم فى الإسلام ﴿ **ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى اهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ وفى آية أخرى ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ .. فتحقيق العدل بين الناس فى الحكم من مقاصد الاسلام الكبرى .. هذا وقد سمى خالق الوجود نفسه بالعدل (الحكم ، العدل ، اللطيف ، الخبير) .. فهو سبحانه مصدر العدل .. ولذلك يثبت بالمراقبة العملية ان الدولة التى تحكم بالعدل بين الناس تجد سند الأمة والوقوف معها ومؤازرتها بينما ينفض الناس عن الدولة غير العادلة أى الظالمة ولو كانت مسلمة .. ويميلون إلى حكم الدولة العادلة ولو كانت كافرة .

إلا ان مبدأ الفصل بين السلطات لا يعنى ان تعمل كل سلطة منفصلة عن الأخرى فى جزيرة معزولة مما يؤدى إلى التضارب والتفاوت بين السلطات فتهدر الموارد ، ويضيع الزمن وتصاب حياة الأمة من جراء ذلك بالعطب .. والفشل . ولتفادى التفاوت والتضارب بين السلطات التشريعية والتنفيذية والعدلية ذهبت كثير من التجارب المعاصرة فى الحكم إلى ضرورة ايجاد جسم تنسيقى يقوم بالربط والتنسيق بين هذه السلطات حتى تؤدي

أدوارها المناط بها فى صورة منسجمة متناغمة لتحقيق مصالح العباد ومصالح الأوطان .. وكذلك وجود جسم تنسيقى بين الجهاز التنفيذى نفسه باعتباره المحرك للعمل فى الدولة .

وضع التنسيق بين الجهاز التشريعى والتنفيذى وبين وحدات الجهاز التنفيذى قبل الإنقاذ :

شهدت الفترة التى سبقت قيام الإنقاذ تضارباً كبيراً بين الأجهزة ... وفى داخل الأجهزة نفسها .. وذلك بسبب ضعف التنسيق .. وتضارب الأحزاب المشاركة فى السلطة على مستوى مصالحها .. وسياساتها . وقد اتضح ذلك من النقد المرير الذى كانت توجهه قيادات العمل التنفيذى لبعضها البعض فى داخل الجمعية التأسيسية وخارجها فى وسائل الإعلام .. وأشهر هذه الإنتقادات التى شنها قادة الجهاز التنفيذى على الاوضاع برمتها على مستواها التنفيذى خطاب نائب رئيس وزراء النظام أمام الجمعية التأسيسية فى مارس ١٩٨٩م الذى انتقد فيه الوضع الديمقراطى بصورة فيها الكثير حيث قال (فى اللحظة التى كان يلقى فيها رئيس الوزراء خطاب الرئاسة كانت توريت تتساقط وتخلى وتترك .. نحن الآن نعانى من ازمة بلد كامل ينتقص .. الفساد موجود .. نقول غير موجود ، المحسوبية موجودة .. نقول غير موجودة .. أن الواقع الديمقراطى يتضعضع) . هذا بجانب انتقاد كبار قادة القوات المسلحة للجهاز التنفيذى فى المذكرة المشهورة التى قدمتها القوات المسلحة لرئيس مجلس الوزراء فى مطلع ١٩٨٩م وما أعقب ذلك من اعتراف رئيس الوزراء بما جاء فى المذكرة .. منتقداً هو نفسه الأوضاع السائدة .. كل ذلك يشير إلى انعدام مؤسسية التنسيق فى أجهزة السلطة .. كانت مهمة التنسيق فى تلك الفترة بين الجهاز التشريعى والتنفيذى يقوم بها وزير الشئون البرلمانية ثم بعد ذلك اسندت مهمة التنسيق لزعيم الجمعية التأسيسية تعاونهما الأمانة العامة للجمعية التأسيسية والأمانة العامة لمجلس الوزراء .. مما يشير إلى عدم وجود جهة رسمية مسؤولة مسئولية كاملة عن مهمة التنسيق .. انما كانت المهمة ملحقة مع جهة لها أصلاً مهام أخرى تقوم بها . اما على مستوى التنسيق بين وحدات الجهاز التنفيذى فقد كانت وزارة مجلس الوزراء تقوم بالمهمة ممثلة فى الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

التنسيق بين الأجهزة فى عهد الانقاذ :-

بدأت مهمة التنسيق بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية أو الجهاز التشريعى والتنفيذى على عهد الانقاذ وفى فترة المجلس الوطنى الانتقالى (١٩٩٢-١٩٩٥) تحت اشراف رائد المجلس الوطنى الانتقالى تعاونه الأمانة العامة للمجلس الوطنى والأمانة العامة لمجلس

الوزراء ولكن التجربة ايضاً شابها انها مضافة لمهام رائد المجلس .. وهى بالتأكيد لن تكون كما لو انها أوكلت إلى جهة محددة تقوم بها لا يشغلها عنها شاغل . على ذلك رؤى ان تنشأ وزارة للعلاقات بالمجلس الوطنى فى ابريل ١٩٩٦م حدد مهامها واختصاصاتها قرار مجس الوزراء رقم ١٥٨ بتارخ يوليو ١٩٩٦م وتم تعديله بمقتضى المرسوم الجمهورى رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١م . هذا وقد حددت اختصاصات هذه الوزارة فى تنسيق العلاقات بين المجلس الوطنى ومجلس الوزراء لضمان تكامل الدور التشريعى للمجلس الوطنى ومجلس الوزراء . وكذلك الاسهام فى وضع الخطط والبرنامج السياسية للدولة لأغراض التعبئة العامة وتفعيل الدور الشعبى فى تبنى السياسات العامة للدولة .. هذا بجانب إطلاع مجلس الوزراء على آراء ومقترحات الجهاز التشريعى فى الأداء العام للدولة .. أضف إلى ذلك التنسيق مع المجلس الوطنى للموافقة على المبادرات والبرامج والخطط العامة للدولة وإجازة مشروعات القوانين .. من اختصاصات الوزارة المذكورة أيضاً التنسيق مع الفعاليات السياسية فى تنزيل القرارات السياسية إلى القواعد الشعبية وتبنى مبادرات المجتمع وبلورتها فى مشروعات قوانين وقرارات فى المجلس الوطنى ومجلس الوزراء بجانب متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الوطنى وأجهزة الدولة المختلفة .

إن مهام وزارة العلاقات بالمجلس الوطنى لا تنحصر فى عملية التنسيق بين المجلس الوطنى والجهاز التنفيذى والفعاليات السياسية ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس مع أجهزة الدولة ولكنها أيضاً تذهب إلى إيداع مشروعات القوانين المؤقتة (المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإيداع مناقشة المشروعات والموضوعات المتداولة بعد تقديمها من السلطة التنفيذية وابراز وجهة نظر السلطة التنفيذية) .

هذا وقد قامت الوزارة المعنية خلال فترة عمرها الذى لم يتجاوز تسعة أعوام بإنجازات واضحة فى ثلاثة محاور رئيسة هى محور التنسيق ومحور المتابعة ومحور التخطيط والمعلومات .

٢ – التنسيق بين الجهاز التشريعى والتنفيذى :

قامت الوزارة خلال الفترة السابقة باعداد خارطة لنشاط الجهاز التنفيذى داخل الجهاز التشريعى فى كل دورة من دورات الانعقاد السابقة متضمنة خط عمل وتقارير أداء الوزارات وتقارير أداء المؤسسات الدستورية .. وقد اجيزت هذه الخارطة بواسطة لجنة شؤون أعمال المجلس ومجلس الوزراء وأصبحت فعلاً خطة عمل ملزمة وفى إطار تنفيذ هذه الخارطة شاركت الوزارة فى إعداد جدول أعمال المجلس الوطنى .

فى هذا الجانب قامت كل الوزارات بعرض خططها السنوية وتقارير أداء عملها أمام المجلس

الوطنى .. الأمر الذى مكن المجلس الوطنى من الإطلاع على خطط الجهاز التنفيذى مثل الخطة السنوية لوزارة المالية ، وزارة الطاقة ، وزارة الزراعة ، وزارة التجارة ، وزارة الصناعة ، وزارة الثروة الحيوانية ، وزارة التقانة ووزارة الخارجية ... الخ ، إن عرض مثل هذه الخطط الخاصة بانشطة الدولة فى مرافقها كافة على الجهاز التنفيذى حقق نتائج ايجابية فقد وضع المجلس فى قلب خطط جهاز الدولة التنفيذى وإحيطت عضوية الجهاز التشريعى عن قرب بكل ما تريد الدولة انفاذه فى مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، ان معرفة النواب بخطط الدولة واهدافها يمكنهم من نقل ذلك إلى جماهيرهم التى انتخبتهم فى الحضر والريف مما يمكن المواطنين انفسهم من معرفة ما يجرى فى بلادهم .

إن متابعة الوزراة لتقارير أداء الوزارات المختلفة فى الدولة والحرص على اطلاع المؤسسة التشريعية فى البلاد كان له مردود ايجابى كبير الأثر .. فقد مكن ذلك مشرعى البلاد الالمام التفصيلى بكيفية انفاذ خطط هذه الوزارات .. وفى عدد من المرات تعرض الوزراء إلى نقد بناء لأداء وزاراتهم كما حدث بالنسبة لأداء وزارة الطاقة وأداء وزارة المالية .. ورفض المشرعون فى عدد من المرات بعض قرارات الجهاز التنفيذى مطالبين بتعديها لصالح جماهير الشعب .. والشاهد هنا أن المام المجلس الوطنى بخطط الوزارات ومتابعة تنفيذها يعني أن الشعب ممثلاً في نوابه قد ألم بخطط وزارته وتابع تنفيذها .

لقد قامت الوزارة أيضاً خلال الفترة الماضية من عمرها برصد اتجاهات آراء الجهاز التشريعى حول أداء الجهاز التنفيذى بخصوص العديد من القضايا المطروحة امامه .. مثل قضايا السلام وايقاف الحرب .. وترشيد الصرف فى الميزانية العامة .. وعلاقات السودان الخارجية .. وقضايا السلام الإجتماعى .ومشاريع التنمية الكبرى مثل مشروع سد مروى .. وقضايا الأمن فى الولايات الطرفية مثل ما يدور فى دار فور .. وقضايا مياه المدن .. وكهرباء المدن مثل الأبيض وبورتسودان وغيرها من القضايا التى تهم المواطنين فى حياتهم اليومية .

المتابعة بين الجهاز التشريعى والتنفيذى :

من أهم القضايا التى تأخذ بأداء الجهاز التنفيذى وتقعد به هى تقنية المتابعة لخطط العمل .. وكذلك لتوصيات الأجهزة التشريعية التى تلى الجهاز التنفيذى .. ان ضعف المتابعة للجهاز التنفيذى لها علاقة ايجابية مع ضعف الأداء التنفيذى ولذلك قامت وزارة العلاقات بالمجلس الوطنى بمتابعة انفاذ توصيات الجهاز التشريعى التى تلى الجهاز التنفيذى ، هذا بالإضافة إلى متابعة سير نشر التشريعات المجازة مع وزارة العدل ..

قامت الوزارة أيضاء بتأمين وصول التشريعات الصادرة من المجالس التشريعية الولائية وايداعها منضدة المجلس الوطنى ، كما أشرفت على تأمين اتساق القوانين الولائية مع القوانين الإتحادية بالمجلس الوطنى لتأمين سيادة القانون الإتحادى .

من هنا نعلم إن العملية التنسيقية وعملية متابعة التنفيذ فيما يلى المجلس الوطنى مع الجهاز التنفيذى قد أخذت بعداً متقدماً بعد قيام وزارة العلاقات بالمجلس الوطنى .. فقد تم التنسيق كما تم احكام عملية المتابعة وعلى التجربة أن تمضى قدماً حتى تحقق النتائج المرجوة .

٢ - التنسيق بين وحدات الجهاز التنفيذى – وزارة مجلس الوزراء :

التنسيق بين وحدات الجهاز التنفيذى وبين رئاسة مجلس الوزراء والوحدات الإتحادية والولائية هو محور مهام وزارة مجلس الوزراء ..ومقصود بالتنسيق حسن كفاءة سير أعباء وحدات الدولة التنفيذى المختلفة على مستواها الإتحادى .. وعلي مستواها الولائى فى تناغم وضبط لإيقاع حركة الدولة كلها دون تنازع أو إضطراب أو إزدواجية تؤدى إلى العطب .. بجانب ذلك تقوم وزارة مجلس الوزراء بمتابعة بعض الوحدات التابعة مباشرة مثل الجهاز المركزى للإحصاء . المركز القومي للمعلومات والهيئة القومية للمواصفات والمقاييس وجهاز المغتربين بالإضافة إلى دار الوثائق المركزية والمجالس العلمية المتخصصة وغيرها . كما تقوم الوزارة ممثلة فى الأمانة العامة بتوفير المعلومات وتجميع الوثائق من جهات ا لإختصاص لدعم اتخاذ القرار .

هذا وقد قامت وزارة مجلس الوزراء منذ السنوات الأولى للإنقاذ بتحمل المهام المنوطة بها بدقة واستدامة أحدثت أثرها الإيجابى على الأداء العام للدولة من واقع متابعة انفاذ القرارات والتنسيق بين مؤسسات الجهاز التنفيذى ودعم متخذ القرار بما يحتاجه من معلومات وبيانات ودراسات تساعده على إتخاذ القرار السليم . لإعطاء صورة واضحة عن حجم العمل الذى تم فى جانب التنسيق والمتابعة ، ودعم اتخاذ القرار رُوي أن نتبع اسلوب النماذج وذلك يتلخص فى إعطاء نموذج من نماذج التنسيق ، وآخر من نماذج متابعة انفاذ القرارات وآخر عن دعم إتخاذ القرار .. ومن هنا سوف نتعرض لتجربة المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى فى جانب متابعة إتخاذ القرار .. وديوان الحكم الإتحادى فى التنسيق بين الأجهزة الإتحادية والولائية .. ونختار نموذجاً من النماذج عن دعم القرار .

المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجي – أنموذج متابعة انفاذ القرار :

أشرفت وزارة مجلس الوزراء – ممثلة فى الأمانة العامة – علي قيام المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى بقرارات رئاسية و وزارية ، فقد قام المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى بالقرار رقم (٣٤) وقد تمت متابعة انفاذ هذه القرارات حتى تكون المجلس برئاسة رأس الدولة وقيام لجنة عليا للتخطيط الإستراتيجى برئاسة النائب الأول .. ثم قامت أمانة عامة للمجلس القومى للتخطيط الاستراتيجى .. كل ذلك تم بمتابعة دقيقة بواسطة وزارة مجلس الوزراء .. فى كل خطوة من الخطوات .. هذا وقد شمل هيكل المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى .. قيام لجان للتخطيط الإستراتيجى فى كل وزارة من الوزارات المركزية برئاسة الوزير المركزى والإتحادى .. تضم فى عضويتها وحدات الوزارة الأساسية .. وهى تشرف على التخطيط الإستراتيجى فى الوزارة المعنية فى هذا الجانب كانت المتابعة مستمرة حتى قامت فعلاً كل وحدات التخطيط الإستراتيجى الإتحادية .

هذا وعلى المستوى الولائى رتب هيكل المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى قيام مجالس للتخطيط الإستراتيجى فى كل ولاية من ولايات السودان ال (٢٦) . حيث رؤى أن تقوم على نفس نسق هيكل المجلس القومى الإتحادى أى برئاسة الوالى وعضوية الوزراء .. ورجال الأعمال .. واساتذة الجامعات والمهتمين بالشأن التخطيطى .. كذلك فى هذا الجانب كانت متابعة انفاذ القرار تتم فى وزارة مجلس الوزراء عبر الأمانة العامة للمجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى .

وفى جانب آخر أشرفت وزارة مجلس الوزراء على مجلس تنسيق وحدات التخطيط الإستراتجى التابعة للمجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى وعقدت العديد من اللقاءات التنسيقية بين هذه الوحدات للربط بينها بين الأمانة العامة للمجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى وفيما بينها لتنسيق الأداء وتوحيد الرؤى وكانت تجربة جيدة أضافت إلى أدبيات التخطيط الإستراتيجى .

هذا وامعاناً فى تجويد متابعة انفاذ القرار تطلب وزارة مجلس الوزراء تقارير شهرية من أجهزة الجهاز التنفيذى كافة.. ثم تقوم بصياغة هذه التقارير الشهرية للأجهزة التنفيذية الاتحادية كافة فى تقرير شهرى موحد يرفع للقيادة العليا للدولة لمتابعة أداء الجهاز التنفيذى الإتحادى .. وقد تناولت وزارة مجلس الوزراء خلال الفترة السابقة هذه التقارير بدقة .. الأمر الذى كان له أثر ايجابي واضح على الأداء العام للدولة . هذه التقارير مثلت من جانب آخر تغطية توثيقية لأداء الدولة خلال الفترة منذ قيام الإنقاذ ١٩٨٩م وحتى الآن .. إذ يمكن مطالعة وثائق متابعة أداء الجهاز التنفيذى من واقع حفظ

هذه المعلومات فى اجهزة الكمبيوتر .

٢- ديوان الحكم الإتحادى – انموذج التنسيق :

يمثل ديوان الحكم الإتحادى انموذج التنسيق بين الوحدات الولائية والإتحادية وبين الوحدات الولائية .بعضها البعض هذا وقد اشرفت وزارة مجلس الوزراء على هذه التجربة منذ بداياتها ووضعت أسس التجربة حتى سارت قدماً على مدى عامين .. ثم من بعد انتقلت المهام لديوان الحكم الإتحادى الذى سار على النهج الذى اختط له ومن ذلك :

١- التنسيق بين الجهاز الإتحادى والولائى :

طيلة فترة تجربة الحكم الإتحادى التى قصد بها توزيع الثروة بالعدل بين جهات السودان وولاياته المختلفة .. والمشاركة فى السلطة من قبل مواطنى السودان شماله وجنوبه وشرقه وغربة .. تمت مزاولة عملية التنسيق بين الوحدات التنفيذية الإتحادية والولائية ومن ذلك عقد إجتماعات تنسيقية بين الوزارات الخاصة بالشأن الإقتصادى والمالى مع وزارة المالية الإتحادية وذلك للتفصيل والتفريق بين ما هو شأن اتحادي .. وشأن ولائى.. وكذلك تم عقد اجتماعات تنسيقية مستمرة بين وزارة الشؤون الإجتماعية والثقافية ونظائرها على المستوى الإتحادى وذلك أيضاً لتنسيق الجهود .. وإزالة التضارب والأتفاق الدقيق على الشأن الإتحادى على المستوى الاجتماعى والثقافى .. للسير قدماً فى هذا الجانب المهم فى المجتمع دونما إهدار للجهود والمال والزمن وهكذا فان جهود التنسيق تسير بصورة ممتازة بين الأجهزة الإتحادية والولائية .

هذا وعلى مستوى التنسيق بين الأجهزة الولائية .. فيما يسمى فى أدبيات الحكم الإتحادى بالعلاقات الأفقية .. فقد تم عقد إجتماعات تنسيقية متواصلة بين المؤسسات التنفيذية والولائية . سواء كان ذلك فى العاصمة أو فى بعض عواصم الولايات .. هدفت إلى إزالة التضارب ، وتعزيز التناغم فى الأداء على المستوى الولائى .

وإمعاناً فى إحكام العملية التنسيقية بين أجهزة الجهاز التنفيذى قامت وزارة مجلس الوزراء بتكوين عدد (٢٣) مجلساً للتنسيق بين الوزارات بهدف توحيد المناهج وأساليب العمل فى المجالات المشتركة وإزالة التضارب والتكرار . وقد أدت هذه المجالس التنسيقية دورها بكفاءة فى كل المجالات خاصة في مجال إستخدام التقانة .

كخطوة متقدمة نحو الحكومة الالكترونية التى تستخدم الشبكات والنظم والحاسوب فى تسيير أعمال الدولة وبعد أن تأكد حسن اتقان الكوادر على مستوى الوزارات الإتحادية العامة فى الشبكات لإستخدام تقانة المعلومات عمدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى

تحديد (١٨) نوعاً من المكاتبات التى كانت ترد من الوزارات بالبريد التقليدى ووجهت بإرسالها عبر شبكة المعلومات التى يديرها المركز القومى للمعلومات وبالفعل تم ربط الوزارات والوحدات برئاسة مجلس الوزراء إلكترونياً.

وفى سياق التحول نحو الإدارة بدون أوراق قامت الوزارة بتحويل وقائع جلسات مجلس الوزراء منذ سنة ١٩٥٤م من الأوراق إلى نظم حاسوبية تتيح الحفظ والمعالجة والاسترجاع بكيفية تضمن سلامة الحفظ وتوفير الجهد والوقت عند استرجاع التقارير وتقليل الحيز المكانى الذى كانت تشغله هذه الوثائق .. بجانب ذلك تم العمل بتجربة التسجيل الرقمى لجلسات مجلس الوزراء بادخال جهاز السونفيكس وانجاز برامج الفهرسة لجلسات مجلس الوزراء منذ سنة ١٩٧٦م وحفظها فى الأقراص الصلبة HARD DISK .

بناء قواعد البيانات كوسيلة لدعم اتخاذ القرار :

انتهجت الوزارة نهج بناء قواعد البيانات – وهى تحوى المعلومات الأساسية على المستوى الإتحادى والولائى والمؤسسات والشركات وقد شملت قاعدة البيانات الاقتصادية ، فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعى والطاقة ومياه الشرب والنقل والإتصالات والمعلومات .. الخ ، أما قاعدة بيانات الهيئات والمؤسسات والشركات فقد تضمنت طبيعة النشاط ورأس المال والأداء الإقتصادى والمالى ، هذا وقد شملت قاعدة بيانات الوزارات الأداء الإقتصادى والمالى والإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى والخدمات التعليمية والعملية والإجتماعية والمزايا النسبية للإستثمار هذا بجانب قاعدة بيانات الحكومات الوطنية التى تعاقبت على الحكم فى السودان منذ ١٩٥٤م وحتى ٢٠٠٥م كما شملت قاعدة المعلومات قاعدة بيانات دول الجوار .

الإنجازات فى المجالات الأخرى :

لم تنحصر إنجازات الوزارة فى ما ذكر عاليه فقد أنشأت الوزارة شبكة حديثة للمعلومات بنظام الألياف الضوئية الممتدة إلى الأجهزة ، والتوثيق الالكترونى والمؤتمرات المتلفزة بجانب القيام بالعديد من الدراسات والبحوث المهمة واكمال السجل القومى للخبرات السودانية وفى مجال التوثيق وتطوير العمل الاستشارى بقيام هيئة المستشارين لمجلس الوزراء .. وفى مجال التدريب وتطوير القدرات فى الداخل والخارج .

فى مجال الوحدات والأجهزة التابعة لمجلس الوزراء :

أولاً :- الوحدات والأجهزة : لمزيد من أحكام وتجويد الأداء أضيفت عدد من الوحدات الاتحادية ذات الطابع الإستراتيجى لمجلس الوزراء وهى :-

١. الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس .

٢. جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج .
٣. دار الوثائق القومية .
٤. المركز القومى للمعلومات .
٥. المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى .
٦. الإدارة العامة للعقارات الحكومية .
٧. الجهاز المركزى للإحصاء .

ثانياً :- المجالس المهنية والمتخصصة :

١. المجلس الزراعى .
٢. المجلس القومى السودانى للتخصصات الطبية .
٣. المجلس الهندسى .
٤. المجلس البيطرى .
٥. مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .
٦. المجلس الأعلى للاجور.
٧. مجلس تنظيم بيوت الخبرة للخدمات الإستشارية .
٨. المجلس الطبي السوداني .

هذا وبسبب عظم حجم العمل الذى انجز فى هذه الوحدات والمجالس سوف نتعرض لانموذجين من نماذج الإنجاز يغطى احدهما أداء الواحدات ويغطى الآخر أداء المجالس المهنية هذا وسوف نعرض لكل انموذج بالتركيز على أساسيات الإنجاز .

اولاً :- الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس :

صارت المواصفات أحد أهم الوحدات العاملة فى الدولة الحديثة وذلك لإرتباطها بالإنتاج الوطنى على مستواه الكامل .. وكذلك لإرتباطها بالمقاييس التى لا غنى عنها فى حركة النشاط الإنسانى .. تعتبر الموصفات القياسية القوالب العلمية القانونية الضرورية لأحكام كافة مراحل الإنتاج وترحيل وتداول وتخزين السلع وفى غيابها تنعدم الهوية الحقيقية للسلعة . هذا وقد ظلت المواصفات القياسية السودانية غائبة لفترة طويلة عن الساحة خلال (٤٠) عاماً لم يستطع السودان استصدار أكثر من (٤٠) مواصفة قياسية معظمها كان عاماً وغير مطبق وذلك بسبب عدم وجود وعاء قومى جامع للمواصفات مما أعاق تحقيّق تنمية متوازنة يتداخل فيها القطاع الزراعى مع القطاع الصناعى للوصول للأسواق العالمية وايجاد مكان مميز للسلع السودانية فى السوق العالمى .. فتخلف المواصفات السودانية القياسية عن التوجيهات الدولية والاقليمية فى مجالات المواصفات

والمقاييس وممارسة ضبط الجودة افرز الكثير من السلبيات انعكس بوضوح على تدنى جودة السلع السودانية محلياً وعالمياً .

الوضع بعد سنة ١٩٨٩م :

إدراكاً من الدولة لأهمية المواصفات فى حماية الإقتصاد الوطنى على مستوى الإنتاج والإستهلاك فقد تم إنشاء الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس إستناداً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٧) للعام ١٩٩٢م وقرار المجلس الوطنى رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٣م . ويُعد قيام الهيئة أحد أهم إنجازات ثورة الإنقاذ الوطنى حيث لم تفلح الحكومات السابقة فى تحقيقه بسبب إنعدام الخبرة اللازمة وعدم الوعى العام باهمية جهاز المواصفات ومهامه بالنسبة للإقتصاد الوطنى هذا ومن أهم واجبات هذه المؤسسة :-

١. حماية الإقتصاد الوطنى والإرتقاء به .
٢. التدرج بالأداء كى يتمكن الإنتاج السودانى من الوصول الى أعلى مراتب المواصفات التي يتطلبها السوق العالمي .
٣. حماية المستهلك من الغش والمحافظة على صحته .
٤. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السودانية فى السوق العالمى .

هذا وقد قامت الهيئة خلال الفترة منذ إنشائها وحتى الآن بمجهود أوصل عدد المواصفات القياسية السودانية والمتبناه عدد (٤٥٦١) مواصفة قياسية غطت معظم السلع والخدمات .. بجانب إنها فى إطار ترقية العمل الفنى وإحكاماً للرقابة اقامت الهيئة (٣٠) مختبراً بالرئاسة والولايات مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات وفى مجال التدريب تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية فى الداخل والخارج فى مجال التقييس لتأهيل العاملين بالهيئة .

تجربة المجالس المهنية والمتخصصة :

هذه التجربة تعتمد على التجمع المهنى لأصحاب التخصصات العلمية مثل علماء الزراعة والطب والهندسة والطب البيطرى .. والمحاسبين والمراجعين .. وفى البلاد النامية والسودان واحد منها يُعتبر غياب المعلومات ودقتها أحد أسباب التخلف .. خاصة المعلومات عن العقول البشرية وحسن توظيفها والإستفادة منها فى خدمة النهضة الوطنية فى المجالات كافة . هذا الغياب المعلوماتى عن العلماء وأهل التخصص المهنى جعل من الصعوبة معرفة حركتهم مثل اقامتهم بالبلاد ومغادرتها .. مما افرز ما يسمى فى أدبيات حركة العمالة (هجرة العقول THE BRAIN DRAIN) إلى البلاد المتقدمة سعياً وراء تحسين أوضاعهم واستقلال علمهم وتخصصاتهم النادرة عن طريق

وفرة الوسائل العلمية المساعدة .

هذا وقد عانى السودان من هجرة العقول فى التخصصات كافة فى الطب والهندسة والعلوم والزراعة والإقتصاد والمحاسبة ... الخ فى رحلات ممتدة إلى بريطانيا والمانيا وامريكا ومنطقة الخليج العربى مما أثر اثراً سلبياً على عملية النمو الإقتصادى والإجتماعى . ولذلك رؤى أن تقوم هذه المجالس المهنية والمتخصصة .. وقد كانت وزارة مجلس الوزراء رائدة فى هذا المجال بأن تم اشراف الوزارة على هذه المجالس والدفع بها للقيام بمهامها .

تعمل هذه المجالس بموجب قوانين صادرة عن الجهاز التشريعى مثل قانون مجلس التخصصات الطبية ١٩٩٩م وقانون المجلس الزراعي وقانون المجلس الهندسى ١٩٩٨م تعديل ٢٠٠٤م .. هذا وقد قامت هذه المجالس بحصر العلماء المنتمين إليها واصحاب التخصص .. وذلك يشكل قاعدة بيانات مهمة تعرف الدولة بموجبها علماء البلاد وتخصصاتهم .. كما قامت هذه بحصر الخريجين الجدد .. والسعى لتوظيفهم فى المكان المناسب . هذا فضلاً عن دورها في حماية المهنة من التغول عليها من غير حملة للمؤهلات العلمية المعترف بها إضافة لحماية المواطن من أخطار وأخطاء ممارسة هذه المهن في الطب والهندسة وغيرهما فتشكل بذلك صمام أمان للمواطن وأمنه وإستقراره .

أن هذه المجالس وتحت إشراف وزارة مجلس الوزراء قد شكلت إضافة مهمة فى مجالات العلم والتخصص المهنى الأمر الذى جعل متابعة ومعرفة ومساهمة العلماء فى شتى التخصصات فى نهضة البلاد أكثر سهولة ويسر ..ومكن من متابعة ومعرفة إتجاهات العقول ومواقعها وتحسين أوضاعها وتشجيعها على البقاء فى البلاد للإفادة منها فى خدمة الوطن .

رقم الإيداع : ٥٠١٠/ ٢٠٠٥

المركز القومي للإنتاج الإعلامي

